الجمهوريـــة الجزائريـــة الدمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة



كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم التاريخ التخصص: التارخ العام

علاقة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالحكومة التونسية(1958م -1962م)

مذكـــــــــــــرة مقدمـــــــــــة لنيـــــــــــــل شهـــــــادة الماستـــــر فـــــي التاريــــــــخ العـــــــام

من إعداد الطالبتين:
قروي أحلام
قروي زهراء

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د محمـــد شرقـــي

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
عبد الناصر عمر	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	جامعة 8ماي 1945
محمد شرقي	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945
السبتي بن شعبان	أستاذ مساعد درجة ا	عضوا مناقشا	جامعة 8 ماي 1945

السنةالجامعية: 2015/ 2016م -1436/1437ه

البسملة



الـــدعـاء

الإهـداء

إلى الذين ضحوا بنفس والنفيس من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة.

إلى المليون ونصف شهيد، نسأل الله أن يتغمدهم برحمته ويسكنهم فسيح جنانه.

إلى روح الأخ الغائب الحاضر بيننا أخانا ناصر نسأل الله أن يرحمه برحمته ويجعله من أهل الجنة وأن يأخذ من حسنات هذا العمل ويضيفها في ميزان حسناته.

إلى أبوينا العزيزين اللذان كدحا كدحا شاقالتعليمنا (حسن والحسين).

إلى أمهاتنا اللواتي تحملنا من أجلنا كل أنواع التعب نسأل الله أن يمتعنا برضاهم ويوفقنا للبر بهم (سمية، شامة، زهية).

إلى عائلتنا الكبيرة: الأخ شعيب، والأخوات: شهرة وطفليها محمد إلياس وجواد عبد العالي، إلى عايدة وإبنها رواد عبد الله، إلى إناس وألفة والأختين الزميلتين مريم وبشرى ولا ننسى زوجها عبد اللطيف، إلى بنات الخالات رندة وريان ولمياء، ونخص بالذكر صوفيا ورجاء وسارة وإيمان اللواتي أعطونا من وقتهم لمساعدتنا من أجل إنجاز هذه المذكرة، إلى الأعمام والعمات، وبالأخص إلى العم والصديق عمار، وإبن العم بدر الدين، إلى الجدين المتوفيين ندعوا الله أن يرحمهم وإلى اللذين مازالوا على قيد الحياة ندعو لهم بطول العمر.

إلى الأخوال والخالات، وإلى عمار زوج أحلام وكل العائلة.

إلى كل الأصدقاء، والزملاء وإلى الذين نعرفهم من قريب أو بعيد، وإلى الذين ساعدونا في عملنا هذا ولو بالكلمة الطيبة.

شكر وعرفان

إذا كان لابد لنا من توجيه شكر بشأن هذا العمل فإن شكرنا الأكبر لله عزوجل أولا وقبل كل شيئ الذي وفقنا لإنجازه.

ونشكر أستاذنا المشرف الدكتور محمد شرقي الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته.

ونتوجه بالشكر الخالص أيضا لكل أساتذة قسم التاريخ الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

نشكر أيضا عمال مكتبة الكلية المشرفين على تقديم المذكرات، بالإضافة إلى عمال متحف المجاهد لولاية قالمة، وعمال مكتب دائرة عين مخلوف، كما لا ننسى من شكرنا هذا عمال مكتبة جامعة قسنطينة رقم "02" الذين لم يبخلوا علينا بشيئ.

في الأخير نتوجه بالشكر الأكبر والأوفى للأخ والزميل قرفي عبد الله الذي دعمنا ماديا ومعنويا من بداية العمل إلى نهايته، نتمنى له التوفيق في حياته الخاصة والعلمية.

فجزاهماللهعناخيرالجزاء

المقدمة

المقدمة

1. توطئة.

عرفت الثورة التحريرية المباركة بعد إندلاعها في الفاتح من نوفمبر سنة 1954م.محطات سياسية هامة وهدافة كان الغرض منها تقييم الثورةوتنشيطها وهذا من أجل التأكيد على أن الثورة ثورة شعب لا مجرد تمردحسب ما ورد في التداعيات الفرنسية من جهة و تحطيم الأسطورة الفرنسية القائلة أن الإستعمار الفرنسي قوة لا تقهر من جهة أخرى، وهذا لتحقيق رغبة الحصول على التأييد و الدعم الدوليين.و بالفعل تجسد ذلك من خلال مشاريع سياسية مهمة بدءاَ بهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م وصولا إلى مؤتمر الصومام في20 أوت 1956م، و لم يتوقف الأمر عند هذا فحسب.فبعد أربع سنوات من الكفاح السياسي والعسكري كان لابد من وجود هيئة أو جهاز يسير الثورة ويشرف عليها في المجالالداخلي والخارجي. وقد تبلورت هذه الفكرة من خلال تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في سنة 1958م. حيث كان تأسيسها حدثا مهما وتحولا هاما بالنسبة للثورة الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي،فمن الناحيةالداخليةتم تنظيم الثورة وتسييرها وتموينها، وأما خارجيا فقد تمكنت من إبرام علاقات خارجية اقليمية ودولية، ومن بين العلاقات التي أخذت حيزا كبيرا في تاريخ الحكومة الجزائرية المؤقتة كانت علاقتها مع حليفها الطبيعي الجارة تونس. حيث تعد علاقة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالحكومة التونسية من المواضيع المهمةالتي ركزنا عليها في دراستهاعلى مختلف الروابط السياسية والإجتماعية والثقافية بين الحكومتين.

حيث أن العلاقة بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية المؤقتة تعد من المسائل الشائكة والمتداخلة. لأنها لا تتوقف على علاقة حكومتين فقط.وإنما تضرب في أعماق التاريخ بين الشعبين بالدرجة الأولى من حيث الجغرافيا الواحدة والتاريخ المشترك والمستعمر الواحد، ومن جانب آخر هي علاقة بين ثورة تحررية وحكومة مستقلة حديثا. تسعى إلى تقديم كل ما هو ممكن. فكان على قادة الثورة وساسة الحكومة الجزائرية المؤقتة التفكير في الوسائل الناجحة لإستكمال النصر، وذلك بإتباع أسلوب اللين والمهادنة والتغاضي عن هفوات الحكومة التونسية والعمل على تحسين العلاقات مع رئيسها بورقيبة بعد جملة الأزمات التي شهدتها العلاقة بين الحكومتين، وهنا توجب على الحكومة الجزائرية المؤقتة التصرف بحذر وعقلانية خاصة وأنها تعيش في مرحلة حساسة قطعت

خلالها الثورة شوطا كبيرا، لذا سارعت لحل هذه الأزمات وكان سعيها الدائم وراء تحقيق الوحدة بين الشعبين للوصول إلى الإستقلال الكلي.

2. مبررات اختيارات الموضوع:

لا شك أن الرغبة في إ نجاز أي عمل له أسباب معينة، فاختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى جملة من الأسباب والدوافع نذكر منها:

- ❖ أهمية الموضوع بإعتبارها يتناول مؤسسة مهمة تأسست خلال مرحلة هامة وحساسة من حياة الثورة الجزائرية وهي سنواتها الأربع الأخيرة، 1958-1962م. حيث حملت هذه المؤسسة صفة الشرعية بعد الإعتراف بها داخلي او خارجيا خاصة تلك المواقف الدولية الضاغطة على فرنسا في الامم المتحدة. والتي أرغمت المستعمر الفرنسي على ا لتفاوض مع الحكومة المؤقتةل منح الإستقلال للجزائريين بعد قرن ونصف من الإحتلال.
- ❖ الفضول العلمي لمعرفة الظروف ا لتي ظهرت فيها هذه المؤسسة .والهدف من وراء تأسيسها كماكانت لنا رغبة قوية في معرفة علاقتها بالحكومة التونسية، هذه العلاقة التي تميزت بالتباين من مرحلةإلى أخرى ، صحيح أن معظم الوقت كانت علاقة جيدةإ لاأنها شهدت فترة معينة بعض الأزمات دفعت بالحكومتين لإعادة النظر في علاقتهماو كيفية إعادته المسارها الطبيعي، وهذه النقطة المهمة التي يتمحور حولها الموضوع.

3. طرح الإشكالية.

لقد إتسمت الثورة الجزائرية منذ إندلاعها وإلى غاية الإستقلال .بمحطات سياسية جعلتها أكثر نشاطا قصد الحصول على الإستقلالالوطني.ومن أبرزتلك المحطات: جاءت بعد حل لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام والتي تلقت تفويضا من المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1957م بتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958م وذلك لمواجهة السياسة الفرنسية القائلة بأنها لم تجد ممثلا شرعيا للشعب الجزائري للتفاوض معه.من أجل حل القضية الجزائرية.

وإنطلاقا من هذه الفكرة نطرح الاشكالية التالية:

ما الفارق الذي أحدثه تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة كمؤسسة شرعية وجهاز سياسي بأشخاصه وأجهزته؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وجب علينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية للإحاطة بكل جزئيات الموضوع والمتمثلة في:

- ❖ ماهي أهم التطورات السياسية التي سبقت قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة؟ ما كان الهدف من تأسيسها وكيف كانت ردود الفعل الداخلية والخارجية حول ذلك؟

- ❖ كيف كانت علاقتها مع الحكومة التونسية؟ وهل كانت هذه العلاقة على وتيرة واحدة أم تميزت بالتذبذب؟
- ❖ ما هي نقاط الخلاف والتوافق بين الحكومتين في مرحلة 1958-1962م؟

4. حدود الدراسة:

- ❖ حدود مكانية: فيما يخص الإطار المكاني فيمكن حصره في الجزائر وتونس.
- ❖ حدود زمانية: أما زمنيا فهو يغطي الأربع سنوات اللأخيرة من عمر الثورة التحريرية 1958م – 1962م أي منذ تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى غاية الاستقلال.

5.المنهج المستخدم في البحث:

لقد إعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين أساسيين معروفين: المنهج التاريخي الوصفي بالإضافة إلى المنهج التحليلي:

- ❖ بالنسبة للأول اعتمدناهلأن موضوعنا تاريخي فقد كان لزاما علينا إتباعه وذلك لرصد الأحداث التاريخية والعلاقات السياسية والعسكرية والضواهر الإجتماعية التي عرفتها علاقة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالحكومة التونسية والإلمام بها من مختلف الجوانب سواءا في الفترة التي كانت فيها العلاقات جيدة أو في فترة تأزم العلاقات.
- ❖ أما المنهج التحليلي فقد إعتمدناه في تحليل بعض المعطيات التاريخية السياسية من خلال تحليلنا لقرارات مؤتمر الصومام بالإضافة إلى الدور الذي قامت به الحكومة الجزائرية المؤقتة على مختلف الأصعدة وإستعملناه في مناقشة بعض الموضوعات الأساسية خلال علاقتها بالحكومة التونسية.

وحتى يكون عنوان البحث معبرا عما هو نصبو إليه من خلال دراستنا لهذا الموضوع فقد جعلناه:

"علاقة الحكومة الجزئرية المؤقتة بالحكومة التونسية 1958 -1962م"

6. هيكل البحث:

- ❖ تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى مقدمة تلاها فصل تمهيدي وثلاثة فصول ،وخاتمة وبعدها مجموعة من الملاحق وقائمة من المصادر والمراجع المتنوعة.
- ❖ المقدمة: عرضنا فيها موضوعنا من جوانبها لمختلفة، كما أ نها تتوفر على الأدوات المنهجية التي ينبغي توفرها في المقدمة
- ❖ االفصل التمهيدي:كان بمثابةت مهيد لموضوع الدراسة بعنوان التطورات السياسية للثورة الجزائرية من 1954الى 1956م،حيث سلطنا الضوء على أ هم المحطات ا لثورية بدءا

بإندلاع الثورة سنة 1954م ثم هجومات 20 أوت 1955م ثم مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م وضمنيا تحدثنا عن نيل تونس لإستقلالها بإعتبار الفترة قريبة من عقد مؤتمر الصومام.

- ❖ الفصل الاول: جاء تحت عنوان "تأسيسالحكومة الجزائرية المؤقتة (1958م – 1962م) "،حيث قدمنا فيه أربعة عناصر مع بتمهيدشامل للفصل.
- ❖ اولا: "ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة" الذي تفرعنا فيهإلى ظروف داخلية وأخرى خارجية
- ❖ ثانيا: "أهداف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة" الذي تفرعنا فيه إلى الأهداف على الصعيد الداخلي وأخرى على الصعيد الخارجي.
- ❖ ثالثا: "مراحل تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة" الذي تفرعنا فيه إلى ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة: الحكومة ا لمؤقتة الأولى، الحكومة المؤقتة الثانية، الحكومة المؤقتة الثالثة.
- ❖ رابعا: "ردود الفعل حول تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة" تفرعنا فيه إ لى: رد فعل الداخل، رد فعل فرنسا، رد الفعل الدولي.
- ❖ الفصل الثاني: "العلاقات التونسية الجزائرية من الدعم إلى الأزمات (1958م – 1962م)"،قدمنا فيه مبحثين سبقناهما بتمهيدشامل للفصل.
- ❖ أولا: "الدعم التونسي للثورة الجزائرية" الذي يتفرع إلى أربعة مطالب وهي: الدعم السياسي والدبلوماسي، الدعم العسكري، الدعم الدعائي، الدعم الإجتماعي.
- ❖ ثانيا: "أهم الأزمات بين الحكومتين" تفرع إلى أربعة مطالب
- ❖ وهي: أزمة إيجلي،أزمةالكاف، الأزمةالحدودية، أزمةصائفة 1959م.
- ❖ الفصل الثالث: "تحسن العلاقات التونسية الجزائرية (1960م – 1962م)" قسمناه إلىثلاثة مباحث سبقناه بتمهيد شامل.
- ❖ أولا: "التضامن السياسي (التنازل عن بترزت).
- ❖ ثانيا:"السعي لتحقيق وحدة تونسية جزائرية".
- ❖ ثالثا: "مبادرة الرئيسب ورقيبة لحل القضية الجزائرية (لقائه مع ديغول)".
- ❖ الخاتمة: حاولنا من خلالها الوقف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع.

7.مصادر ومراجع الموضوع:

إعتمدنا في هذه المذكرة على جملة من المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع كما إعتمدنا على مراجع ثانوية لها علاقة بالموضوع.

- ❖ من بين المصادر المعتمد عليها لدينا: **جريدة المجاهد لسان جبهة التحرير الوطني** الناطق الرسمي لها بأعدادها المختلفة، كذلك من بين المصادر ليل إستعمار **وحياة كفاح لتوفيق مدني**، كما

إعتمدنا على بعض المذكرات الشخصية لشخصيات كانوا أعضاء ناشطين خلال مرحلة الثورة، كمذكرة سعد دحلب المهمة المنجزة، ومذكرات علي كافي من مناضل السياسي إلى القائد العسكري وغيرها.

- ❖ أما المراجع: من بينها كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م – 1962م لمحمد العربي الزبيري، وكتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956م - 1962م لأزغيدي محمد لحسن، وكتاب النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة لعمر بوضربة وغيرها من المراجع التي خدمت الموصوع بشكل كبير.
- ❖ أما الرسائل الجامعية: فلدينا مذكرةماستير لأمال شلبي بعنوان التتريم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م – 1962م، بالإضافة إلى رسالة ماجستيرفي التاريخ الحديث والمعاصر لمحمد شطيبي بعنوان العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954م – 1962م.
- ❖ أما المجلات والدوريات: لدينا مجلة الذاكرة، مجلة المصادر، مجلة أول نوفمبر.
- ❖ بالنسبة للمراجع الأجنبية نجد:

Ali kafi, du militant politique au dirigeant militaire (mémoir 1946-1962)casbah,alger,2004.

Med harbi, le FLN mirage et réalité,O, P, U, E, N , A, L, alger , 1993.

8.صعوبات البحث:

لا يوجد بحث يخلوا من الصعوبات، وفي دراستها لهذا الموضوع واجهتنا مجموعة منها نذكر أهمها:

- ❖ وفرة المعلومات وصعوبة فرزها وأخذ الأهم من المهم، أي صعوبة التحكم في المادة العلمية الموجودة وصياغتها بشكل مناسب.
- ❖ كثرة الأحداث خلال الفترة المدروسة (1958م – 1962م) حيث تعرضنا لهيئة تأسست خلال مرحلة الثورة وكان مقرها خارج أراضيها، فالحديث عنها يتطلب وقت ويجبرنا إلى التطرق للظروف التي كانت تسود في تلك المنطقة والإحاطة بكل جوانبها وخباياها.
- ❖ بالإضافة إلى أن دراسات المؤرخين كانت مسلطة على الفترة الممتدة من (1954م – 1962م) بصفة عامة، حيث توجب علينا إستنتاج ما نحتاجه من بين السطور.

1. المختصرات باللغة العربية.

الرموز	الدلالة
" "	لحصر الأقوال
(*)	علامة تشير إلى مايحتاج توضيح في المتن
تر	ترجمة
ط	الطبعة
ج	الجزء
م	المجلد
ص	الصفحة
ع	العدد
د. ت	دون تاريخ
د.م	دون مكان
م	العام الميلادي
م.و.ف.م	المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
د. م. ج	ديوان المطبوعات الجامعية
م. و. ك	المؤسسة الوطنية للكتاب

2. المختصرات باللغة الأجنبية.

Signification	Code
Page	P
Opera citatou	Op.cit
Némuro	N

I .فصل تمهيدي.

التطورات السياسية للثورة الجزائرية (1954م-1956م).

+

.

أولا:إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م

ثانيا:هجومات 20 أوت 1955م.

ثالثا:مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.

تمهيد:

لقد عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1954موحتى سنة 1958م. جملة من التغيرات السياسية والعسكرية. كانت وليدة لظروف متعددة فرضها المستعمر الفرنسي من خلال إستمرار إحتلاله للجزائر وتمسكه بها والمجازر التي إرتكبها في حق الابرياء مثل مجازر 8 ماي 1945م التي كانت بمثابة نقطة فاصلة جعلت الجزائرين ينتقلون إلى مرحلة أخرىفي نضالهم السياسي تمثلت في نبذ الكفاح السياسي والإنتقال الى الكفاح المسلح الذي تجسد في تفجير ثورة أول نوفمبر 1954م وبالتحديد بعد الإنسداد الذي وصلت إليه الحركة الوطنية في سنة 1954م بسبب الأزمة التي أوقفها الصراع بين الزعماء السياسين الذين إهتدى بعضهم أن تفجير الثورة هو الحل الوحيد في ظل كل هذه الظروف.[1]

وبعد مرور سنة على تفجير الثورة المباركة،جاءت هجومات الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955م التي أعتبرت بمثابة مرحلة جديدة في زحف الثورة وتقدمها إلى الأمام من خلال نقلها من الأرياف نحو المدن، وفك الحصار على الاوراس.حيث برهنت هذه الهجومات على مدى قدرة الثورة على الصمود، والرد على السياسة الإستعمارية، كما أعطت دافع للجزائرين للإلتحاق بصفوفها وقضت على مخاوفهم، على الرغم من الرد القاسي للمستعمر بعد تنفيذ هذه الهجومات.[2]

إن العمل الثوري لم يتوقف على هجومات الشمال القسنطيني فقط بل تعداه إلى أهم تطور سياسي حصلته الثورة الجزائرية، تجسد في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م وذلك لجملة التنظيمات والتأطيرات التي قام بها على المستوى الداخلي والخارجي، بإعتبار الوثيقة التي أصدرها تعتبر أهم وثيقة حصلتهاالثورة بعد بيان أول نوفمبر. بالنظر لما جاء فيه من تنظيمات داخلية وأخرى عسكرية وسياسية، على الرغم من الإنتقادات والإعتراضات لبعض القيادات الثورية حول هذه القرارات.[3]

---

[1] عبد الكامل جولية، **قضايا الثورية الثورة الجزائرية في مجلة الأداب البيروتية، 1954م، 1962م**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص، 86، 87، 96.

[2] إبراهيم مياس، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830_ 1962م**، دار هومة للطباعة والنشر والوزيع، الجزائر، 2007، ص، 273.

[3] محمد لحسن أوزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956م_1962م، دار هومة، الجزائر، 2009، ص، 91.

بالمقابل وخلال هذه الفترة أي سنة 1956م حدث تطور مهم جدا على المستوى الإقليمي تمثل في تمكن تونس من الحصول على إستقلالها فيشهر مارس من نفس السنة . الذي سيكون له أثر بالغ على الأحداث في الجزائربإعتبارها الحليف الطبيعي للثورة الجزائرية وتشاركها في حدودها.[4]

1. إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954:

تعتبر الثورة الجزائرية ثورة تحريرية شاركت فيها كل الفئات الإجتماعية إنطلاقا من الريف ثم إنحدرت نحو المدن،[5]عند إنطلاقها فوجئت البلاد بعدد عظيم من الحوادث المزعجة وقعت كلها مابين الساعة الواحدة والساعة الخامسة من صبيحة الإثنين عزة نوفمبر 1954م، وقد بلغ عدد الحوادث ما يزيد عن الثلاثين ما بين الحدود التونسية وشرقي عمالة وهران، إلا أن عمالة قسنطينة وخاصة جهاتها الجنوبية كانت صاحبة المقام الأول فيها، وكانت ترتكز الحوادث في جهات جبال الأوراس وفي خط يسير من باتنة إلى خنشلة ثم يشمل الجنوب.
وتلى عمالة قسنطينة بعض جهات العمالة الجزائرية، كبلاد القبائل والعاصمة الجزائرية وبوفاريك.[6]

إن القيام بهذه العمليات لم يكن عشوائيا بل تم التخطيط له مسبقا حيث تحدث عن ذلك السيد فرحات عباس قائلا:" في سنة 1954م في منتصف شهر يونيو في محل سوق باب عزون القديم حيث كان بيع جنود جيش الاحتلال الفرنسي سنة 1832م أساور النساء المعلقة في المعاصم المقطوعة إجتمع ستةجزائرين من وسط وضيع، حاملي الذكر لا تعرفهم الجماهير، وعقدوا إجتماعات عديدة في مترل عامل بسيط، فكانت مهمتهم قرار إتخذته لجنة الثورة، وتشديد نظام يرمي إلى تحطيم النظام الإستعماري بالسلاح وإلى تحرير البلاد بعدما إعترفت منظمتهم بأن الكفاح بالكلام قد إنتهى عهده وأن الثورة أصبحت الحل الوحيد لحل نظام لم يتورع حتى عن إنتهاك القوانين التي سنها هو بنفسه...".[7]

لقدجاءت الإنطلاقة عبر نقاط مختلفة من التراب الوطني في وقت واحد في الولايات الخمسة (الأوراس، القبائل، الشمال القسنطيني، وهران، الجزائر العاصمة) حيث ركزت هذه العمليات

---

[4]وفاء مصباح، **المواقف التونسية من الثورة التحريرية الجزائرية**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013، ص ص، 24،25.
[5]علي زغدودي، **صفحات من ثورة التحرير الجزائرية**، متيجة للطباعة، 2006، ص ص، 10 16.
[6]الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، ص، 181.
[7]فرحات عباس، **(1899، 1985) حرب الجزائر وثوراها ليل الإستعمار**، تر: أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص، 160.

على ضرب الأجهزة الحساسة للمستعمر المتمثلة في الثكنات العسكرية، المصانع، تخريب الطرقات، مزارع المعمرين، المخازن، وغيرها، وقد جاءت الحوادث كالآتي[8]:

- مدينة الجزائر: إنفجرت قنبلة من المصنع المحلي، أمام بوابة راديو الجزائر وقد أحدثت به ضررا، وقد وجدت قنبلتان لم تنفجرا، كما وقعت محاولة إحراق مستودع زيت الوقود.
- وفي مدينة بوفاريك: إنفجرت قنبلة في مخزن للفواكه فإحترق المستودع.
- في بابا علي: وقع إحتراق معمل الورق وتمكنت فرق المطافئ بعد جهد كبير من إخماد الحريق وفي مدينة العزازفة وقعت مهاجمة الدرك ورميت بسبعة وأربعين رصاصة، كما حطمتي أعمدة الأسلاك التابعة لإدارة البريد فأصبحت المدينة في عزلة تامة.
- في بلاد القبائل الكبرى: وقع تحطيم وإتلاف أعمدة أسلاك التلفون.
- في ذراع الميزان: وقع إلتحام وقع فيه أحد حراس الغابات.
- في عمالة وهران: وقعت محاولة تحطيم المولد الكهربائي لكن العملية لم تسفر عن خسائر.
- في خنشلة: تم مهاجمة كوميسارية البوليس، كما وقع مهاجمة رجال العسكرية، وتحطيم الخزان الكهربائي وقتل 3 من رجال الجيش.[9]

وأعلنت حالة الحصار في كامل تلك الجهة من باتنة وبسكرة وخنشلة، ومنع التجول من الساعة الثامنة وقطعت أسلاك البرقية عل طريق إيريس.

- وفي بسكرة: وقع تفجير قنبلة أمام المعمل الكهربائي، كما إنفجرت قنابل أخرى أمام الثكنة العسكرية وفي محطة السكة الحديدية وقد جرح أحد البوليس كما جرح أحد الحراس.
- أما الطريق بين بسكرة وأريس: فقد منع التجول فيها وأخذت طائرة عسكرية تحوم حول تلك الجهات.
- في الأوراس: وهي المنطقة الوعرة الشاسعة وقعت عدة حوادث في شتى الجهات حيث حوصرت مدينة أريس من طرف الثوار المسلحين.
- في باتنة: تم إنطلاق الرصاص لمدة ساعة من الزمن.
- في الخروب: وقع إطلاق القذائف النارية على حارس مستودع الوقود العسكري.
- في السمندو: وقعت مهاجمة ثكنة للدرك وكسر بابها الخارجي وأطلق الرصاص بداخلها حيث أسفرت عن قتل 7 أشخاص وعدد من الجرحى.[10]

---

[8] أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954م، 1962م**، ط1، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص، 69، 70.

[9] الفضيل الورتلاني، **حوادث الليلة الليلاء**، البصائر، لسان حال جمعية العلماء والمسلمين الجزائريين، ع292، 5 نوفمبر 1954م، ص ص،1، 2.

[10] نفسه، ص، 2.

وقد قابلت الحكومة الإستعمارية هذه الحوادث بتجهيز كامل قواتها العسكرية وشددت الحراسة كما ألقيت القبض على العديد من الأشخاص، وقد عقد للوالي ندوة صحفية تكلم فيها عن الحوادث بأنهم خططوا لها من الخارج مستشهدا بأقوال من إذاعة صوت العرب بالقاهرة وبأن الذين دبروها يريدون منها حجة يتخذونها لدى هيئة الأمم المتحدة.[11]

أما الصحف الفرنسية فقد إنقسمت إلى قسمين، سواءا في الجزائر أو في فرنسا، القسم الأول المتطرف ينادي بوجوب البطش والقسم الثاني يقول بأن المشكلة لا تحل بالبطش بل بواسطة دراسة عادلة لوضعية الجزائر.

وبالرجوع إلى الثورة فيعتبر أهم ما أنتجته هو بيان أول نوفمبر 1954م أول وثيقة وضعها حيث أعطىنقلة نوعية للحركة الوطنية من مرحلة التصور والرؤية السياسية للقضية الجزائرية إلى مرحلة التجسيد الميداني لتلك الرؤية للعمل المباشر بالكفاح المسلح كوسيلة لا بديل لها في ظل الإستعمار الإستطاني الذي سعى لضرب كيان الجزائر، فقد رسمت في هذه الوثيقة الخطوط العريضة لبرنامج جبهة التحرير الوطنية التي يمكن تقسيم محتواها إلى الأفكار التالية[12]:

أ-أسباب ودوافع إعلان الثورة.

ب- برنامج جبهة التحرير الوطني الذي عرض أسباب الإنتقال إلى العمل المسلح بالإضافة إلى اسم الهيئة التي ستقود المعركة المتمثلة في جبهة التحرير الوطنية، كما قام بوضع أهداف الثورة بين أهداف داخلية وأخرى خارجية.

ج- شروط التفاوض مع السلطات الإستعمارية الفرنسية تجنبا لإراقة الدماء ورغبة في تحقيق السلم إن إعترفت هذه السلطة الإستعمارية بحق الشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها.

د- دعوة الشعب إلى الإنضمام لجبهة التحرير الوطنية.

وبهذا قررت الطليعة الثورية الخروج من عقم النضال السياسي والدخول مباشرة في المقاومة المسلحة كحل وحيد للتخلص من الإستعمار، فقد كانت الثورات دائما من صنع الطلائع التي تمهد وتقرر ثم تخطط وتجر الجماهير بالتدريج إلى أن تقتنع بالفكرة.[13]

---

[11] أحمد منغور، المرجع السابق، ص، 71.

[12] الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، المرجع السابق، ص، 71.

[13] بشير كاشا الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م 1962م، شركة الفرحي للنشر، 2007م، ص، 140.

2. هجومات الشمال القسنطيني (20 أوت 1955م):

ظهرت في صيف 1955م معالم سياسية جديدة للثورة الجزائرية، بعد إتصلات تمت بين عدد من قادة الولايات(الثانية والثالثة والخامسة) بعد تلقي قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف، رسالة من قائد الولاية الأولى التي تولت قيادة الثورة في الأوراس، بعد إلقاء القبض على قائدها الأول مصطفى بن بولعيد، يطلب فيها من زيغود يوسف القيام بعمل ما لتخفيض الضغط الإستعماري المفروض على منطقة الأوراس.[14]

وفي شهر جويلية وقع اجتماع في دشرة الزمان على الطريق الرابط بين سكيكدة والقل بين مسؤولي الناحية الثانية، ثم تبعه اجتماع موسع لجميع جنود المنطقة الثانية في ذو لمجاجدة من بين الذين حضروا الاجتماع هم:

عمار بوقلاز بمرافقة إثنين من ناحية سوق أهراس، حيث كانت تابعة للمنطقة الثانية، تسلموا الأوامر والتعليمات من زيغود يوسف إستعدادا لليوم المشهود كذلك عبد الله بن طوبال ومصطفى بن عودة، حيث وصل كل منهما على حدا، وبدأ التطبيق الفعلي لمقررات اللإجتمعات، فتوزعت الهجومات على النحو التالي:[15]

1.2.ناحية سكيكدة.

كانت في منتصف النهار وكان من نتائجها إلحاق خسائر معتبرة في صفوف العدو أهمها تحطيم بعض الطائرات الحربية والمباني العسكرية، إضافة إلى الهجوم على منجم الحديد في العالية وقتل العديد من المعمرين وحصلوا على الأموال والعتاد.

2.2.ناحية قسنطينة.

---

[14] محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر (مداخلاتوخطبة)**، ط1، مطبعة الشروق، الجزائر، د.ت، ص، 213.

[15] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي (من المناضل السياسي إلى القائد العسكري(1956م_1962م)، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1999، ص، 6.

الهجوم على مركز الشرطة، ومؤسسة برناد لبيع الأسلحة والإستيلاء على الذخيرة بالإضافة إلى الهجوم على مطعم غامبرون سقط فيه قتيل وجرح أربعة عشر وإنفجار قنبلة في عمارة يقطنها الكولونيل فيردي.

3.2.ناحية الخروب.

تزامنت إنفجاراتها مع سكيكدة وقسنطينة، فهوجم مركز للدرك والشرطة وثكنة للجيش ودار البلدية، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل أربع جنود.[16]

المناطق المجاورة لناحية زيغود يوسف.

إستمرت لمدة ثلاث أيام تمركزت على منازل المعمرين، منازل الخونة، مراكز العدو وعرفت صفوف المجاهدين إستشهاد 26 مجاهد.[17]

4.2.ناحية ميلة.

خاضوا على مشارفها معاركعدة أسفرتعن مقتل24 فرنسي، وإستشهاد 72 شهيدا و11 جريحا، بالإضافة إلى حرق بعض منشآت العدو.

لقد برهنت هذه الهجومات على مدى قدرة الثورة في الرد على السياسة الإستعمارية ودقة جيش التحرير في تحقيق أهدافه المحددة بحيث كانت هذه العمليات مركزة على عدة جهات: سكيكدة، قسنطينة، الخروب، عين عبيد، القل، المسيلة، جيجل، ميلة، وغيرها من قرى ومداشر الولاية الثانية وتمكنت الثورة من تحقيق إنتصار سياسي خارجي تمثل في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة عام 1955م، كما أكدت على أن الثورة منظمة ولها أهداف، حيث ألحقت بالمستعمر خسائر.[18]

5.2.ناحية وادي الزناتي –قالمة .

لقد كان للهجوم الذي شن على مدينة وادي الزناتي أثره البالغ على الأوربيين مدنيين كانوا أو عسكريين حيث أنهم لما شاهدوا الزحف الشعبي الرهيب على المدينة والذي كانت تتقدمه فتيات يلوحن بأعلام خضراء وحمراء والحماس الشديد والهتافات المتصاعدة مرددة الله أكبر، إلى الأمام، الجهاد في سبيل الله، مصحوبة بزعامة النساء من الشرفات والسطوح، فلم يجد العدو إلا الإنسحاب إلى خارج المدينة للتحصن في المواقع الإستراتيجية للدفاع عن أنفسهم، الأمر الذي جعل المهاجمين يسيطرون على المدينة فترة من الوقت، رغم تدخل المدفعية ولكن حينما شاهد

---

[16]يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج 2، ط2، منشورات متحف المجاهد، 1996، ص ص، 142،143.

[17]إحسان الطاهر علية، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، الموسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة بالروبية، الجزائر، ، ص 122.

[18]المرجع نفسه، ص، 238.

العدو الجموع الغفيرة المهاجمة لا تحمل إلا أسلحة و أدوات بسيطة تشجع وقام بردفعل عنيف متصديا بكل قواه للمهاجمين و الجماهير الشعبية، فكانت ملحمة شديدة بين الطرفين أبلى فيها بلاءا حسنا امام القوات الفرنسية ألى أن تم أنسحابهم تحت جناح الظلام.[19]

أما مدينة قالمة فلم يقع الهجوم عليها إلا يوم 21 أوت 1955م حيث إقتحمها المهاجمون وإشتبكوا مع دبابات العدو في طريق باب السوق، ثم إشتبكوا مع السود (السينغاليين)وألحقوا بهم خسائر معتبرة.[20]

وبالرغم من ردت فعل فرنسا الوحشية و الذي شهد عليها مراسل نيويورك نايمز بأن الأوربيين بعد ما فقدوا 71 شخصا في حوادث 20 أوت 1955م نظموا أنفسهم في مليشيات وقاموا بقتل جماعي ضد المسلمين متجاهلين كل الإتفاقيات حول التعامل مع الأسرى والمساجين في الحرب، على الرغم من كل هذه إستطاعت أن تكشف حقيقة السياسة الفرنسية مما فرض عليهم تعديل موقفهم بعد أن عرفوا بأن الثورة مستمرة ولا يمكن القضاء عليها، لأن الشعب برمته ملتف حولها، إلى جانب فك الحصار على منطقة الأوراس والأهم من كل هذا هو إشعار العالم بأن ما يجري في الجزائر هو ثورة حقيقة وراءها شعب، وهذا مادفع بجاك سوستال إلى إعتماد مبدأ المسؤولية الجماعية.[21]

وأمام كل هذا القمع الوحشي الذي عجز الزعماء المعتدلون عن رده أدرك حينها ممثلوا الطبقات الوسطى أنهم كانوا يعيشون في وهم فإنظموا إلى جبهة التحرير ضد فرنسا وضد الحركة المصالية.[22]

ومن أهم نتائجه:

نتائج الهجوم كثيرة لكننا سنحاول حصر بعضها في النقاط التالية:

- فك الحصار على الأوراس.
- تعميم الثورة بالشرق.
- تحطيم حاجز الخوف وإعطاءها طابعها الجماهيري.[23]

---

[19] موسى تواتي، رابح عواد، **هجوم 20 أوت 1955م**، مطابع دار البعث، قسنطينة، 1992، ص،40.

[20] جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى للثورة التحريرية عبر ولاية قالمة، **هجومات 20 اوت 1955م عبر ولاية قالمة**، 1996، ص ،20.

[21] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص، 263.

[22] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: عبادصالح المثلوثي، م و ف م، الجزائر، 1994، ص، 150.

[23] محمد العربي ولد خليفة، **المحنة الكبرى**، ط1، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012م، ص، 242.

❖ هروب الكثير من المعمرين وترك أملاكهم في قرية الركنية مثلا، كتب عنها لاديباش تقول: قرية كاملة للبيع.
❖ إستشهاد 12000 مواطن في عملية الإنتقام.[24]

3. مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م:

يعد مؤتمر الصومام أهم اجتماع لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح. فقد أسس لعملية تنظيم الثورة، ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية، أصدر ميثاق الصومام سمي ميثاق الصومام وهو إسم الواد الذي إنعقد فية المؤتمر، وواد الصومام محيط بسلسلة من الجبال الشاهقة وعرة المسالك.[25]

تبلورت خلاله إستراتيجية توحيد جميع الجزائريين لمواجهة الإستعمار والإنتصار عليه وهي الإستراتيجية المستمدة من بيان أول نوفمبر ثم إنعقاد المؤتمر في ظروف مختلفة حدثت خلال العامين الأولين للثورة أهمها:

❖ إنتشار الثورة وتبدد مخاوف الكثير ممن إعتقدوا أنها ستنتهي.
❖ نجاح هجومات 20 أوت 1955م، التي أقحمت الجماهير الشعبية في الثورة، إضافة إلى إنزال الثورة من الأرياف والجبال إلى المدن.

حضر المؤتمر مجموعة من قادة الثورة الجزائرية أمثال[26]:

❖ - محمد العربي بن مهدي ممثل منطقة وهران رئيسا للمؤتمر.
❖ - عبان رمضان ممثل جبهة التحرير كاتب جلسات المؤتمر.
❖ - اوعمران عمار ممثل منطقة الجزائر.
❖ - كريم بلقاسم ممثل منطقة القبائل الكبرى.[27]

---

[24] محمد شرقي، **20 أوت في بعض مناطق الشمال القسنطيني**، مجلة المعالم، مجلة تصدرها جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، ع 1، 1987، ص، ص، 12، 13.

[25] يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص، 480.

[26] محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص، 101.

❖ -زيغود يوسف ممثل منطقة الشمال القسنطيني، ونائبه عبد الله بن طوبال وعلي كافي.[28]

ولقد تغيب المؤتمر ممثلي المنطقة الأولى لأنها كانت تواجه صعوبات بعد إستشهاد مصطفى بن بولعيد في مارس 1956م، ونائبه شيحاني بشير.[29]

كما تغيب أيضا ممثلي المنطقة السادسة سي الشريف ملاح ووجه تقريره إلى المؤتمر وقرأه اوعمران، أيضا ممثلوا الجبهةبالخارج منهم محمد بوضياف، وأحمد بن بلة وغيرهم.[30]

من أهم الأسباب التي دعت إلى إنعقاد مؤتمر الصومام هي:

❖ تقديم تقارير نظامية (الهياكل العامة للجيش)، والعسكرية (عدد المجاهدين والمناضلين)،المالية (يتضمن المداخيل والمصاريف).

❖ جبهة التحرير الوطني: المذهب القانوني الأساسي.

❖ العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

❖ العتاد والسلاح.

❖ العلاقة بين الداخل والخارج.

❖ كيفية تصعيد العمل العسكري وتطوره.

❖ بحث العلاقة الدولية الخارجية، خاصة مع تونس والمغرب، الأمم المتحدة.[31]

خرج المؤتمر بعدة قرارات أهمها:

1.3.في المجال السياسي:

نتمثلت في:

❖ تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو أعلى جهاز للثورة بمثابة برلمان.

❖ لجنة التنسيق والتنفيذ وهي اللجنة المكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة وهي جهاز تنفيذي للثورة.

❖ اللجان وهم أعضاء تعينهم لجنة التنسيق والتنفيذ وهم مسؤولون أمامها من أهم هذه اللجان: لجنة الدعاية والأخبار، اللجنة النقابية....

❖ التنظيم الإداري: إن حرص الساسة على تنمية المناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل المؤتمر، ثم تحديدها جغرافيا، وإنشاء ست ولايات حربية.[32]

---

[27] مبروك بن لحسن، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر والقاهرة) 1954م 1956م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص، 53.

[28] علي زغدود، **صفحات من الثورة**، المرجع السابق، ص، 17.

[29] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى 1962م**، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص، 395.

[30] الشادلي بن جديد، **مذكرات الرئيس الراحل 1929م – 1979م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص، 87.

[31] أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954م – 1956م**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2010، ص، 343.

[32] صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912م-1962م** مديرية النر لجامعة قالمة، قالمة، الجزائر، 2011، ص، 145.

2.3.في المجال العسكري:

تمثلت أهمها في:

- ❖ تنظيم جيش التحرير الوطني على نمط الجيوش النظامية (الفيلق، الكتيبة، تتكون من 100 مجاهد، الفرقة 35، الفوج 11 ونصف الفوج).
- ❖ تحديد الرتب العسكرية وفقا للرتب التي كان معمولا بها في المنطقة الثالثة تبدأ من الجندي حتى الصاغ الثاني عقيدا.
- ❖ توسيع نطاق العمليات الفدائية والعسكرية وتعميمها.[33]

3.3.المجالين الاقتصادي والإجتماعي:

تمثلت في القرارات الاقتصادية والإجتماعية في المهام التي تقوم بها المجالس الشعبية المنتخبة والتي تضمنت ما يلي:

- ❖ السهر على الأمن بواسطة الشرطة والدرك.
- ❖ رعاية أسر المجاهدين، الشهداء (جمع الإشتركات والتبرعات والزكاة).
- ❖ تنظيم التعليم اللإبتدائي وتعيين المعلمين.
- ❖ فصل الخصومات التي قد تشب بين الموطنين.[34]

إنبثق عن مؤتمر الصومام عدة آثار منها:

- ❖ زادت ثقة الشعب بجبهة التحرير الوطني وخاصة بعد الإنتصارات التي حققتها في تنظيم البلاد.
- ❖ إستجابة الشعب لقراراته، فقد أظهر حماسه الشديد للتنظيمات المنبثقة عن مقرراته من خلال إقباله على التبرعات.
- ❖ إتبع الشعب الجزائري التنظيمات العسكرية التي قادها المؤتمر في خوض عدة معارك أثبتت قدرته العسكرية، من أهمها: معركة جبل عمورة في 2 أكتوبر 1956.[35]

وفي نفس السنة التي عقد فيها مؤتمر الصومام وفي الفترة قريبة سبقت عقدة حدثت تطورات على المستوى الإقليمي أبرزها حصول تونس الشقيقة على إستقلالها بعد طول مفاوضات مرحلية جاءت كالآتي:

- ❖ المرحلة الأولى: المفاوضات الأولى التونسية الفرنسية 1949م-1951م.

---

[33]عبد العزيز بوتفليقة، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1945، نداء أول نوفمبر مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر،2008، ص، 28.

[34]عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث، الجزائر، 1991، ص، 294.

[35]حنان عراب، **الثورة الجزائرية من الإنطلاقة إلى مؤتمر الصومام 1954م – 1956م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير، جامعة 8 ماي 1945م قالمة، الجزائر، ص، 96.

- ❖ المرحلة الثانية: عرفت بمرحلة الإصطدام من بداية 1952م إلى 21 جويلية 1954م تميزت هذه المرحلة بإشتداد عمليات البطش والإرهاب، وأهم حدث ميزها هو إستشهاد فرحات حشاد مؤسس الإتحاد العام التونسي للشغل، كما دخلت الحالة السياسية في تونس في مأزق حيث أخذ مانديس فرانس بزمام الحكم وأعلن عن الإستقلال الداخلي للبلاد في 31 جويلية 1954م.
- ❖ المرحلة الثالثة: عرفت بمرحلة الإستقلال بالمفاوضات من 30 جويلية 1954م إلى 20 مارس 1956م سرعان ما تشكلت وزارة مفاوضة بدت المفاوضات عسيرة خاصة بإندلاع الثورة الجزائرية، وتدهور حالة المغرب بالإضافة إلى إزاحة مانديس فرانس وحل محله إدرغارفور والذي تولى المنصب في فيفري 1955م حيث تم في جوان 1955م نقل أهم السلطات إلى التونسيين بإستثناء الأمن الخارجي والتمثيل الدبلوماسي.[36]

وبعودة بورقيبة في 1 جوان 1955م سرعان ما تمزق الحزب الدستوري بعد 20 سنة من الكفاح حيث إنفصل عنه صالح بن يوسف بسبب رفضه المفاوضات ومناداته بمواصلة الكفاح المسلح، حيث حدث صدام بينه وبين بورقيبة، رغم هذه الأزمة إستغلت تونس بقية الظروف الأخرى للظفر بإستقلالها منها: حرب الجزائر، وفوز الحزب اليساري بالإنتخابات الفرنسية، فإغتنمت تونس كل هذه الإوضاع وطالبت بإستقلالها فبعد مفاوضات نهاية فيفري1956م، خلصت إلى التوقيع على بروتوكول 20 مارس 1956م والذي نص على على إعلان إستقلالها التام.[37]

---

[36] محمد شطيبي، **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية من 1954-1962م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص ص،8، 9، 23.

[37] مصباح وفاء، مرجع سابق، ص، 24.

II.الفصل الأول:

تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (1958م - 1962م).

أولا: ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.

ثانيا: أهداف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.

ثالثا: مراحل تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.

رابعا: المواقف من تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.

تمهيد:

إن فكرة تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة لم تكن من بنات أفكار لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية (أوت 1957م –سبتمبر 1958م). و لم تكن أيضا ثمرة لمقررات أول دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية(20–28 أوت 1957م) كما أنها ليست وليدة لتوصيات مؤتمر طنجة في أفريل 1958م ولكنها ظهرت للمرة الأولى من صلب مشروع إقترحه عناصر الوفد الخارجي على القيادة التنفيذية المركزية للثورة في العاصمة. في منتصف عام 1956م.

وجوبهت تلك الفكرة التي أعلنها آنذاك كل من محمد خيضر وأحمد بن بلة بالرفض الشديد من طرف عبان رمضان الذي أبدى إمتعاضا كبيرا من فكرة تشكيل حكومة جزائرية في المنفى، ولقد أدى تباين المواقف حول هذا المشروع إلى إختناق وتوتر في العلاقة بين ما أصبح يعرف بالداخل والخارج في قيادة الثورة آنذاك كما أدت التطورات السياسية التي عرفتها حرب التحرير في خريف 1956م إلى تأجيل النظر فيه إلى بداية عام 1958م.[38]

وعلى الرغم من أن خروج القيادة التنفيذية للثورة من الجزائر كان في بداية عام 1957م، إلا أن فكرة إنشاء حكومة جزائرية لم يتم طرحها كأولوية بالنسبة لقادة الثورة ويعود السبب الأهم في عدم الإشارة في هذا الموضوع إلى التأزم الداخلي الشديد الذي عرفته صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية إبتداءا من اجتماع أوت 1957م والذي إنتهى بلجوء مجموعة من عناصرها إلى تصفية عبان رمضان في أواخر ديسمبر من تلك السنة من أجل إخماد إنتقاداته الشديدة لهم، كما ساهم إنتقال قيادة الثورة التي إستقرت بصورة نهائية في الخارج مع مطلع عام 1958م بترتيب أوضاعها وتوزيع المهام بين أبرز عناصرها في أرجاء البدء في مشروع تشكيل حكومة جزائرية.[39]

جاء تكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية نتيجة لتطور القضية الجزائرية على الساحة الدولية وذلك بتاريخ 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة وجاء الإعتراف بها على طبيعة الحال من الحكومات وبذلك إستكمل الشعب الجزائري كل مقاومات دولته المستقلة، وتبادلت العلاقات الدبلوماسية مع الدولة التي إعترفت بها، وتمثيليات لها في الدول التي لم تعترف بها بعد، و لم يعد للقوة الإستعمارية مبررا للقول بأنه لا توجد حكومة شرعية للتفاوض معها.

---

[38] جمال قنان، **تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني**، مجلة الذاكرة، ع4، المتحف الوطني للمجاهد، 1996م، ص، 26.

[39] عمار قليل، المرجع السابق، ص، 147.

وكان لميلادها صدى كبير في الأوساط الإعلامية العالمية وباشرت مهامها الثورية برئاسة الدكتور فرحات عباس وتحت رقابة المجلس الوطني للثورة.[40]

[40] السعيد عبادو، **من يوميات الثورة الجزائرية 1954م – 1962م**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، حقوق النشر والتوزيع محفوظة للمتحف الوطني للمجاهد، قالمة، 1999م، ص، 82.

II. تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (1958م– 1962م).

أولا. ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:

شهدت الثورة الجزائرية منذ إندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954م، وإلى غاية إسترجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962م أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية منها أو العسكرية، إن على المستوى الداخلي والخارجي، كان لها تأثيرا كبير في سيرها وإستمرارها ويعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958م أحد أبرز هذه الأحداث الهامة حيث يمكننا إعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا، ووفق هذا يمكننا التمييز بين ظروف داخلية وأخرى خارجية أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة الجزائرية.[41]

---

[41] محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م – 1962م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص، 87.

* لجنة التنسيق والتنفيذ: هي جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية جاءت بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م ضمت خمسة أعضاء وهم: عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، العربي بن مهيدي.

1. الظروف الداخلية.

تكتسي هذه الظروف والعوامل أهمية بالغة، لما لها من تأثير مباشر على سير أحداث والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ.الظروف السياسية:

كان من نتائج مؤتمر الصومام تشكيل جهاز تنفيذي لجنة التنسيق والتنفيذ* حيث كانت مهمتها ضمان التنسيق بين الولايات ومتابعة قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية أي أنها المتحكمة في الوضع داخل البلاد، لكن بعد إضراب ثمانية أيام ومعركة الجزائر.[42]

وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها مضطرة للخروج إلى تونس والمغرب بعد إعتقال العربي بن مهيدي وتصفية نظام الثورة بالعاصمة حيث لجأت إلى الخارج فإتفقوا على أن يذهب عبان رمضان وسعد دحلب إلى المغرب الأقصى، بينما يتوجه كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة ولخضر بن طوبال إلى تونس والقاهرة حيث سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها، غير أن الصعوبات إعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر بإتجاه الخارج بعد فشل معركة الجزائر 1957م ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج ثم العودة إلى أرض الوطن، ولكن الأحداث سارت نحو الأسوء.[43]

وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957م تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان ولكن بفضل تدخل فرحات عباس ثم حل الأزمة مؤقتا على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية،* هذا في مؤتمر 20 أوت 1957م بالقاهرة، إلا أنها فشلت في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل خصوصا ما تعلق بمشكل الأسلحة والذخيرة ومازاد الوضع سوءا هو إغتيال عبان رمضان،وقد إنجر عن هذا الإغتيال آثار

[42]Ali kafi, du militant politique au dirigeant militaire (mémoir 1946-1962) casbah, alger, 2004, P ,93.
[43]Med harbi, le FLN mirage et réalité, O, P, U, E, N , A, L, alger , 1993,P, 204.

* المجلس الوطني للثورة الجزائرية: وهو عبارة عن سلطة تشريعية في الجزائر يظم 17 عضوا دائما و17 إضافي يمثلون مختلف التكتلات السياسية المساهمة في العمل الثوري.

* الجنيرال ديغول: ولد في 22 نوفمبر 1890م، تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912م شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية، أسس الجمهورية الفرنسية لما كانت الثورة في عامها الرابع (أنظر: عبد المجيد عمراني، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة كترة، الجزائر، ص، ص، 120، 122).

سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في ظل تلك الأحداث فكر فرحات عباس في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية فقد ذكر " بأن مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوء "، إضافة إلى عودة ديغول * إلى الحكم حيث أعادة القوة إلى النظام الفرنسي.[44]

[44] Ibid, p ,

1.ب.الظروف العسكرية.

كانت الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية جد صعبة، حيث تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الفرنسي خاصة ما بعد سنة 1958م، وفي هذا السياق تلقت قوات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح، سواء في المعارك والإشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود المسيجة والمكهربة، حيث كانت هناك 80% من عناصر الجيش يستشهدون وسط الأسلاك الشائكة المكهربة.[45]

خلال محاولات إختراق خط موريس، ونتيجة لهذا التأثير ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى منذ جانفي 1958م.[46]

ولقد سادت روح الفوضى وعدم الإنضباط لدى جيش الحدود، وبدت الخصومات واضحة بين ضباط جيش التحرير وذلك لأسباب عديدة منها إقدام كريم بلقاسم على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني كما شرعت قوات الاحتلال العسكرية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود، وذلك لتطبيق أوامر سلان الذي أصدر أمرا بحق المتابعة وهذا ماتسبب في مجزرة ساقية سيدي يوسف.

قامت السلطات الفرنسية بقنبلة سيدي يوسف بالحدود الجزائرية كان ذلك في 8 فيفري 1958م، وقد خلف هذا القصف الكثير من الخسائر المادية والبشرية[47] وكان الهدف منها ضرب التضامن التونسي مع الجزائري وفك الإرتباطات التاريخية والفضالية بين الشعبين وذلك بالتأثير عليهما سياسيا وعسكريا فخلال الفترة الممتدة من 23 جانفي 1958م إلى غاية 18 ديسمبر من نفس السنة بلغ عدد الشهداء بناءا على التقارير الفرنسية 2409 شهيد.[48]

---

[45]محمد العربي الزبيري، م**رجعي عن الثورة...**، المرجع السابق، ص، ص، 88، 91.

* خط موريس: أنشيء عام 1957م وهو عبارة عن شبكة من الأسلاك الشائكة وسط خطوط مكهربة، عرضها 12م وطولها يمتد على طول الحدود الشرقية من أول نقطة في الشمال على شاطئ البحر شرق مدينة القالة إلى أقصى نقطة في الجنوب وهي قرية تقرين وهو مكهرب بقوة 15فولط وأرضية مزروعة بمئات الألغام المضادة للأفراد،(ينظر: محمد العيد مطمر، **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص،38).

[46]الغالي الغربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية " الأسلاك الشائكة المكهربة"، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص، 39.

[47]**ذكريات ومآثر الذكرى 39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف**، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع 151-152، الجزائر، ص، 39.

[48]جمال قندل، خط موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957م – 1962م، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008م، ص، 99.

1.ج.الظروف الاجتماعية.

إن أوضاع الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت سيئة سواء تعلق الأمر بالداخل أوعلى الحدود التونسية والمغربية.[49]

كما أن هذه الأوضاع كانت إمتدادا للظروف التي عاشها الشعب الجزائري قبل إندلاع الثورة وكان سببا في تفجيرها، حيث نجد في تقرير السياسة العامة الذي أعده فرحات عباس يوم 20 جوان 1958م إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية جاء لتلبية مطالب الشعب المستعجلة.[50]

حيث نلاحظ أنه في الجانب الاقتصادي كانت الأقلية الأوربية تعيش حياة رغد، أما بخصوص السكان الجزائرين فقد كانت حالتهم تزداد سوءا خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بهم، قصد عزلهم عن جيش التحرير.

كما يشير تقرير الوضعية العسكرية إلى أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب، حيث صرح السيد عباس فرحات لجريدة المجاهد بأن أربع سنوات من حرب تحمل مشاقها شعب شجاع لا يمكن إلا أن ينتهي إلى تجسيد شخصية هذا الشعب وإلى إعلان حكومته الوطنية الشرعية.[51]

---

[49] محمد عباس، **ثوار...عضماء**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص، 353.

[50] محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة...**، المرجع السابق، ص، 94.

[51] المرجع نفسه، ص، ص، 94، 95.

2. الظروف الخارجية.

كان للظروف الخارجية دور وتأثير بارزان في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة والتي يمكن أن نذكر أهمها:

- ❖ إشتراك جبهة التحرير الوطني في شهر أفريل في مؤتمر أكرا للدول الإفريقة المستقلة فتلقت تأييدا حارا من المؤتمر لقضية إستقلال الجزائر وقد وعدت الدول الإفريقية بالعون الدبلوماسي وإرسال وفد إفرقي مشترك يتولى الدعوة للقضية الجزائرية.[52]
- ❖ الظغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى حيث أن فرنسا أعلنت حق المتابعة الفرنسية العسكرية لجيش التحرير الوطني عبر الحدود، إضافة إلى كثرة تواجد عناصر الجيش في تراب الدولتين.[53] حيث شنت القوات الفرنسية هجوما جويا على ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958م كانت حصيلة هذا الهجوم أكثر من 100 قتيل وجرح أكثر من 200 آخرين. نتيجة لهذا الهجوم تم عقد مؤتمر طنجة بقصر ماريشال (من 27 إلى 30 أفريل 1958م) تحت رئاسة علال الفاسي إلى جانب حزب الإستقلال المغربي، حزب الدستور الجديد وجبهة التحرير.[54] إضافة إلى تركيز نظامي تونس والمغرب على إيقاف القتال والدخول في مفاوضات مع الطرف الفرنسي، وهذا راجع لخوف كل منها من إمتداد القتال إلى أراضيها وإشتراك شعبها في القتال دعما لكفاح الجزائريين.[55]
- ❖ دعوة عمر أو عمران في تقديره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ إلى ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية كخطة هجومية ديبلوماسية قصد الإستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية.[56]
- ❖ زيادة النشاط السياسي والدبلوماسي للثورةوالحصول على تأييد معظم الدول العربية والعالمية الصديقة، هذا النشاط كان موازيا للكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري داخل الجزائر

---

[52] بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني الجزائري**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص، 142.

[53] محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة...**، المرجع السابق، ص،ص، 96، 97.

[54] عامر رخيلة، **" الثورة الجزائرية والمغرب العربي"**، مجلة المصادر، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1999م، ص، 160.

[55] فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م، ص، 362.

[56] وحيد نعمي، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م–1962م** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص،23.

وخارجها بالتحديد على التراب الفرنسي وهذا الكفاح جاء كرد فعل على السياسة الإستعمارية المطبقة في الجزائر.

- ❖ تأثير الثورة على السياسة الفرنسية، وتوالي سقوط حكومتها الواحدة تلوى الأخرى.[57]
- ❖ حكومة بيير مانديس فرانس: وهو إشتراكي راديكالي من نوفمبر 1954م – 5 فيفري 1955م فوجئت بإندلاع الثورة و لم تعلم بمفجريها لذلك إعتقلت الكثير من أعضاء حركة إنتصارالحريات الديمقراطية، كما أرادت القضاء عليها منذ بدايتها وإعتبرتهاداخلية وأنها جاءت من الخارج كما إمتازت سياستها بالمحافظة على مشروع إصلاحي يهدف إلى فصل الشعب عن الثورة لكن بدون جدوى.
- ❖ حكومة إدغارفور فيفري 1955م جانفي 1956م: وهو راديكالي إشتراكي وقد جاءت الحكومة على إثر سقوط الحكومة وبعد تعيين إدغارفور أرسل قوات إضافية إلى الجزائر لتعزيز القوات الموجودة هناك، كما أمر الحاكم العام جاك سوستال بإعطاء وعود للشعب الجزائري لتطبيق مبدأ المساواة،[58] وضع الحقوق وإطلاق سراح بعض أعضاء اللجنة المركزية السابقة في حركة الإنتصار قصد تهدئة المواطنين وإبعادهم عن الثورة وفصل المجاهدين عن الشعب كما طبقت هذه الحكومة حالة الطوارىء في كل من الأوراس والشمال القسنطيني والقبائل بالجزائر العاصمة لمدة ستة أشهر ولقد حلت هذه الحكومة نظرا لمعارضة المستوطنين ثم أعلن البرلمان عن إنتخابات جديدة يوم 2 جانفي 1956م.[59]
- ❖ حكومة غي موللي جانفي 1956م–21أفريل 1957: كانت سياسة غي موللي تتلخص في النقاط التالية:إيقاف القتال وإجراء إنتخابات من العملاء والنواب المزيفين غير أن جبهة التحرير الوطني رفضت ذلك وأصرت على إعتراف فرنسا بإستقلال الجزائر وتوقيف عملياتها العسكرية ضد الشعب وتأليف حكومة جزائرية للتفاوض على أساس الإستقلال.[60]
- ❖ حكومة بور جيسمو نوري مارس 1957م – 30 سبتمبر 1957م: تعتبر هذه الحكومة هي أول من طرح قانون الإطار، وهو ما ميز سياسة بور جيسمور نوري الذي كان وزيرا للدفاع في عهد غي موللي وهو الذي شرع في وضع هذا المشروع وقدمه للبرلمان فرفضه وسقطت حكومته.[61]

---

[57] عمر سعد الله، **الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني**، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ع 14، الجزائر، 2006، ص، 74.

[58] عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954م– 1960م)**، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص، 308.

[59] محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية من 1954م – 1962م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص، 261.

[60] صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر: 2005، ص، 443.

[61] عمر سعد الله، المرجع السابق، ص، 76.

- ❖ حكومة بيير فيلملان أفريل ماي 1958م:أنشأت هذه الحكومة في ظروف صعبة للغاية كثرت فيها الإضطرابات داخل فرنسا والجزائر، ولم تستطع الصمود فسقطت بسرعة مذهلة أمام قوة الثورة وصمودها ولم تتضح سياسة بيير فليملان نظرا للسرعة التي سقطت بها.
- ❖ وآخر حكومتين فرنسيتين حرب الجزائر هي حكومة ديغول الأول والجمهورية الرابعة 1 جانفي إلى 28 ديسمبر 1958م وقد ألف ديغول حكومته الأولى في 4 جوان 1958م إثر إنقلاب عسكري كاد أن يدخل فرنسا في حرب أهلية.[62]

بإنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول إلى الحكم وذلك بمساعدة الجيش له، يمكن أن نعتبره معطى جديد سيغير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي وفي هذا الإطار ومن أجل كسب نظامي تونس والمغري وعزل جبهة التحرير عنهما قام ديغول بتقديم تنازلات وإخلاء المراكز العسكرية الفرنسية لصالح تونس والمغرب، ومن الظروف الدولية التي دفعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما، حيث حدث تعطف كبير بين البلدين تونس والجزائر حكومتا وشعبا للعدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م، كذلك ما عرفه المشرق العربي من وحدة بين مصر وسوريا.[63] وقد كان هذا الحدث تحقيقا لأمنية الأجيال المتعاقبة للأمة العربية التي كانت تعاني من ويلات النفوذ الذي دفعها إلى الضعف أمام الأعداء وكان الجزائريون أكثر العرب تطلعا إلى هذه الحكومة لتكون سندا قويا في حرب التحرير ولتكون دعما يساعد الثورة في مواجهة الدولة يدعمها الحلف الأطلسي والغرب بكامله.[64]

- ❖ كذلك نجاح الثورة العراقية 14 جويلية 1958م التي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل نوري السعيدوموقف عراق الثورة الإيجابي من الثورة الجزائرية.[65]
- ❖ كل هذه الظروف سواء كانت داخلية أو خارجية هي التي أملت على قيادة الثورة في لجنة التنسيق والتنفيذ والإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية لتسيير شؤون البلاد في الخارج والداخل ولتوقف المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية.[66]

---

[62] المرجع نفسه، ص، 76.

[63] محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة...**، المرجع السابق، ص ص، 99، 101.

[64] بسام العسلي، المرجع السابق، ص، 100.

[65] محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة...**، المرجع السابق، ص، 101.

[66] المرجع نفسه، ص، 101.

ثانيا.أهداف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.

مايمكننا الإشارة إليه في هذا المبحث هو أن الحكومة الجزائرية المؤقة أنشأت من أجل تحقيق أهداف محددة، التي سنتحدث عنها إنطلاقا مما ورد في الأرشيف الخاص بهذا الجهاز السياسي الثوري، سواءا من خلال التصريح الرسمي للتأسيس أو من خلال تقارير أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وإنطلاقا من هذه المعطيات قمنا بتفصيل هذه الأهداف إلى أهداف على الصعيد الداخلي وأخرى على الصعيد الخارجي وهي كالآتي:

1. على الصعيد الداخلي.

- ❖ محاولة حل مشكلة القيادة: بتحقيق نوع من الإنسجام والوحدة التي لطالما إفتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث يقول فرحات عباس: بأن الهدف من إنشاء هذه الحكومة هو إيجاد حلول ناجحة لتلك الصراعات التي كانت تحدث بين الأشخاص والقيادات داخل الثورة والتي أدت إلى تربع كريم بلقاسم على عرش الزعامة والسيطرة عليها مع إبقاء كل من طوبال وبوصوف متربصين به كما أن الجميع كان يسعى لكسب المزيد من النفوذ والمراكز العالية، أما عبان رمضان فقد أراد أن تكون هناك قيادة جماعية للثورة الجزائرية،لا الزعامة التي أضرت بالجزائر في عهد مصالي الحاج، والمقصود من قوله هنا هو التخلص من الصراع بين السياسيين والعسكريين.[67]
- ❖ وبالحديث عن الجانب العسكري فيعتبر مشكل جلب الأسلح أكثر ما عانت منه الثورة خلال سنة 1958م خاصة بعد إقامة الإستعمار الفرنسي لخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية، والجزائرية المغربية، حيث أصبح من الصعب إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني، لذلك أول هدف برمجته الحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القوات العسكرية لجيش التحرير الوطني.[68]
- ❖ كان الهدف من تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة مواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول، والتي تصب في إتجاهين وبشكل متوازي، على المستويين السياسي والعسكري

---

[67] جريدة المجاهد، ع30، الصادرة في أكتوبر 1959م، ص، 22.

[68] محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص، 171.

وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي وإعطاء نفس جديد للثورة في ظروف تغيرت فيها معطيات الصراع الجزائري الفرنسي خصوصا بمجيء ديغول.

- ❖ إعادة زرع روح الأمل والتفاؤل لدى فئات الشعب الجزا ئري الطامعة إلى إعلان حكومة وطنية تواصل الثورة من أجل الحصول على المزيد من الدعم الدولي.
- ❖ إعادة البعث الرسمي للوجود الجزائري الذي إغتصب منذ جويلية 1830م.[69]

2.على الصعيد الخارجي.

لقد ولدت الحكومة الجزائرية المؤقتة في ظروف صعبة بالنسبة للثورة الجزائرية لذلك نجد الأبعاد الدبلوماسية والدولية عموما إحتلت قسما هاما من أهدافها المسيطرة التي يمكن إختصارها في النقاط التالية:

- ❖ مواجهة سياسة شارل ديغول الخارجية وإستعادة المبادرة منه ومحاولة تدارك الصعوبات التي عانت منها الثورة في الداخل ذلك بتحقيق إنتصارات دبلوماسية وهو ما عبر عنه عمر اوعمران في تقرير للجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة التعجيل بالإعلان عن الحكومة المؤقتة وذلك كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية.[70]
- ❖ خلق أداة شرعية ورسمية مع فرنسا والقضاء على أكاذيب ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة ممثلة للشعب الجزائري لكي يتفاوض معها، وهذا ما عبر عنه فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر، وذلك قبل الإعلان عن تأسيسها قال: " هذه الحكومة ستكون عاملا " من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي.
- ❖ سعي جبهة التحرير الوطني إلى تحطيم المؤسسات الإستعمارية القائمة، وذلك بتعويضها مؤسسات ثورية بديلة لبسط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي.[71]
- ❖ محاولة جبهة التحرير الوطني الإستفادة من الوضع الدولي آنذاك المتمثل في الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، دون تبعية الجزائر أي من المعسكرين بمعنى الإستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الإشتراكية مع المحافظة على إستقلالية القرار السياسي الجزائري.
- ❖ الإعتراف بالحكومة المؤقتة ولو ضمنيا في المؤسسة العالمية وهذا ما حدث فعلا عندما إستطاع الوفد الجزائري عرض القضية الجزائرية وللمرة الرابعة في الدورة الثالثة عشر في هيئة الأمم المتحدة.

---

[69] المرجع نفسه، ص، 171.

[70] محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة**، المرجع السابق، ص، 90.

[71] آمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م – 1962م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحج لخضر، باتنة، 2006م، ص، 204.

- الإعتراف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال ووجوب التفاوض بين الطرفين حيث صوتت الجمعية بأغلبية الثلثين بحق الشعب الجزائري في الإستقلال كما أوصت بالتفاوض من أجل السلام.[72]
- هدفها الرئيسي كان بتحقيق الإستقلال والتمكن من إبداء صوتها في وسط عالمي والإستعداد لهذا العمل.
- يمكن إعتبار الإعلان عن ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958م هو محاولة لإعادة بعث الدولة الجزائرية وإحياءها، وأن الدولة الجزائرية لم تزل نهائيا بعد قضاء الإستعمار الفرنسي على المقاومات والإنتفاضات الشعبية وهذا ما جعل معظم الدول تساندها وتعترف بها وهذا ما أتاح لها الفرصة لشرح القضية الجزائرية في الأوساط الدولية وبهذا كسبت تأييد الرأي العالمي.[73]

---

[72]المرجع نفسه، ص،204.

[73]محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة...**، المرجع السابق، ص، 91.

ثالثا.مراحل تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:

1. ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة.

بدأ قادة الثورة لا سيما لجنة التنسيق والتنفيذ يفكرون بجد في تشكيل حكومة جزائرية، وهذة المسألة دافع عليها العقيد اوعمران عمر في تقريره الذي قدمه للجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 17 أفريل1957م حيث قال في تقريره: "لكيلا تتجاوزنا الأحداث يجب تشكيل حكومة تستطيع بواسطتها دعم الاتصالات بالحكومات الأجنبية ودعم شرعية الثورة الجزائرية بالمحافل الدولية."[74] وكانت القضية مطروحة على قيادة الثورة التي تداولت حولها عدة مرات خاصة بعد مرور أربع سنوات الكفاح ورأت فيها التعبير عن وجود الأمة الجزائرية والنهاية الرسمية للسيادة الفرنسية على الجزائر، إلى أن شرع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني في التحضير لتشكيل حكومة جزائرية بدل لجنة التنسيق والتنفيذ.[75]

وبدأت الاتصالات بالدول العربية وغيرها للحصول على الإعتراف بها وفعلا تشكلت حكومة سميت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس أن يعلن عليها في شهر سبتمبر 1958م بعد أن قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها وإعترافها، حيث قام السيد عبد الحميد مهري بالإتصال بفتحي الذيب وقام كل من لمين دباغين والعقيد بوصوف بزيارة إلبى المملكة المغربية لإعلام محمد الخامس بالقرار في

[74]علي زغدود، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، رويبة، 2004، ص، 43.

[75]حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص، 203.

* أوعمران عمر: ولد بذراع الميزان يوم 19 جانفي 1919م، تطوع في الجيش الفرنسي، ثم إنخرط في صفوف حزب الشعب في مارس 1941م، حكم عليه بالإعدام لكنه إستفاد من العفو سنة 1946م، شارك في تفجير ثورة نوفمبر كنائب لكريم بلقاسم في المنطقة الثالثة، شارك في مؤتمر الصومام، إستند له مهمة التسليح، عين رئيسا لبعثة الجبهة بتركيا في الحكومة المؤقتة الأولى، إنتخب نائبا في المجلس الوطني التأسيسي لكنه إنسحب (بنظر: محمد عباس، المرجع السابق، ص ص، 173، 174).

حين زار كريم بلقاسم ومحمود شريف تونس، وأطلع رئيسها الحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنفيذ، كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى الرئيس جمال عبد الناصر.[76]

وتم الإعلان الرسمي عن الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء، وسفراء بعض الدول العربية، حيث تم تلاوة بيان تأسيس الحكومة من طرف رئيسها فرحات عباس، علما أن حفلين آخرين نظما بتونس والرباط في نفس الوقت.[77]

هذا وقد تم تسجيل الإعترافات الأولى بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية وليبيا بالإضافة إلى باكستان.[78]

2.الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى 19 سبتمبر 1958م.

تشكلت أول حكومة جزائرية مؤقتة بعد أربع سنوات من الحرب، والتفكير العميق للجنة التنسيق والتنفيذ التي إنحلت وعوضت بالحكومة المؤقتةالتي تم الإعلان عنها يوم 19 سبتمبر 1958م، حيث ضمت أول حكومة جزائرية مؤقتة 19 شخصية برئاسة فرحات عباس.[79]

حيث يقول فرحات عباس حول الموضوع "... وتم الأمر بعد موافقة جميع رجالاتنا على خلق الحكومة المؤقتة، كانت الإشكالية حول رئاسة هذه الحكومة، وإقترحت أنا للترشيح كلا من كريم بلقاسم ولمين دباغين، الأول إعترض عليه مجموعةترأسهم بن بلة بسبب الحاجة إليه في قطاع الصحة... وهكذا تم ترشيحي أخويا وتزكيتي بكل سلاسة لأصير رئيسا لحكومة المؤقتة، وما إن دار الحديث صوب تشكيل الحكومة المؤقتة حتى إقترحت أن تحوي الحكومةعلى ممثلين من مختلف الكتل الممثلة لجبهة التحرير الوطني.[80]

والحقيقة أن رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس لم يكن يتمتع بالسلطة الفعلية في القرارات كانت تتخذ في مختلف هيئات الجبهة بصفة جماعية، أماالسلطة الفعلية فكانت بيد الباءات الثلاث: كريم بلقاسم، عبدالحفيظ بوصوف ولحضر بن طوبال كونهم يتمتعون بنفوذ كبير في

---

[76]إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954م – 1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص، 254.

[77]زدارفوكوبيكار، تر: فتحي سعيدي، **شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر**، د.م، 2011، ص، 247.

[78]الهادي إبراهيم المشرفي، **قصتي مع ثورة المليون...شهيد**، دار للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص، 303.

[79]سعد دحلب، **المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر**، م وف م، الجزائر، 2007، ص، 78.

[80]عباس فرحات، **تشريح حرب**، تر: أحمد منغور، ط1، دار الملك، الجزائر، 2010، ص، 319.

الداخل فقد سبق وأن كانو قادة للولايات وإحتفظوا إلى هذا الحين-1958م-بإتصالهم وعلاقاتهم المستمرة بالداخل وقد إجتهدوا للحفاظ على التوازن الدائم فيما بينهم، ومنع أي سيطرة من طرف على طرف آخر.[81]

أما فيما يخص تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى للجزائر فكانت كالآتي.

- ❖ عباس فرحات..رئيس الحكومة.
- ❖ كريم بلقاسم.....................................نائب رئيس ووزير القوات المسلحة.
- ❖ أحمد بن بلة ....نائب رئيس الحكومة.[82]
- ❖ حسين آيت أحمد –ورابح بيطاط ....وزراء الدولة.

ومحمد بوضياف– ومحمد خيضر

- ❖ لمين باغين...وزير الشؤون الخارجية.
- ❖ محمد الشريف.......................................وزير التسليح والتموين.
- ❖ لخضر بن طوبال ....وزير الخارجية.
- ❖ عبد الحفيظ بوصوف ....وزير العلاقات العامة والاتصالاتز
- ❖ أحمد فرنسيس ....وزير المالية.
- ❖ عبد الحميد مهري...وزير شؤون إفريقيا الشمالية.
- ❖ أحمد يزيد..وزير الإعلام.
- ❖ بن يوسف بن خدة...وزير الشؤون الاجتماعية.
- ❖ توفيق المدني.. وزير الثقافة.

أما أمناء الدولة في الداخل هم: لمين خان (الولايةالثانية)، عمر أوصديق (الولايةالرابعة) ومصطفى إستنبولي (الولايةالخامسة).[83]

وقد كانت الحكومة المؤقتة مسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتبدأ مهامها مباشرة يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م على الساعة الواحدة حسب توقيت الجزائر.[84]

---

[81]محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة...**، المرجع السابق، ص، ص، 109، 110.

[82]محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، تر: علي خش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 2004، ص، 118.

[83]محمد العربي ولد خليفة، **المحنة الكبرى**، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص، 343.

[84]جاك دوشمان، **تاريخ جبهة التحرير الوطني**، تر: موجد شرار، منشورات ميموني، الجزائر، ص، 305.

3.الحكومة الجزائرية المؤقتة الثانية 18 جوان 1960م.

وكانت تشكيلة هذه الحكومة كالآتي.

- السيد فرحات عباس... رئيس الحكومة.
- كريم بلقاسم .... نائب للرئيس ووزير للشؤون الخارجية.
- أحمد بن بلة.. نائب رئيس.
- حسين آيت أحمد –ورابح بيطاط..............................وزراء الدولة.

ومحمد بوضياف– والسعدي محمدي

- عبد الله لخضر بن طوبال ....وزير الخارجية.
- عبد الحفيظ بوصوف ....وزير التسليح والإتصالات العامة.
- أحمد فرنسيس .... وزير الإتصال المالية.
- عبد الحميد مهري ....الشؤون الاجتماعية والثقافية
- أحمد يزيد .... وزير الإعلام.[85]

ونلاحظ تقلص الوزارات في الحكومة الثانية من 18 إلى 12 وزارة، ودامت مدة هذه الحكومة من 18 جوان إلى غاية 8 أوت 1961م، والتي تخلصت مهامها في تعزيز نشاط جيش الجبهة وتعبئة الجماهير الجزائرية،بالإضافة إلى تمديد عمل الثورة في نطاق عدم الإنحياز للحصول على الإعانات السياسية والدبلوماسية لإضعاف الموقف الدولي الفرنسي وقد ضبط المجلس الوطني

---

[85]مجلة الذاكرة، **التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة**، ملف خاص وثائق المتحف الوطني للمجاهد، ع3، 1998، ص، 234.

للثورة المحتوى الديمقراطي لكفاح الشعب الجزائري ومطامح تشتيت أمة عصرية، كما أكد على مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والفاظ على وحدة التراب الوطني، بما فيها الصحراء بالإضافة إلى وحدة الشعب الجزائري.[86]

وكلفت الحكومة المؤقتة بتطبيق هذه القرارات، والملاحظ في هذه الفترة زيادة الخلافات بين رجالات الثورة الجزائرية، حيث بذل فرحات عباس كل جهده من أجل حضور كافة أعضاء المجلس الوطني للثورة مؤتمر طرابلس سنة 1961م وبالأخص قادة جيش التحرير حيث وجه رسالة خاصة إلى كل من هواري بومدين رئيس الأركان العامة والعقداء محمود شيرف وعلي كافي وعلي منجلي وقائد أحمد وغيرهم، يحثهم على الحضور إلى طرابلس وقال كلمته المشهورة في رسالته (إن الغائبين مخطئين دائما ولو هم على حق وإن المصلحة المشتركة تتحكم في الجميع).

وقد حضر الكثير لمؤتمر طرابلس الذي تم عقده في ظل خلافات التي لم يصل إلى حلها بل إزداد إنقسام القيادة إلى مناصرين لقيادة الجيش وأحمد بن بلة ومناوئين له ولكن المؤتمر وافق على تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة.[87]

---

[86] علي زغدودي، المرجع السابق، ص، 85.

[87] المرجع نفسه، ص، 86.

*محمد شريف : ولد عام 1914م بمدينة تبسة خلف مكان الشهيد مصطفى بن بولعيد في الولاية الأولى، كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، عين وزير للتسليح والتموين بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى سنة 1958م.

4. الحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة سبتمبر 1961م:

إنتقلت فيها رئاسة الحكومة إلى السيد يوسف بن خدة وكانت تشكيلتها كالآتي:

- السيد يوسف بن خدة .... رئيس للحكومة.
- كريم بلقاسم .... نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية.
- حسين آيت أحمد-عبد الله بن طوبال(لخضر)............... وزراء المالية.

وسعدي محمدي- محمد خيضر- رابح بيطاط

- عبد الحفيظ بوصوف .... وزير التسليح والمواصلات العامة.
- سعد دحلب .... وزير الشؤون الخارجية.
- محمد يزيد.. وزير الإعلام.[88]

واصلت هاته الحكومة التي يترأسها يوسف بن خدة المفاوضات التي بدأتها حكومة فرحات عباس إلى غاية إستقلال الجزائر وإعلان بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة يوم 18 مارس 1962م على إيقاف القتال على الساعة التاسعة ليلا يوم 19 مارس 1962م في كافة أرجاء التراب الوطني وإصدار أمر لأفراد جيش التحرير الوطني بوقف جل العمليات العسكرية كامل التراب الوطني.[89]

---

[88] محمد بجاوي، المصدر السابق، ص، 120.

[89] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1962م،1980م، د م ج، الجزائر، 1993، ص، 80.

رابعا.المواقف من تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:

منذ الإعلان عن تأسيسها تباينت وإختلفت المواقف والآراء حول فكرة تأسيسها من مواقف مؤيدة من طرف الشعب وحدوث تمرد من طرف بعض القادة الرافضين لهذه الفكرة لسبب أو لآخر، كما تميزت بتوالي الاعترافات بها من قبل الدول المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب من اجل الحرية والإستقلال سواء كانت هذه الدول عربية أو غربية أو إفريقية.

كما نجد بعض الدول الغربية وخاصة أصدقاء فرنسا ساندت هذه الأخيرة في سياستها إتجاه الجزائر وإختلفت مساندتها لها من الوقوف إلى جانبها إلى تأييدها في صحفها وإذاعتها وتقديم الدعم المادي لها، أما رد فعل فرنسا وأجهزتها من تشكيل الحكومة المؤقتة فقد كان عنيفا حيث إتبع ديغول عدة أساليب من أجل التخلص منها فإستخدم تارة أسلوب الترغيب وتارة أخرى أسلوب القهر والترهيب.

1. موقف الداخل:

إن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة كان تلبية للمطالب المستعجلة لكل من الشعب الجزائري وكذلك جيش التحرير الوطني، وكان هذا ما أشار إليه السيد فرحات عباس من خلال تقرير السياسة العامة وتقرير الوضعية العسكرية الذي أقر بأن إعلانها بعث حماسا لدى الشعب الجزائري، ولدى جيش التحرير الوطني الذي كثف من عملياته العسكرية.

وقد ذكر ذلك أيضا العقيد علي كافي رغم معارضته لقرار التأسيس، حيث يقول: " رغم المآخذ في التشكيلة أعتبرت حدثا تاريخيا وبحثا للدولة الجزائرية وإنتقاما ساطعا من لطخة سيدي

فرج، ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد إستقبل النبأ بكل حماس وفرحة، إذ للمرة الأولى منذ 1830م تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده وبدم أبائه".

كما إعتبره كريم بلقاسم أمجد يوم بعد يوم الفاتح من نوفمبر، وبأنه تاريخ حاسم في تحرير وطننا سجلته الجزائر، وبأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد حصلت الثقة التي وجهها لها جيش التحرير الوطني.[90]

كما وصف السيد فرحات عباس حماس جيش التحرير الوطني حيث يقول بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:" بعد الإعلان عن تكوين الحكومة المؤقتة دخل جيش التحرير في حيوية جديدة فقام بنصب الكمائن وخاض الإشتباكات في كل التراب الوطني إنه نفس جديد أحيا مقاتلينا.[91]

رغم كل هذا التأييد الذي يتضح من خلال الآراء السابقة من طرف الشعب وكذلك حيث جبهة التحرير الوطني الذي عبر عنه حماسه خلال تصعيد عملياته العسكرية إلا أنه لا يمكننا إخفاء حقيقة بأن هناك من عارض الطريقةالتي أصدرها القرار، وهناك أيضا من يرفض الهيئة الجديدة ليس لذاتها، وإنما بسبب أنها تحترئاسة رجل إلتحق بقطار الثورة متأخرا بعد إقلاعه، بالإضافة إلى كونها أداة لسيطرة الخارج على الداخل حيث عد هذا الإجراء تأكيدا لإستقرار القيادة السياسية للجبهة بالخارج، وبالتالي تكوين أولوية الخارج على الداخل.[92]

ولعلى أولى مؤشرات رفض بعض قيادات الداخل لهذه الهيئة السياسية الجديدة ما يعرف بمؤامرة محمد لعموري* والتي إعتبرت محاولة إنقلابية من طرف ضباط الولاية الأولى – الأوراس النمامشة –والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي باءت بالفشل.

ورغم كل ذلك وبإستثناء المحاولة الإنقلابية الفاشلة لمحمد العموري فإن قادة الداخل لم يخرجوا في رفضهم للمولود الجديد أي الحكومة المؤقتة عن الإطار القانوني والمقبول حيث إضطروا قبولها، وهذا ما ذكره علي كافي قائلا:" حتى لا نزيد في شرخ الثورة ونكرس فصل الداخل عن الخارج" حيث إكتفى هؤلاء القادة بالإجتماعات والمذكرات التي تضمنوها إنتقاداتهم لنشاط الحكومة في حين أن الموقف الشعبي كان أكثر إيجابية وإستقبلوا خبر التأسيس بكل غبطة.[93]

---

[90]عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958م – جانفي 1960م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص، 50.

[91]عباس فرحات، **تشريح حرب**، مرجع سابق، ص، 223.

[92]محمد العربي الزبيري، مرجعي عن الثورة...، مرجع سابق، ص، ص، 110، 113.

[93]علي كافي، مصدر سابق، ص، 225.

بعد بضعة أشهر عاشت الحكومة المؤقتتة مشاكل بين أعضائها وبين الولايات التي عاتبتها على قلة إهتمامها بالداخل وعلى نقص فاعلية قيادة العمليات العسكرية بالحدود الشرقية والغربية.[94]

ثم ثار خلاف شخصي بين فرحات عباس والأمين دباغين بعد وفاة علاوة عميرة يوم 10 فيفري 1959م بحادثة وقعت في مكتب فرحات عباس، بعد الوضعية التي أثقلت جو العمل وبعد إستقالة الأمين دباغين يوم 15 مارس 1959م إضطر فرحات عباس إلى أن يمنح الحكومة المؤقتة عطلة ويكلف كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال بتحضير الاجتماع الذي عرف بإجتماع العقداء العشرة أو اجتماع المائة يوم. *

ذكر بن يوسف بن خدة في كتابه عن أزمة صيف 1962م نص الرسالة التي وجهها فرحات عباس إلى المسؤولين والتي يقول فيها على الخصوص:" إن الحكومة مشلولة بسبب إنعدام التحكم من طرف المجلس الوطني للثورة التحريرية الذي طعن في تشكيلته"، فيطلب من المسؤولين أن يجتمعوا لتعيين مجلس يرضي الجميع فيلتقي الإستقالة الجماعية للحكومة ويعين حكومة أخرى تحضر إستراتيجية جديدة للثورة في الميادين السياسية والعسكرية والدبلوماسية وقد كلف بلقاسم وزير القوات المسلحة بتتبع الرسالة ويجمع المدعوين.أمضيت الرسالة يوم 10 جويلية 1959م من طرف كل الوزراء بإستثناء الأمين دباغين المستقيل والوزراء المتعلقين.[95]

ويروي علي كافي قائد الولاية الثالثة أنه إتهم في أحد الإجتماعات كريم بقاسم بطموحه إلى بسط سلطته على كل دواليب الثورة، وقد نال علي كافي تضامن العقداء الآخرين بعد أخذ ورد توصل الاجتماع إلى إدخال تغييرات على تشكيلة المجلس الوطني للثورة وإلى أعمال تحضيرية لإجتماع طرابلس.[96]فإجتمع المجلس في طرابلس من 10 ديسمبر 1959م إلى 20 يناير 1960م وقرر إقصاء الآتية أسمائهم: محمد بجاوي، صالح لوانشي، عبد المالك تمام (الذين كانو في السجن وأصدقاء لعبان رمضان) الأمين دباغين، محمد الشريف (كان له خلاف مع مسؤولين في الولاية

---

* مؤامرة العموري أو حركة العموري، وهي محاولة إنقلابية للإطاحة بالحكومة الجزائرية المؤقتة (أنظر: عمر بوضربة،تطور النشاط الدبلوماسي...، مرجع سابق، ص، 225).

[94] بوعلام بن حمودة، ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2012م، ص، 316.

* اجتماع العقداء العشرة أو اجتماع المائة يوم: في ديسمبر 1959م وقد ضم كريم بلقاسم وسي بومدين (سعيد محمدي) بصفتهما قائدي العمليات العسكرية وخمس عقداء رؤساء الولايات بإستثناء الولاية السادسة التي لم يعين فيها المستشهد في مارس 1959م، قادة الولايات هم: الحاج لخضر (محمد الطاهر لعبيدي) وعلي كافي والسعيدي زوران (السي صادق) وبن علي بودغان (المدعو لطفي)، (ينظر: بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص،317).

[95] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص، 317.

[96] علي كافي، مصدرسابق، ص، 226.

الأولى)، أحمد توفيق المدني (الذي عين ممثلا للحكومة لدى الجامعة العربية وقد رقي في المجاس)، علي منجلي، أحمد قايد بومنجل والشيخ محمد خير الدين.[97]

[97]بوعلام حمودة، مرجع سابق، ص، 317.

2.موقف فرنسا الإستعمارية:

إعتمدت السلطة الفرنسية منذ الفاتح نوفمبر 1954م مبدأ القوة والعنف في تعاملها مع الثورة حيث وضعت عناصر جيش التحرير الوطني المتمردين والعصاة والخارجين عن القانون وأنه يحق لها إجراء ردعي أو قمعي ضد الجزائر ييين وتيرهم بإعتبار أن الأمر يتعلق بأمورها الداخلية، وبدوره سعى الجنرال ديغول إلى رسم معالم إستراتيجية ليحقق حلم جنرالات الجيش الفرنسي وغلاة المستوطنين في الجزائر وهو القضاء على الثورة وتفويض دعائمها سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي فوضعت فرنسا الإستعمارية خطة شملت الميادين العسكرية والإقتصاد والسياسة الدبلوماسية.[98]

حيث أقامت السلطات الفرنسية حاجز موريس كما عملت على تدعيمه بخط شال*. وأصبح هذا الحاجز صعب الإجتياز كما صعب عملية وصولالأسلحة والدعم المادي وكان سببا في إستشهاد الكثير من المجاهدين.

وقد أقيم الخط المكهرب نظرا لأهمية تونس والمغرب بالنسبة للثورة الجزائرية عسكريا ولذلك جند كل طاقات فرنسا حيث أرسل إلى الجزائر العشرات من الخبرات لإخماد الثورة والقضاء عليها.[99]

كما قامت القوات الفرنسية بعدة عمليات عسكرية ضد الجيش الجزائري تحمل عدة أسماء وألقاب منها عملية التربيع أو الكادرياج حيث تهدف هذه العملية إلى شن الحرب على العدو وذلك بتقسيم الأرض إلى مربعات على عدة مراحل حتى لا يترك للثوار متنفس أو ملجأ وأخذوا يشكلون قواتهم على نمط المربعات وتزحف على الثوار وتكون المجموعات متقاربة[100]، ومتجاورة لبعضها البعض وبذلك تتمكن من القضاء على المهاجمين لقد كان هدف فرنسا من هذه العملية القضاء على جيش التحرير في أنحاء البلاد دفعة واحدة.[101]

---

[98]عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة...**، المرجع السابق، ص، ص، 65، 66.

* خط شال : موازي بخط موريس، والمسافة قد تزيد أو تضيق حسب طبيعة الأرض ومسالكها وهو عبارة عن حقول من الألغام والخنادق والحفر الخداعية العميقة في بعض الأحيان تصل إلى مسافة تزيد عن 5 كلم (ينظر : محمد العيد مطمر، مرجع سابق، ص، 35).

[99]محمد العربي الزبيري، مرجعي عن الثورة...، مرجع سابق، ص، 38.

[100]إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م – 1962م**، اج 2، دار الغرب، الجزائر، 2005، ص، 287.

[101]نفسه، ص، 287.

على الرغم من كل الجهود التي بذلها إلا أن مشروعه قد فشل و لم يحقق الإنتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية رغم أن هذا الأخير قد وجه له رسائل تهنئة بعد إستشهاد قائد الولاية الأولى القائد عميروش* وقائدالولاية السادسة سي الحواس**، جدد فيها ثقته المطلقة في نجاح برنامجه الذي اعتبر أنه يستحق التهنئة الكاملة في الجزائر وهذا م زاد في غرور الجنرال شال، كما عملت فرنسا على إظهار الثورة الجزائرية على أنها ثررت بلا قيادة وأن هناك من يسيرها من الخارج كما لجأ إلى أسلوب التهديد والضغط على دول العالم الثالث مثلما حدث مع جمهورية أندونسيا حين قدمت إعتراف رسمي بالحكومة المؤقتة الجزائرية وبرمجت زيارة لوفدها برئاسة فرحات عباس، إلا أن الحكومة الفرنسية تدخلت وطلبت منها أن يتم إلغاء الزيارة وتقوم بسحب إعترافها.[102]

---

[102] عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة...**، مرجع سابق، ص ص، 69، 70.

* القائد عميروش آيت حمودة إستشهد يوم 29 مارس 1956م بجبل ثامر ببوسعادة (ينظر : الطيب بن نادر، **الجزائر حضارة وتاريخ**، دار الهدى، الجزائر، 2008م، ص، 270).

** سي الحواس : إستشهد مع القائد عميروش في معركة واحدة (ينظر : المرجع نفسه، ص، 270).

3. المواقف الدولية:

بمجرد إعلان المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جلسة بالقاهرة عن تشكيل أول حكومة مؤقتة جزائرية برئاسة السيد فرحات عباس يوم 19 سبتمبر 1958م حتى بادرت العديد من الدول العربية، إلى الإعتراف بها.[103] كما تتابعت الإعترافات من الدول الصديقة والمحبة للسلام والمساندة لحركات التحرر، وقد إختلفت هذه الإعترافات سواء بشرعيتها أو بتمثيلها للدولة الجائرية،[104] وقد تمثلت هذه الإعترافات في:

3.أ.موقف الدول العربية:

منذ الإعلان عن تأسيسها توالت الإعترافات بها من قبل الدول العربية المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري من أجل نيل حريته وإستقلاله، ومن أوائل الدولة المعترفةبها نجد: العراق الذي يعتبر أول بلد عربي بادر بالإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وكان ذلك في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن تأسيسها، حيث أنه ما إن أنهى الرئيس فرحات عباس كلمته التي ألقاها أمام جمع غفير من الجمهور وعددكبير من المصورين ومحرري الصحف بالقاهرة حتى نهض سفير العراق بالقاهرة ليعلن أن الحكومة العراقية قد إعترفت على الفور بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[105]

كذلك نجد الإعتراف المغربي والذي جاء على شكل بيان يحمل توقيع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، حيث أرسل هذا البيان إلى فرحات عباس يوم 22 سبتمبر 1958م وقد تضمن هذا البيان أن مجلس الوزراء المجتمعبرئاسة ملك مراكش قد قرر الإعتراف بالبحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م، بالإضافة إلى تونس وليبيا اللتان إعترفتا بها.

حيث تجسد الدعم التونسي من خلال إذاعة تونس، حيث غيرت رقعة الذبذبات وصار البث على الموجة القصيرة 49، وتزامن ذلك مع تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فتبدلت بموجب ذلك شارة البرنامج من" هنا صوت الجزائر المكافحة الشقيقة" إلى " هنا صوت

---

[103] نبيل بلاسي، **الإتحاد العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990، ص، 193.

[104] مصطفى طلاس ص، 368.

[105] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص، 158.

الجمهورية الجزائرية " ومعلوم أن إعلان ميلاد الحكومة المؤقتة تم على الساعة الواحدة بعد الزوال يوم 19 سبتمبر 1958م في كل من القاهرة عن طريق الرئيس فرحات عباس، وفي نفس الساعة من تونس عن طريق نائبه بلقاسم كريم وبنفس التوقيت من الرباط عن طريق وزير التسليح والإتصالات العامة عبد الحفيظ بوصوف.[106]

أما المملكة العربية السعودية فقد كان أول إعتراف لها بتاريخ 20 سبتمبر 1958م ليأتي إعترافها الرسمي والعلني بالستقلال الكامل في جويلية1962م.[107]

كما جاء إعتراف المملكة الأردنية الهاشمية التي قدمت عدة إعانات مالية للشعب الجزائري، حيث إتصل القائد العام للقوات الأردنية المسلحة، بمبعوث الحكومة الجزائرية بالأردن وقدم له تحويلا بمبلغ مالي قيمة ما تبرع به الضباط المنسوبين للجيش العربي كما قام موظفوا وعمال الدائرة كذلك بجمع التبرعات من أجل تقديمها للمواطنين الجزائريين.[108]

لقد حملت وثيقة الإعتراف الأردنية توقيع مجلس الوزراء، ومما جاء في هذه الوثيقة تمنى هذه الأخيرة بإسمه وبالنيابة عن حكومته وشعبه أحر التمنيات بالخير والتوفيق للحكومة الجزائرية المؤقتة.

أما السودان فقد إعترفت بها بتاريخ 22 سبتمبر 1958م عن طريق سفيرها بالقاهرة.

كما تلقى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية إشعار من وزير الشؤون الخارجية اللبنانية يخبره فيه بتشرف لبنان بالإعتراف بها إعترافا قانونيا[109]، كما إعترفت بها الجمهورية العربية المتحدة بعد الإعلان عن تأسيسها رغم إستيائها منها.[110]

لهذا يمكن إعتبار هذه الإعترافات التي حصلت عليها الحكومة الجزائرية المؤقتة تجسيدا للمساندة الكبيرة التي تقوم بها الدول العربية حكومات وشعب تجاه الثورة الجزائرية ونتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي تقوم به عن طريق وفودها وممثليها في البلدان العربية.[111]

---

[106] الأمين بشبشي، تقديم: زهير إحدادن، **أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ومحطات إذاعية أخرى متضامنة**، منشورات أصالة ثقافة، 2013، ص، 36.

[107] مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954م – 1962م**، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص، 139.

[108] **من الجيش الأردني إلى جيش التحرير**، المجاهد، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين، ع 16، أفريل 1959م، ص، 15.

[109] العماد مصطفى طلاس، بسام العسيلي، مرجع سابق، ص ص، 372، 373.

[110] سعد دحلب، مصدر سابق، ص، 81.

[111] عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة...**، المرجع السابق، ص 60.

3.ب.موقف الدول الشيوعية:

لقد كان هناك تضامن كبير من قبل الدول الشيوعية تجاة القضية الجزائرية وذلك منذ إندلاع الثورة التحريرية المباركة أول نوفمبر 1954م، حيث أننا نجد هذه الدول قد إختلفت في مجال تضامنها مع الثورة الجزائرية بين تقديم مساعدات مادية وأخرى معنوية، وما أن تم الإعلان عن تأسيسها حتى سارعت هذه الدول للإعتراف بها[112]، ومن بين هذه الدول نذكر: جمهورية الصين الشعبية في 22 سبتمبر 1958م، وكوريا الشمالية في 25 سبتمبر 1958م ثم الفيتنام الشمالي في 26 سبتمبر 1958م [113]، ثم جاء إعتراف دولة يوغسلافيا وذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها وفد من الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس تلبية للدعوة الرسمية من قبل الحكومة اليوغسلافية وتمت الزيارة يوم 6 جوان 1959م وإستمرت إلى غاية 12 من نفس الشهر، حيث تم نشر في اليوم الأخير من هذه الزيارة بلاغ مشترك من طرف الجزائر ويوغسلافيا في كل من بغداد وتونس، وقد إحتوى هذا البلاغ على تضامن الشعب اليوغسلافي مع الحكومة الجزائرية المؤقتة كان ذلك يوم 12 جوان 1959م.[114]

وأثناء المحادثات التي جرت مع الوفد الجزائري بالأمم المتحدة، صرح الرئيس السوفياتي يوم 8 أكتوبر 1960م فيما معناه أن الإجتماعات والمحادثات التي جرت مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة يمكن إعتبارها إعتراف عمليا بهذه الحكومة، أن الإتحاد السوفياتي ليس الدولة الوحيدة التي إعترفت إعتراف رسميا بها بل إعترف بها العالم بأكمله، ومن أول هذه الدول فرنسا ورئيس جمهوريتها الجنرال ديغول وذلك من خلال إجراءه للمفاوضات معها، ثم أكد موقفه من جديد عندما عاد إلى موسكو يوم 21 أكتوبر.[115]

---

[112] محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة...**، مرجع سابق، ص، ص، 118، 119.

[113] عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة...**، المرجع السابق، ص، 68.

[114] محمد بجاوي، المصدر السابق، ص، 158.

[115] يحي بوعزير، مرجع سابق، ص،71.

3.ج.موقف دول العالم الثالث:

إستقبلت الحكومة الجزائرية المؤقتة العديد من الرسائل التي تهنئها فيها على هذا الإنجاز فبالإضافة إلى الدول العربية الشقيقة، ودول الكتلة الشيوعية، نجد بقية دول العالم الثالث الأخرى بادرت لمنح إعترافها بها ومن هذه الدول نجد:

أنغولا وذلك يوم 28 سبتمبر ثم غانا وغينيا يوم 10جويلية 1959م[116]، حيث نجد أن غينيا يوم 6 أوت 1959م إتخذت موقفا في مؤتمر موندوفيا إستخلص منه أن هذه الدولة قد إعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة في أواخر شهر سبتمبر 1958م وذلك من خلال تصريح رئيس الوفد الغيني الذي إعتبر أن مسألةالإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة قد حلته هذه الحكومة التي كانت من بين الدول السابقة بالإعتراف بها، حيث أرسلت للحكومة الجزائرية المؤقتة برقية الأعتراف يوم 30 سبتمبر 1958م، وبالتالي قد أعتبر هذا التاريخ هو التاريخ الحقيقي لإعتراف غينيا بالحكومة الجزائرية المؤقتة.[117] ونفس الشئ حدث مع الطوغو حيث وجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة يوم 6 ماي 1960م برقية إلى رئيس دولة طوغو تهنئها وتعترف فيها بحكومة الطوغو الجديدة، فما كان من رئيس هذه الدولة السالفة الذكر إللى الرد عليها ببرقية صدرت يوم 17 جوان 1960م، حملت فيها الإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، كذلك دولة مالي التي أرسلت برقية يوم 18 فيفري 1961م، إلى الرئيس فرحات عباس تعترف فيها بأن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، كما طلبت أن تكون هناك علاقات دبلوماسية معها.[118]

في حين نجد أن باقي الدول قد إختارت أن تراقب الأوضاع والتطورات مع أخذ الحيطة والحذر، أما أندونيسيا فقد إعترفت بها من خلال إصدارها لوثيقة من بين ما جاء فيها أن الدوافع والأسباب التي جعلتها تعترف بها وقد وردت في البان الرسمي الذي أصدرته حكومة الجمهورية الأندونيسية في جلسة طارئة لمجلس الوزراء في 27 سبتمبر 1958م وأن حكومة أندونيسيا ترحب بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة.[119]

---

[116] عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة...**، المرجع السابق، ص، 61.

[117] محمد يحياوي، مرجع سابق، ص، ص، 159، 160.

[118] العماد مصطفى طلاس، بسام العسلي، مرجع سابق، ص، ص، 374، 376.

[119] نفسه، ص، 373.

د.موقف الدول الغربية الرأسمالية:

كما هو معروف فإن حل الدول الغربية الراسمالية كانت حليفة لفرنسا هذا السبب الذي جعل هذه الدول لا تعطي أهمية لما يحدث للشعب الجزائري ومعاناته اليومية من التصرفات الوحشية للمستعمر الفرنسي، خاصة وأن الإستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي كان مقررا يوم 26 سبتمبر 1958م في الجزائر غطى على الحدث وإمتص قيمته أمام الدول الغربية.[120]

وقد إختلفت المساعدات المقدمة من قبل الدول الغربية لفرنسا الإستعمارية، والتي عرفت زيادة مع مرور السنوات، في حين إعتبرت فرنسا حرب الجزائر حرب كل الدول الغربية عامة وحرب الحلف الأطلسي* خاصة، ولذلك توجب على جميع هذه الدول مساعدتها وتقديم الدعم لها، حيث شملت المساعدة العسكرية حصولها على طائرات عمودية وأسلحة خفيفة وذخيرة حربية وأجهزة مخابرا من طرف أمريكا وألمانيا الغربية وغيرها، كما كان هناك مدربون يقيمون بالجزائر ويقدمون الخدمات العسكرية، كما أن حل الطيارين الفرنسيين قد حصلو على تدريباتهم في ألمانيا، كم كانت هناك ناقلات الطائرات الأمريكية التي وضعت تحت تصرف فرنسا في حربها ضد الجزائر .

وهناك نوع آخر من المساعدات التي تلقتها فرنسا وهو الدعم الدبلوماسي، حيث أن الحلف الأطلسي كان يساند موقف تواجد فرنسا في الجزائر في كل دورة لهيئة الأمم المتحدة.

أما المساندة البريطانية فقد تجسدت في الجانب السياسي وإعتبرت أن إيجاد حل للقضية الجزائرية هو من شأن فرنسا وحدها، كما أن الحكومة الأمريكية قامت بمباركة المشاريع التي جاء بها الجنرال ديغول، إلا أن هناك بعض الكتابات التي تعتبر أن مواقف بعض هذه الدول تميزت بالحياد، حيث هناك من صرح أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانتا تلعبان دورا مزدوجا فهما لم تعترفا بالحكومة الجزائرية المؤقتة، كما أنها لم تساندا أعمال فرنسا في الجزائر.[121]

---

[120] محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة...**، المرجع السابق، ص، 120.

*أنشئ الحلف الأطلسي سنة 1949م، وهو حلف رباعي حيث نص عى الدفاع المشترك ضد أي خطر شيوعي وهو أحد أحلاف المعسكر الرأسمالي الغربي، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر فرنسا من الأعضاء الفاعلين فيه، حيث ضم هذا الحلف كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا والنرويج، والبرتغال، وإسلندا وبريطانيا وكندا والدانمارك، كا إنضمت تركيا واليونان عام 1952م، ثم ألمانيا الغربية عام 1955م، (ينظر: عمر بوضربة، **النشاط البلوماسي للحكومة...**، المرجع السابق، ص، 80).

[121] أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص، ص، 183، 184.

III.الفصل الثاني:

العلاقات التونسية الجزائرية من الدعم إلى الأزمات (1958م–1960م).

أولا: الدعم التونسي للثورة الجزائرية:

1-الدعم الدبلوماسي والسياسي.

2-الدعم العسكري.

3-الدعم الإعلامي والدعائي.

4-الدعم الاجتماعي.

ثانيا: أهم الأزمات بين الحكومتين:

1-أزمة إيجلي.

2-أزمة الكاف.

3-أزمة الخلافات الحدودية.

4-أزمة صائفة 1959م

تمهيد:

تميزت العلاقات التونسية الجزائرية في السنوات الأولى من الثورة بالإستقرار و حسن الجوار، بحكم أن تونس كانت السباقة في الظفر بالإستقلال فقد حرصت هي وشعبها على دعم القضية الجزائرية حيث أنها لم تتأخر يوما في تقديم المساعدات في مختلف المجالات ساء كانت سياسية أوالعسكرية أوإجتماعية، فمن الناحية السياسية عملت على دعم القضية الجزائرية و محاولة إيصالها في المحافل الدولية، وأما من الناحية العسكرية فلم تكتفي بتزويد الثورة بالسلاح فقط بل إستقبلت الثوار الجزائريين على أراضيها و جعلت لهم مقرات خاصة بهم،و لم يتوقف الامر على هذا فحسب بل كان هناك دعم إعلامي من خلال إعداد برامج خاصة بالثورة الجزائرية تذاع فيها العمليات الثورية، وإجتماعي من خلال إستقبال اللاجئين و الطلبة الجزائريين،ولكن لسوء الحظ لم يبقى الحال كما هو عليه حيث تعكر صفو العلاقات لجملة من الأسبابفبحكم تزايد نشاط الثورة الجزائرية في قاعدة تونس والخلاف السياسي المستفحل مع بورقيبة لم تستقر أحوال العلاقات الجزائرية التونسية على صفاء تام، ومثلت مرحلة التراجع عن مقررات طنجة في المهدية بداية لتأرجح علاقات حركة ثورية لاجة فوق أراضي بلد يشيد استقلاله الفتي، وهددت بعض الازمات العلاقات من أساسها، وتسببت في كثير من التوترات شهدتها الثورة الجزائرية خاصة عندما ضربت في الظهر بعقد تونس لاتفاقية أيجلي ومطالبتها بتعديل حدودها الصحراوية، وخلال أزمتي أكتوبر1958م وصيف1959م تضررت مصالح الثورة، وحدثت بعض المشادات أثرت على دخول العلاقات مرحلة التدهور والمصادمة، وقد كانت تونس تخشى انعكاسات حرب الجزائر وتهديد اديولوجية جبهة التحرير الوطني، فكيف أثرت هذه الازمات على علاقة تونس بقيادة الثورة الجزائرية.

أولا.الدعم التونسي للثورة الجزائرية:

1.الدعم السياسي والدبلوماسي:

تجلى الدعم الدبلوماسي في قيام السلطات التونسية بدعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية المختلفة والسعي لكسب التأييد الدولي لها في هيئة الأمم المتحدة و أمام الرأي العام العالمي، و بعد جريمة ساقية سيدي يوسف سنة 1958م إستغل بورقيبة هذه الواقعة فتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي و تمكن من خلاله من تدويل القضية الجزائرية، وخلال محادثاتها مع فرنسا طالب بمنح الجزائر إستقلالها كشرط لتحسين العلاقات بين البلدين.[122]

ويعتبر اعتراف تونس بتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة من أبرز أوجه الدعم السياسي والدبلوماسي، حيث إعتبرت تونس إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة إجراءا مهما يفيد القضية الجزائرية ويبطل الحجج الفرنسية بعدم وجود هيئة تنفيذية يمكن التفاوض معها بالرغم من أن الحكومة التونسية كانت تسعى دائما لتجنب الإصطدام مع الحكومة الفرنسية لم يمنعها ذلك من إعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية المؤقتة في اليوم الأول من إعلانها والذي صادف يوم 19 سبتمبر 1958م.[123]

أكدت وجودها إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه من أجل السيادة بتأييدها للحكومة الجزائرية من خلال إتصالاتها بالمسؤولين الجزائريين، وتشجيع نشاطاتهم السياسية بتونس.

سارعت الحكومة التونسية لمؤازرة القضية الجزائرية لأنها إقتنعت بأن هذه الهيئة السياسية ستعجل من الحرب التي دامت أربع سنوات ووضع حلول سليمة للمشكل الجزائري حيث صرح الرئيس بورقيبة في فيفري 1959م بقوله لقد إعترفنا بالحكومة الجزائرية بوصفها ممثلة للشعب وللوطن وللدولة الجزائرية.[124]

إجتهدت الحكومة التونسية لتوطيد علاقة صداقة مع الحكومة الجزائرية والتفاعل مع القضية الجزائرية بسبب علاقتها مع الحكومة التونسية، مما جعلها تفكر في نقل مقرها من مصر إلى الجزائر االتي إزدادت أهميتها منذ 1960م في النشاط السياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية.[125]

---

[122] عمار بن سلطان، **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص، 86.

[123] عثمان مسعود، **الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، الجزائر، 2012م، ص، 416.

[124] محمد شطيبي، المرجع السابق، ص، 114.

[125] مصطفى بوطورة، **علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية**، رسالة ماجيستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1982م، ص، 124.

كان انتقال الحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة إلى يدل على الوفاق السياسي وحسن العلاقات الجزائرية التونسية وله نتائج إيجابية بالنسبة للثورة حيث أصبح إشراف الحكومة الجزائرية على تسيير شؤون الثورة عامة والجزائريين المتواجدين بتونس بصورة خاصة إشرافا مباشرا بفضل التسهيلات التي قدمتها الحكومة التونسية لدعم القضية الجزائرية، حيث يقول عمر اوعمران (تم نقلها من القاهرة إلى تونس نظرا لبعد المسافة فتونس قريبة من الجزائر بحيث لنا حدود مشتركة).

ومنه نستنتج أن دولة تونس لعبت دورا كبيرا في مساندة الثورة الجزائرية إنطلاقا من إيمان قادتها وشعبها الراسخ في الوقوف إاى جانب الشعب الجزائري أيام محنه وتضامنه ومؤازرته معنويا وماديا للثورة التحريرية المباركة منذ إندلاعها أول وإلى غاية إستقلال الجزائر في 5 جويلية 1962م متحديا كل الصعوبات الداخلية وخاصة الضغوطات الأجنبية الفرنسية.[126]

وفي هذا السياق ينبغي التذكير بأن الإطارات السياسية لجبهة التحرير الوطني قد بدأت تقيم في تونس منذ ما قبل (مؤتمر الصومام سنة 1956م) وقبل إنشاء (لجنة التنسيق والتنفيذ) حيث إعترفت بهم الحكومة التونسية كممثلين رسميين للشعب الجزائري.[127]

كما أصبح الإحتفال بذكرى إنطلاق الثورة في الفاتح من نوفمبر رسميا على كامل التراب التونسي فكانت تنظم فيه المظاهرات واللقاءات المساندة للثورة وكانت جبهة التحرير الوطني تشارك فيها إلى جانب السلطات التونسية، بالإضافة إلى ذلك الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد الإعلان عن قيامها في القاهرة وبعد فتح مقر قيادة جيش التحرير الوطني بغار الدماء أصبحت العاصمة التونسية العاصمة القاعدة المسيرة لشؤون الثورة الجزائرية وكان أعضاء الحكومة المؤقتة في تونس يعاملون كدبلوماسيين.[128]

ووضعت السلطات التونسية تحت تصرفهم سيارات نقل حكومية وإقامات فاخرة، كما أنهم كانوا أحرار في تحركاتهم وأنشطتهم السياسية.

كما تأكد الدعم الرسمي التونسي للثورة الجزائرية أيضا في العديد من المحافل والندوات والمؤتمرات التي كانت تشارك فيها تونس، كالندوة الإفريقية التي إنعقدت سنة 1960م في تونس

---

[126] نفسه، ص، 126.

[127] عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص، ص، 59، 60.

[128] عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة في (1954م – 1962م)، م وك، الجزائر، 1985، ص، 175.

حققت فيها القضية الجزائرية إنتصارا مهما بفضل الدور التي قامت به الدبلوماسية التونسية في هذه الندوة.[129]

إلى جانب الدعم الدبلوماسي العلني المتمثل في السعي لتدويل القضية الجزائرية ومحاولة كسب التأييد لها في المحافل الدولية المختلفة والرأي العام، فقد كان هناك دعم سري، تمثل في إخبار السلطات التونسية لبعض سفاراتها وممثليها في الخارج بضرورة تقديم الخدمات والتسهيلات لجبهة التحرير الوطني، وخاصة سفاراتها في بلدان أوربا الغربية التي لم تكن تعترف بجبهة التحرير الوطني، حيث كان لزاما على هذه الأخيرة تغطية نشاطاتها السرية فيها، كما كان الحال في ألمانيا الإتحادية وبلجيكا وسويسرا وهولندا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من البلدان الأوربية الأخرى.[130]

وقد تعددت أوجه التسهيلات والخدمات التي قدمتها السفارات والقنصليات التونسية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية ومنها على سبيل المثال (قيام القنصليات التونسية) في ألمانيا بمنح الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي وثائق وجوازات سفر تونسية لتسهيل إنتقالهم إلى تونس للإلتحاق بصفوف الثورة فضلا عن ذلك سماح السلطات التونسية لجبهة التحرير الوطني بإتخاذ بعض السفارات التونسية في أوربا بأن تكون مقرات لمكاتب الإتصال السرية التابعة لها كسفارتي تونس في فرنسا وألمانيا التي إتخذها المناضل عبد الحفيظ كيرامان مقرا رئسيا له، فضلا عن إتخاذه السفارة المغربية مكتبا فرعيا و قد كان في هاتين السفارتين يومئذ مناضلان هما: المنذر بن عمار وعبد الكريم الفاسي الذين كانا يتجاوبان مع جبهة التحرير الوطني دون إنتظار التعليمات من حكومتهما، وقد كان المجاهد عبد الحفيظ كيرامان مسؤول مكتب الإتصال ينشط بجواز سفر تونسي تحت إسم مالك الدخلاوي.[131]

---

[129]نفسه، ص، 176.

[130]عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص، 60.

[131]نفسه، ص، 61.

2.الدعم العسكري:

ساهمت الحكومة التونسية في دعم الثورة الجزائرية على المستوى المالي حيث إتخذ جمع الأموال عدة أشكال منها التبرعات والإقتطاع من أجور الموظفين والتبرع بميزانية خاصة لجبهة التحرير، كما قدمت البنوك التونسية مساعدات بإستقبال الأموال الجزائرية في أوربا والوطن العربي ونقل أموال الجزائريين إلى الخارج.[132]

حيث إعتمدت الثورة الجزائرية منذ إندلاعها على الواجهة التونسية منطلقا للتزود بالسلاح وذلك بعد المساعي الحيثية التي قام بها الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني مع المعارضة اليوسفية عام 1957م تم إنشاء قاعدة عسكرية لجيش التحرير الوطني وذلك بهدف تأمين وصول الأسلحة والرجال إلى الثورة.[133]

وقد عبرت عدة قوافل الحدود الشرقية للبلاد عام 1958م تتكون كل منها من كتية أو أكثر،[134] هذه القوافل من الحدود التونسية فتمر عبر تزوير هوية سائقي الشاحنات وفي 28 جانفي من نفس السنة تم إبرام إتفاقية من ستة بنود:

- ❖ الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد اليها وتسليمها لممثلي جبهة التحرير.
- ❖ تكون هذه الأسلحة تحت تصرف وحراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري.
- ❖ تعهد هذه الهيئة المشتركة بأنه لم يتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.
- ❖ لا تتم معاملة النقل إلا بين الجزائريين الموظفين من قبل جبهة التحرير [135] الوطني التونسي المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي دون أية مشاركة خارجية عنها.
- ❖ المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الإتفاق بصفة سرية وعملية.

---

[132] وهيبة سعيدي، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954م – 1962م**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص، 78.

[133] عبد الحميد عوادي، **القاعدة الشرقية**، دار الهدى، الجزائر، 1993م، ص، 80.

[134] خليفة جنيدي و آحرون، **حوار حول الثورة**، طبعة المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، 1986م، ص، 248.

[135] مجلة الفكر، ع1، أكتوبر 1955م، ص، 08.

❖ تبدأ اللجنة أعمالها حال المصادقة بورقيبة على النص النهائي.[136]

وتمت المصادقة على الإتفاقية بين اوعمران والحكومة التونسية حتى وإن كان الدعم المادي التونسي للثورة التحريرية الجزائرية ضئيلا وبقي حبس الإتفاقيات والوعود مثلما كان الشأن بالنسبة لمؤتمر المهدية في جوان 1958م والذي كان يهدف إلى تسطير موقف مشترك وموحد إتجاه أحداث ما بعد طنجة وكذلك تنفيذ مقرراته بناءا على ماجاء في جدول أعمال اللقاء.[137]

ورغم قلة الدعم المادي التونسي للجزائر إلا أن تونس لم تسلم من غضب السلطات الفرنسية، التي إتهمتها بدعمها عسكريا للثورة الجزائرية، وبررت هزائمها بالإعانة التونسية، خاصة بعد فشل خط موريس المكهرب والجهنمي على الحدود الشرقية بين الجزائر وتونس وقد حاولت السلطات الإستعمارية خلق قوة عسكرية مشتركة تونسية فرنسية لحراسة الحدود الهدف منها ليس كبح جماح المجاهدين فقط وإنما تقييد حرية تونس عسكريا وإخضاعها لإرادتها.[138]

حيث إستطاعت الحكومة المؤقتة أن نجد وزارة خاصة بالتموين والتسليح وتمكنت هذه الوزارة أن تطور بشكل كبير

في عهد عبد الحفيظ بوصوف الذي أنشأ هيكلا خاصا لهذه المسألة أصبح يعني بشكل مباشر بمسألة الأسلحة.[139]

وما يجسد الدعم العسكري أيضا التونسي للحكومة الجزائرية هو الإلتحاق بصفوف الجيش، حيث ذكر الرائد الطاهر سعيداني (... وبإمكاننا القول أن عددا لا بأس به من الثوار التونسيين إلتحقوا للنضال في صفوف جيش التحرير الوطني إلى جانب إخوانهم المجاهدين، مما يدل على أن كفاح الشعبين التونسي والجزائري كفاح موحد...).[140]

---

[136] شوقي عبد الكريم، **دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954م – 1962م**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص .163

[137] الطاهر الجبلي، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954م – 1962م**، دار الأمة للنشر والطباعة، الجزائر، 2014، ص، .367

[138] يوسف مناصرية، **دراسات وأبحث حول الثورة التحريرية 1954م – 1962م**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص، .354

[139] محمد بلقاسم وآخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجبهة الشرقية 1954م – 1962م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007، ص، .149

[140] مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص، .166

3.الدعم الإعلامي والدعائي:

منذ سنة 1956م بدأت الإذاعة التونسية بإذاعة برنامج " صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة "، وهو برنامج تونسي يتم إذاعته ثلاث مرات في الأسبوع مدته نصف ساعة كأقصى حد، يبدأ وينتهي بنشيد قسما وتم تقسيمه إلى قسمين، الأول مخصص لإذاعة الأخبار العسكرية، أما الثاني فمخصص للتعليق السياسي، ويفصل بينهما بنشيد " الله أكبر "، وقد ساهمت هذه الإذاعة بنقل أخبار الثورة وأهم تطوراتها السياسية للجماهير التونسية والجزائرية معا، وتقدم هاتين الفقرتين من قبل عيسى مسعودي والسيد الأمين بشيشي، وقد ذكر هذا الأخير أهم الصعوبات التي واجهت تسجيل البرنامج وكان أولها صعوبة الحصول على الأخبار، بالإضافة إلى الظغوطات التي يمارسها عليه رئيس التحرير الذي كان يراقب أدبيات التسجيل قبل بثها مباشرة.[141]

من قبل كان مصدر الأخبار الخاصة بمعارك الثوار يأتي من القيادة العسكرية الجزائرية وبعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958م، كان المصدر هو وزارة القوات المسلحة من خلال البلاغات والقرارات، كما أن الإبلاغ عن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة كان من خلال هذه الإذاعة عبر برنامج السيد الأمين بشيشي، إضافة إلى إذاعة ما تنقله وكالات الأنباء الأجنبية، وبلاغات العدو التي تدخل في إطار الحرب النفسية، وقد تحسن الوضع في الإذاعة نتيجة لتنحية رئيس التحرير السابق وتعويضه بالسيدين: الشاذلي القليبي ثم لحبيب بولعراس.[142]

وقد واصلت الإذاعة التونسية مهامها في إطلاع الرأي العام المحلي بمجريات ثورة نوفمبر عسكريا وسياسيا إلى غاية الخلاف بين قيادة الثورة الجزائرية والسلطات الفرنسية في أوت

---

[141]ملك طارق، **الإعلام والإدارة في الثورة التحريرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة تبسة، الجزائر، 2009، ص، 32.

[142]الأمين بشيشي، **دور الإعلام في معركة التحرير**، مجلة الثقافة، ع104، سبتمبر وأكتوبر 1994، الذكرى الأربعون لإندلاع الثورة، الجزائر، ص، 59.

1958م في إطار ما عرف بأزمة أنيوب إيجلي، حيث تم توقيف مذيعي الحصة من طرف السلطات التونسية وعوضا بمذيعين آخرين تونسيين، وبعد مدة مقدارها شهر بعد مساعي وتدخلات كبيرة سمح للطاقم الجزائري بالعودة لتسجيل البرنامج الذي غير عنوانه إلى " صوت الثورة الجزائرية " الذي كان يبث يوميا لمدة نصف ساعة الذي أصبح يقدم حصص وتعاليق ثورية بالعامية والأمازيغية والفرنسية وبالخصوص الإذاعة الوطنية التونسية وقد ساهمت هي الأخرى بالتعريف بالقضية الجزائرية ومتابعة أحداثها وتطوراتها وبث عدة حصص، وتحقيقات عن معانات الشعب الجزائري كما فتح المجال للعديدمن

الكتاب والشعراء الجزائريين بصفة موظفين بالإذاعة طوال حرب التحرير أمثال عبد الحميد بن هدوقة، الأخضر السائحي وعمر البرناوي.[143]

إلى جانب الإذاعة فقد إحتضنت الصحافة التونسية المكتوبة الثورة الجزائرية منذ إنطلاقها وعايشت أحداثها، وعلى الرغم من إختلاف وجهات النظر في معالجة هذه القضية إلا أن الثورة الجزائرية وجدت آذان صاغية ومساحة معتبرة لها في النشاط الإعلامي التونسي الذي عمل على ترسيخ كل ما تحتاجه من دعاية، وقد ظهر الموقف الصحفي التونسي مساندا للثورة الجزائرية. هذه الصحف والمجلات التي إحتفظت لنا بشهادات ومواقف حاسمة[144] مثلت أروع تلاحم وتآخي بين شعبين شقيقين وجارين وضعوا اليد باليد للقضاء على كل ما هو إستعمار فتكاثف وتدعم السلاح بالقلم،ونذكر من بين الصحف صحيفة " الإدارة " الناطقة باسم الحزب الدستوري، بالإضافة إلى جريدة " الإستقلال " التابعة أيضا للحزب الدستوري الحر، حيث كتبت ملخص للأحداث العامة في الجزائر نقلا عن الجرائد اليومية والإذاعات تحت عنوان " من يوم إلى آخر " حيث تبنت القضية الجزائرية من خلال الدعاية لها وتحسيس الرأي العام بالأوضاع الجزائرية، كما نشرت مقالا أيضا بعنوان " لا إستقلال لتونس والمغرب ما دامت الجزائر محتلة " وقد جاء فيه "... أن الجزائر هي قلب شمال إفريقيا وأن تونس والمغرب لا يهنأ لهما بال ولا يطمئنا على إستقلالهما إلا إذا إستقلت الجزائر وما دامت محتلة فلا إستقلال لهما...".[145]

---

[143]عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفرقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص، ص، 92، 93.

[144]الأمين بشيشي، المرجع السابق. ص، 60.

[145]عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي...، المرجع السابق، ص، ص، 93، 94.

كما كان لصحيفة " العمل " الدور المميز في مساندة الثورة الجزائرية بوقوفها ضد حملات التشويه التي تشنها الصحف الفرنسية في حق الثوار الجزائريين، والشعب الجزائري ككل، وبما أنها كانت معبرة عن توجهات الحزب الدستوري الحاكم فقد ركزت على إظهار الموقف التونسي المساند للثورة الجزائرية.[146]

ومن مجموع المجلات المتضامنة على غرار الصحف الأخرى هناك مجلة " الفكر " التي كانت من أهم المجلات الإعلامية التي خدمت الثورة الجزائرية، وإحتضنتها منذ إندلاعها وقد تجاوزت مع الثوار الجزائرين منذ ظهور عددها الأول في أكتوبر 1955م وإستمرت تتابع التطورات والأوضاع على المستو الجزائري، وطيلة سبع سنوات نشرت العديد من الدراسات والقصائد والقصص والمصرحيات المشيدة بالثورة الجزائرية.[147]

ومن خلال سبعة أعداد خصصت بالثورة الجزائرية 170 عملا فكريا وأدبيا لكتاب تونسيين وجزائريين وكتبت في إحدى المقالات بمناسبة ختم سنتها الثانية " هذا وإن كنا ننهي سنتين، وصدى المعارك في الجارة الشقيقة الجزائر يقرع الآذان وأخبارها الأليمة تهز النفوس وترمد الأفئدة وتبحث عن الإشفاق فإن الأمل في الجزائر

المغربية وطيد إن تحقق الجزائر ما حققته شقيقتها تونس والمغرب وتبلغ ما بلغته بها من إستقلال كان للفكر شرف مواكبته وتسجيل ما أمكن تسجيله منه في أوانه...".[148]

كما صدرت بتونس إبتداءا من 21 أفريل 1959م عن وزارة الأخبار للحكومة الجزائرية المؤقتة وثيقة دورية تحمل اسم " نشرة سياسية " أسندت في تحريرها إلى أحمد بومنجل وبدأت شهرية، ثم صارت نصف شهرية وكانت موجهة أكثر للنخبة المتخصصة في القضايا السياسية المهتمة بالمعضلات والمشاكل المعاصرة.[149]

---

[146] نفسه، ص، 97.

[147] حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص، 172.

[148] طارق مالك، المرجع السابق، ص، 22.

[149] محمد الصالح الجابري، **الثورة الجزائرية في مجلة الفكر**، مجلة الثقافة، ع91، جانفي 1986، ص، 22.

4.الدعم الاجتماعي:

رغم المساهمة الإجابية للشعب الجزائري في تموين الثورة الجزائرية من أجل نجاحها، إلا أن قادة الثورة بدأوا يبحثون منذ الإنطلاقة عن مصادر تموين خارجية قصد تعزيز التموين في الداخل، لذلك حاول هؤولاء القادة الإستفادة من الوضع الإقليمي، في سبيل توفير المؤن المختلفة عن طريق توظيف الحدود الجزائرية خاصة الشرقية منها لجعلها مصادر تموين خارجية.[150]

تتميز الحدود الشرقية للجزائر بإستراتجيتها الخاصة مقارنة بالمناطق الأخرى، وذلك من حيث تضاريسها المعقدة والصعبة سواء بجبالها أو تلالها لذلك شكلت سورا مانعا يصعب إختراقه من طرف المشاة الفرنسية وسلاح الطيران الفرنسي، وهذا بالإضافة إلى كونها مفتوحة مباشرة على تونس ومنها يمكن الإنتقال إلى الدول العربية الأخرى، لهذا أصبحت بمثابة العمود الفقري للثورة الجزائرية من خلال تموينها بالمؤن والذخائر المختلفة.[151]

فعلى طول الحدود الجزائرية التونسية، تم إنشاء العديد من المراكز الخاصة بتموين الثورة الجزائرية وجيش التحرير الوطني مثل: مركز باجة، الكاف، سوق الأربعاء، تالة، تاجروين، هذه المراكز التي كانت تستقبل زيادة على مهامها التموينية الجرحى والمصابيين اللذين يرسلون من الداخل من أجل العلاج، كما تم إنشاء وحدات للهلال الأحمر الجزائري على طول الحدود الشرقية الجزائرية التونسية مهمتها تقديم المساعدات للسكان الجزائريين الفارين من بطش الإستعمار.[152]

---

[150]عبد الحفيظ، **موسم الإمداد عبر تونس خلال الثورة التحريرية 1954م – 1962م**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع29، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2005، ص، 174.

[151]لمياء بوقريوة، **اللاجؤون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية 1954م – 1962م**، دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، دورة كان التاريخية، ع16، جويلية 2012م، ص، 64.

[152]الغالي العربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954م – 1958م**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص، 396.

لقد كان للمهاجرين الجزائريين بتونس دور كبير في تموين الثورة ذلك عن طريق عدة مظاهر أهمها: أن المساعدات التي كان يتحصل عليها جيش التحرير الوطني كانت ممونة باسم اللاجئين الجزائريين، حيث يتم توزيع جزء منها على هؤولاء اللاجئين في حين يوجه الباقي لدعم الثورة الجزائرية وجيش التحرير، وبالفعل فقد إستفادت الثورة الجزائرية من كميات معتبرة من المؤونة التي كانت تصل إلى تونس باسم اللاجئين عن طريق البحر.[153] ففي 27 سبتمبر 1958م رست سفينة إسبانية بميناء تونس، تحمل شحنة وزنها 949 طن من الفرينة و987 طن من القمح، وفي اليوم الموالي وصلت باخرة أمريكية تحمل 2400 طن من القمح الأمريكي، كما وصلت سفينة أمريكية أخرى إلى ميناء تونس يوم 12 ديسمبر 1958م محملة ب 2400 طن من القمح وشحنة تقدر ب 245 طن من الجبن، وللإشارة فإن هذه السفن كانت تسلم حمولتها إلى الهلال الأحمر الجزائري بتونس، إضافة إلى مساهمة الحكومة التونسية هي الأخرى في ذلك، من خلال توفير المواد الغذائية والملابس والأدوية التي كان يتم تهريبها إلى الحدود التونسية الجزائرية بواسطة سيارات جيش والحرس الوطني التونسي، حيث تم إعتماد خطة لوجستية تعتمد على مجموعة من محطات التموين تنطلق من تونس والشاطئ والساحل الشرقي التونسي حتى تصل إلى الحدود، علما أن القاعدة الرئيسية اللوجستية في تونس هي التي ينطلق منها النقل عبر شاحنات الحرس الوطني، والجيش التونسي هو الذي يؤمن لها الطريق لتزويد الثوار بالمؤن والمواد الغذائية حسب إتجاه خط المخازن والقواعد الخلفية مثل: سوق الأربعاء، الكاف، تاجروين، وقرب الحدود التونسية الجزائرية يتم تسليم المؤن وإنزالها لتأخذ بذلك طريقها النهائي نحو الداخل بإتجاه سوق أهراس والولاية الأولى والثانية.[154]

كما دعمت الحكومة التونسية الحكومة الجزائرية في ميداني التربية والتعليم منذ تأسيس الجامعة التونسية 1960م، حيث قامت الحكومة التونسية بتخصيص عدد هام من المنح المدرسية والجامعية إلى التلامذة والطلبة الجزائريين، وقد بلغ عدد المنح خلال السنة الدراسية 1960م – 1961م، 536 منحة توزعت كالتالي:

- ❖ 499 منحة في التعليم الثانوي.
- ❖ 37 منح في التعليم العالي.

[153] بوبكر حفظ الله، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954م – 1962م**، م وف م، الجزائر، 2013، ص، ص، 215، 216.

[154] العربي بن صفية، **ذكريات نقل الأسلحة عبر الحدود**، مجلة أول نوفمبر، ع 64، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984، ص، 44.

وقد وجد التلاميذ والطلبة الجزائريون حسن القبول والتعاون من قبل زملائهم التونسيين في المؤسسات التعليمية التونسية التي إحتضنتهم، و لم يتوقف هذا الحضور الجزائري عند إستقلال الجزائر سنة 1962م، بل تواصل إلى سنوات أخرى.[155]

ثانيا. أهم الأزمات بين الحكومتين:

1.أزمةإيجلي:

لقد مثل فشل مؤتمر المهدية دليلا واضحا على تملص تونس من إلتزامات مؤتمر طنجة، وساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغاربي، وبعد عشرة أيام من إنقضاء المؤتمر جرت تونس للتوقيع على إتفاقية تمرير بترول إيجلي، والتي عدت طعنة لجبهة التحرير الوطني في الظهر، إن سياسة التشدد التي أعلنها ديغول في الجزائر واغرآته لتونس دفعت بورقيبة إلى التكيف مع السياسة الجديدة،[156] وانتظار مبادرات ديغول المغرية، وقد منح مؤتمر تونس ديغول مهلة كافية لإنجاح سياسته في تونس والمغرب وكبح جناح عسكري ومعمري الجزائر حتى يتفرغ لعلاج المشكلة الجزائرية في مرحلة تالية، وكان مضمون رسالة ديغول إلى بورقيبة هو الوعد بجلاء القوات الفرنسية عن تونس عدا بترزت محفزا لإحتواء الموقف التونيسي، حتى أن بعض الأوساط التونيسية كانت تروج إلى أن سياسة ديغول بخصوص الجزائر هدفها التقوية، وأن الرجل ينوي حل المشكلة بعد إخضاع العسكريين وإقناع المعمرين، وفي ذلك الموحي بأن الحل مشكلة الجزائر بات مؤجلا وأن مقررات طنجة أصبحت في حل إلتفت بورقيبة لخدمة مصالحه القطرية.

وكان العرض الإقتصادي مغريا لتونس، إذ شمل كراء قاعدة بترزت ونقل بترول إيجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة، حتى أن بورقيبة أكد أنه آن الأوان لنشعر تونس بأنها لا تتسول

[155]عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص، 68.

[156]محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، ط1، المركز الوطني، الجزائر، 1984، ص، 107.

أمام فرنسا، وبهذه النظرة أعلنت تونس مصادقتها على إتفاقية 30 جوان 1958م التي تسمح للشركة الفرنسية ستراسبا بتمرير غاز إيجلي عبر الأراضي التونيسية إلى ميناء قابس[157].

لقد كان الإعلان مفاجئلجبهة التحرير الوطني وسببا كافيا لتأزم علاقاتها مع تونس، ذلك أن هذا السلوك يمثل قطيعة لعلاقة الوفاق السادة بين الطرفين، وهو إنتهاك صريح لقرارات طنجة، وخاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع، وحذرت الحكومة التونيسية من مخاطر التوقيع على هذه الإتفاقية، إذ رفعت لها مذكرة في هذا الشأن في جانفي 1958م، وأقبتها بمذكرة أخرى في جوان من السنة نفسها أوضحت فيها الإنعكاسات الخطيرة لتوقيع هذه الاتفاقية والمتمثلة في:[158]

- ❖ -أن التوقيع على مثل هذه الإتفاقية يعني الإعتراف بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر.
- ❖ -إن موافقة الحكومة التونيسية على ذلك يعني خرقا فادحا لإتفاقية طنجة.
- ❖ -إن الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه، فمقابل استثمار هذا البترول آلاف الضحايا الجزائريين الذين يمثل ضحايا ساقية سيدي يوسف.
- ❖ -إن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء الإستراتيجية.
- ❖ -إن تعجيل نهاية الحرب يتطلب ظهور المغرب العربي كتلتة متضامنة لا تصدع فيها.[159]
- ❖ ووجهة نظر لجنة التنسيق والتنفيذ هذه أبلغتها لبورقيبة أسبوعا قبل المصادقة على الإتفاقية، وأمام تصلب موقفه وجهت له رسالة علنية بتاريخ 23 جوان1958م بينت فيها القلق الشديد الذي تشعر به جراء الأنباء المتداولة بقرب الإتفاق على مشروع أنبوب إيجلي، موضحة الأسباب السياسية العميقة وراء مساعي فرنسا جر تونس نحو هذه الإتفاقية، التي رفضتها ليبيا والمغرب بتوجيه منها، غير أن تونس أبت تفهم الموقف الجزائري رغم كل هذه التوضيحات مما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تفقد صبرها، ودون جدوى إرتمت المصالح الوطنية الضيقة لبورقيبة في حضن أحضان الإستراتيجية الديغولية الهادفة إلى ضرب التضامن المغاربي، وفصل الصحراء وإعتماد البترول ورقة إستراتيجية في حرب الجزائر[160].

157عبد الله مقلاتي، "**العلاقات الجزائرية المغاربية الإفريقية إبان الثورة الجزائرية**"، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزار، 2009، ص260.

[158]جريدة المجاهد، **قضية أنبوب البترول بين إيجلي وقابس**، ج1، ع1، متحف المجاهد، قالمة، ص،248.

[159]نفسه، ص 248.

[160]جريدة المجاهد، ع27، 22جوان 1958، ص3.

❖ إن السياسة الديغولية عرفت كيف تستغل المذهب البورقيبي في توتير علاقات جبهة التحرير الوطني بالسلطات التونسية وإن إثارة مثل هذه الأزمة كان كفيلا بوضع مقررات طنجة في الظل، فضلا على أنها عمقت الخلافات بين النظام التونيسي الحريص على صيانة مصالحه القطرية وسيادته الإيديولوجية وبين حركة تحرر ثورية تختلف في طبيعتها وتوجيهاتها عن المذهب البورقيبي ووفية لأفكار التضامن والوحدة المغاربية، وقد دعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إجتماع عاجل للمكتب الدائم للمغرب العربي لدراسة الأزمة وطالبت بتدخل المغرب وليبيا للتحكيم في النزاع.[161]

❖ وقد ردت جبهة التحرير الوطني على الموقف التونيسي بالشجب والإدانة المعلنة في بيان صادر بتاريخ 10 جويلية 1958م وأوضحت في رسالتها إلى بورقيبة إنزعاجها من هذا السلوك التونيسي رغم مساعيها المبذولة وتحذيراتها من هذا التواطؤ المفضوح مع فرنسا، وإستغربت إلتزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي في حين أنها أعلنت على الملأ أنها ستفجر أنابيب المارة عبر الأراضي الجزارية، وأنها ستعارض إستثمار النفط الجزائري مادامت الحرب قائمة[162]، ومن أجل التهديد أكثر قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بنقل بعض مكاتبها إلى طرابلس ولوحت بخيار إعلان القطيعة، كما سخرت صحافتها لإنتقاد هذا السلوك، وقد كانت الصحافة التونيسية بررت هذه الإتفاقية بالحجة الإقتصادية، بإعتبارها تحقق دخلا ماليا لتونس وتوفر مناصب شغل، وأن التحسن الإقتصادي لتونس يؤمن الخبز اليومي للشعب التونيسي، ويعود بالنفع على كامل سكان الشمال الإفريقي[163].

161عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص264.
162 جريدة المجاهد، ع27، 22 جويلية 1958، ص51.
163 جريدة المجاهد، ع28، أوت 1958، ص2.

2.أزمة الكاف:

لقد إنساق بورقيبة وراء إغراءات ديغول، فمن القبول بتمرير أنبوب نفط إيجلي هاهو ذا يعلن عن مطالب صحراوية لبلاده، حيث فاتح علال الفاسي في أمر هذه المطالب منذ مارس 1957م، وكان يشعر بأن تونس دولة صغيرة مقارنة بجيرانها وليس لها إمتداد صحراوي، ولكنه لم يجاهر بمطالبه إلا في وقت محرج، وعدت مطالبه في نظر جبهة التحرير الوطني إنسياقا وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها بحرا داخليا مشتركا، ففي ديسمبر 1958م أعلن بورقيبة في خاتمة جولته للجنوب أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة، ويتوجب على الفرنسيين أن يسلمو كامل حصن سان للتونيسيين، وأن ترسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت على ذلك الإتفاقية الفرنسية التركية عام 1910م[164].

وكان بورقيبة يطمح من وراء المطالبة بمساحة لاتتجاوز عشرين كلم إلى فتح ثغرة يوسعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء الصحراوية وجعل المنطقة بما في ذلك حقل إيجلي بحرا داخليا لتوننس[165]، وفي هذا دعم للمخطط الفرنسي وإنكار الطابع الجزائري للصحراء الذي تدافع عنه

---

164 محمد الميلي، المرجع السابق، ص، 109.

[165]مذكرات الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص، 117.

الحكومة الجزائرية المؤقتة المتعرف بشرعيتها، وقد إستهجن المسؤولون الجزاريون هذا الموقف الذي إعتبروه لا يقل فداحة عن أزمة إيجلي مؤكدين أن هذه المواقف وفي الوقت الذي يسقط فيه آلاف الجزائريين يوميا لإنهاء سيادة فرنسا على الجزائر قد شعر بها الجزائريون وكأنها طعنات خنجر في الظهر.

ورغم ذلك تواصل ظهور الإحتجاجات التونيسية حول رسم الحدود الصحراوية، وأدارت الحكومة التونيسية مع فرنسا عدة مباحثات بشأن المسألة، وخاطبت وزارة الخارجية التونيسية سفير فرنسا بتونس في أمر تسليم النقطة الحدودي المسماة بئر الرمان، وألقى بورقيبة خطابا في 5 فيفري 1959م دعا فيه الحكومة الفرنسية لحل المشكلة شارحا بالتفصيل حدود المطالب التونيسية وطالب بضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس، أو جعل الصحراء مرفقا مشاعا بين كل الدول المطلة عليها وهدد في حالة رفض المقترحين برفع المسألة إلى المحكمة الدولية لإنصاف تونس[166]،

وقد أوحى لأمين الحزب الدستوري الحر في المؤتمر السادس للحرب التصريح بأن تونس ستنقل النفط الصحراوي من منطقة هي تابعة للنفوذ التونسي وهكذا يكون ديغول قد كسب لمخططه مدافعا متحمسا مبشرا لمشروع الصحراء، وكان المخطط الفرنسي يدعو للإستغلال المشترك لخبرات الصحراء وذلك بهدف فصل الصحراء الجزائرية وكسب معركة البترول الدولية، وقد سجلت جبهة التحرير الوطني هذه المواقف المسية لنظالها ولمواقفها،[167]

وإعتبرتها إعترافا تونيسيا بحق فرنسا في الهيمنة على الجزائر، وخدشا للتضامن المغاريبي في حين أنها وضعت بالأمس في معركة الجلاء بعد أحداث الساقية أسلحتها وإطلاق الإشاعات الكاذبة ضدالجزائريين، ورفض تسريح الأسلحة المحجوزة وكل هذا يؤكد أن بورقيبة كان وراء إفتعال هذه الأزمة، بهدف كسب الموقف الفرنسي من جهة وتقنين الحضور الجزاري من جهة أخرى[168].

لقد طرح الحضور الجزائري في تونس كثير من المشاكل على الدولة التونيسية بإقرار من قيادة الثورة لكن هذه المشاكل والخلافات سويت بالتوافق بين الطرفين، وعولجت في إطار روح التفاهم المتبادل، ووفق هذا الإطار حاولت قيادة الثورة معالجة مشكل أزمة صائفة1959م التي وصعت بالأكثر خطورة، فقد تطلب الأمر إنتقال بعض وزراء الحكومة المؤقتة والحكومة التونيسية

---

[166]محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954م–1962م**، ج2، منشورات إتحاد كتاب العرب، الجزائر، ص، 147.

[167]نفسه، ص، 147.

168Mohamed Harbi, op.cit, p, p 454, 455.

إلى المناطق الحدودية والوقوف على حثيات هذه المشكلة، إذ قام الباهي لدغم وكريم بلقاسم بزيارة إلى الكاف وعاينا طبيعة المشاكل المطروحة، وكان من الصعوبة بماكان تحديد المسؤوليات في تلك الأحداث اليومية التي تقع بين العسكريين والمدنيين من كلا الطرفين، وخاصة أن الحضور الجزائري تقوى في تونس خلال هذه الفترة سواء على المستوى العسكري أو على الإجتماعي أو السياسي فكان هذا البلد الصغير جغرافيا يأوي مايقارب الخمسة عشر ألف عسكري وماتا ألف مدني لاجيء يعيشون في مؤسسات يومية ومراكز تابعة للثورة الجزائرية، ويجندون بالسكان التونيسيين الذين يظهرون تضامنا لا محدود، وقد بدت السلطات متخوفة من نقل هذا الحضور وإنعكاساته[169] وجيشها تحت تصرف التونيسيين لحماية سيادة وتراب تونس، وتأكيدا في الحفاظ على علاقات التضامن والصداقة أظهر المسؤولون الجزائريون رغبتهم في عدم الدخول في جدال مع بورقيبة في هذه المرحلة الحاسمة من كفاح الشعب الجزائري.

وفي سيبتمبر 1958م قررت جبهة التحرير إنشاء حكومة مؤقتة دون الأخذ بنصائح بورقيبة بالتريث ووجد بورقيبة نفسه في إمتحان عسير، لم يكن لتونس أن تتأخر عن هذا الموعد الهام فأعلنت في اليوم الأول لتأسيسها الإعتراف بها، وقد أفادت تصريحاته أنه كان يخشى ردة الفعل الفرنسية، ويرى أنه من المفيد إعطاء ديغول فسحة من الوقت يسوي فيها مشاكله مع العسكريين ويتفرغ بعدها لتسوية المشكلة الجزائرية بالتدرج والليونة، ووفقالسياسة المرحلة التي يعتمدها المذهب البورقيبي، لقد إستطاع ديغول بسياسته الماكرة أن يحي في بورقيبة الأمل في أن مشكلة الجزائر ستجد حلا بمنهجه السياسي المرحلي، وإلى هذا يرجع إنتقاد بورقيبة المستمر لسياسة الجبهة المتشددة، وخلافه معها إزاء مبادرات وعروض ديغول وخاصة منها الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير المصير[170].

ومما زاد هذه الخلافات حساسية توجس بورقيبة من ميول جبهة التحرير الوطني السياسية والإيديولوجية خاصة في ظل الخلاف الناصري البورقيبي الذي تأجج في أكتوبر 1958م، وذلك أن إستقرار الحكومة في القاهرة وإحتكار العسكريين الثوريين لقراراتها، وتشددها إزاء العروض الفرنسية كلها عوامل زادت في تخوفات بورقيبة

169محمد الميلي، المرجع السابق، ص112.

170عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص250.

من تحالف المصريين مع ثوار الجزار ضد نظامه، أو تشجيع المعارضة التونيسية التي يريدها صالح بن يوسف من القاهرة

على الإنقلاب عليه، وأن تتنامى هذه المعارضة في تونس بتأجيج من الثورة الجزائرية، خاصة وأن وجود القوات الجزارية بالحدود يشكل مخاطر حقيقة على النظام البورقيبي[171].

3.الأزمة الخلافات الحدودية:

لقد واجهت الحكومة الجزارية المؤقتة في نوفمبر 1958م محاولة إنقلابية تسبب فيها العقيد لعموري، وقادة الأوراس والقاعدة الشرقية الذين أن كريم بلقاسم وحلفاه لم يعاقبوهم إلا حبا في السلطة، وأنهم ومنذ مؤتمر الصومام بدؤوا يحرفون مبادئ الثورة ويقودونها إلى الهاوية، وإستطاع مصطفى لكحل صاحب الأفكار القومية والمقرب من المصريين والخطابي أن يقنع لعموري بالعودة إلى تونس وتنظيم إنقلابا ضد خصومهم، وبالصدفة علم كريم بلقاسم بمخطط الإنقلاب ولما كانت القوات الموالية له غير قادرة على مواجهة الموقف طلب مساعدة الحكومة التونيسية لتوقيفهم خلال إنعقاد الإجتماع بمدينة الكاف، وعلى الرغم من أن مساعدة القوات التونيسية كانت ثمينة إلا أنها تسببت في مشاكل وإزعاجات لا حدود لها، وعكرت العلاقات مع المسؤولين الجزائريين[172].

171نفسه، ص، 25.

172محمد تقية، "**الثورة الجزارية المصدر الرمز والمال**"، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزار، 2010، ص، ص، 565، 566.

لقد إقترحت الحكومة المؤقتة تعاون السلطات التونيسية مشاركتها وتسوية الوضعية بالطريقة التي تراها مناسبة، غير أن هذه الأخيرة إنتهزت الفرصة لتحقيق أهداف بعيدة المدى كان من أهدافها:

- ضرب كل من تسول له نفسه الإخلال بنظام تونس.
- تهديد المصريين والتيار اليوسفي بإفشال جميع مخططاتهم السرية.
- مساعدة حلفائها المعتدلين في الحكومة المؤقتة وإخضاعهم لنفوذها[173].
- وأن مشروعهما الإنقلابي في حالة نجاحه كان يهدد أمن تونس ويدفع إلى مغربة الحرب، وقد كان تخوف بورقيبة من إعدام هؤلاء القاده في محله، فبادر إلى إنقاذ الموقف مقترحا عليهم قبول حمايته، لكنهم إختارو عدم التدخل التونيسي في الشؤون الداخلية للثورة[174].

إن هذا المخطط الإنقلابي المتزامن مع تأجج الخلاف المصري التونيسي، وإتهام بورقيبة لمصر في التدخل في الشؤون التونيسية قد أدى إلى مضايقة نشاط نشاط جيش الحدود، ووقف المساعدات المقدمة للحكومة المؤقتة غير القادرة في نظره على حفظ النظام، وقد أشار بن طوبال(*)في إجتماع لمجلس الوزراء أواخر عام 1959م إلى إنعكايات قضية لعموري على العلاقات التونيسية الجزائرية، ومنذ مسألة لعموري لم تتوقف العلاقات عن التدهور: تفتيشات ومصادرات يومية ومن جهة أخرى ترتب عن قضية لعموري، وإعتقال وإعدامعدد من قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية إنعكاسات داخلية منها ضياع مصداقية وهيبة الحكومة الجزائرية المؤقتة في نظر مجاهديالمناطق الحدودية الذين شعرو أن قادتهم ظلموا وأن الحكومة الجزائرية المؤقتة رهينة لدى الحكومة التونيسية، وقد سادت مظاهر الإضطراب والفوضى، و لم يعد الجنود ينصاغون للضوابط التونيسية الجديدة الأمر الذي زاد في تدهور العلاقات، وتحجج الحكومة التونيسية بعدم قدرة الحكومة الجزائرية على حفظ النظام.[175]

وقامت الحكومة التونيسية إثر إعتقالها القادة الجزائريين المجتمعين بعدة إجراءات تجاوزت إطار التعاون مما تسبب في حالة توتر خطيرة، إذ إحتلت المقرات الرسمية بجيش التحرير في الكاف وما جاورها، وصادرت الوثائق والمراسلات الرسمية للجيش والحكومة المؤقتة في عدة مناطق،

---

[173]عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 270.

[174]عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص، 160.

*بن طوبال: من مواليد ميلة، كان عضوا في حركة الإنتصار للحريات الديموقراطية وهو من المناضلين الأوائل في حزب الشعب، عمل مسؤولا في المنظمة السرية العسكرية كان من المجاهدين الأوال الذين شاركو في التحضير للثورة، أصبح قائدا للولاية الأولى بعد إستشهاد قادها، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان من بين الحضور في مؤتمر الصومام 1956 ومؤتمر القاهرة 1957 (أنظر جريدة المجاهد، ع2، ص، 2).

175عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص، 160.

وأوقفت ضباط ساميين في الكاف منهم الرائدين ميرة ومنجلي، كما جرى وقف مرور الأسلحة والمؤونة، ووضعت كثير من الحواجز لمراقبة الجزائريين.[176]

وهذه المخالفات التي رصدها تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس كانت كافية لتدخل العلاقة في أزمة جديدة، فالحكومة المؤقتة التي طلبت بشكل ودي تعاون السلطات التونسية لم تضع في الحسبان أن نتائج الأمور ستؤول إلى هذه الحالة، وأن انتهازية بورقيبة ستبلغ هذا المدى، وقد أدت استعانتها بالقوات التونيسية إلى استياء عميق في أوساط مجاهدي أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، خاصة وأنه أشيع بأن بورقيبة تدخل بعد أن أوهمه كريم بلقاسم بأن أفراد اليوسفيين يشاركون في الاجتماع.[177]

وقد توضحت لبورقيبة خطورة المشاكل التي تعيشها الثورة الجزائرية وإنعكاساتها على تونس، فعلى الرغم من تأكده من عدم وجود أي تونيسي في إجتماع لعموري إلا أن التحقيقات أفادت بأن لعموري ومصطفى لكحل مدعومين من قبل المخابرات المصرية، ومرتبطين بصالح بن يوسف والخطابي ورأت الحكومة الجزائرية ألا تصعد الموقف مع السلطات التونسية، وإجتهدت في رفع المضايقات التونيسية عن طريق المباحثات الودية واللقاءات التنسيقية فاقترحت على الحكومة التونيسية عقد لقاء التام يومي 30-31 ديسمبر 1958م بمشاركة ولاة المانطق الحدودية، والقادة العسكريين الجزاريين، وتم التأكد فيه على رفع الإجراءات الإستثنائية المسلطة على الجزائريين وإتفق على تجاوز المشاكل المطروحة بتبني كل طرف لإلتزامات محددة وهكذا وحدت تعهدات السلطات التونيسية في النقاط الآتية[178]:

- حرية تامة في نقل الأسلحة المصرح بها.
- حرية قيام جيش التحرير الوطني بتمارين الرمي وإنجاز المهمات، شريطة إشعار السلطات التونيسية.
- عدم إنتهاك مقرات الحكومة الجزائرية المؤقة.
- عدم توقيف أي عسكري جزائري، وفي حالة وقوع ذلك يسلم فورا إلى السلطات الجزائرية.

وفي المقابل تعهدت بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة القيادة الجزائرية بمايلي:

- إخبار السلطات التونيسية بأماكن الرمي.

176نفسه، ص، 269

177محمد بلقاسم، "**وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا واقع فكرة الوحدة 1954–1975**"، ط1، البصار الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص، ص، 360،361.

178عبد الله مقلاتي، **العلاقات**...، المرجع السابق، ص، 265.

- ❖ تسليم أمر بمهمة إلى كل عنصر من جيش التحرير في حالة نقله.
- ❖ منع المقاتلين المغادرين لمراكزهم حمل الزي العسكري.
- ❖ إخبار السلطات التونسية بكل مخازن الأسلحة والمتفجرات وعن حالات نقل الأسلحة.[179]

و لم يمنع هذا الإتفاق حدوث خروقات أربكت العلاقات بين الطرفين، وقد أدى إغلاق الحدود بشكل تام في عام 1959م وإختراق النظام وفقدان السيطرة على جيش الحدود إلى حدوث تصرفات غير مسؤولة من طرف جنود لا رقابة عليهم، ووقوع مصادمات بين المجاهدين والقوات المسلحة التونيسية، وقد أعطت السلطات التونيسية الأوامر بالرد على تصرفات الجزائريين، وإتخذت دابير لخلق صعوبات أمام الثورة الجزائرية، وهكذا إزدادت التوقيفات والمضايقات التي كانت تثير حفيظة العسكريين قليلي التسييس في حين كانت الحكومة المؤقتة تتعهد رعاية مصالح الثورة بالدعوة إلى تجاوز الخروقات التي تطال السيادة التونيسية وتسمح لبورقيبة بتأليب السكان ضد جيش التحرير الوطني[180].

لقد أجرت الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الفترة مابين شهري فيفري –جوان 1959م سلسلة لقاءات على المستوى الوزاري، بهدف علاج المشكلات التي يطرحها الطرف التونيسي، ويتعلق بمخالفات يرتكبها الجنود ضد السكان والقوات المسلحة التونيسية، ورأت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تقدم تنازلات لصالح الحفاظ على العلاقات والمكاسب التي تقدمها تونس للثورة وهكذا قدمت مزيدا من الإلتزامات إرضاءً للسلطات التونيسية كان من أهمها:[181]

- ❖ الموافقة على التصريح بكل مراكز جيش التحرير العسكرية وتشكيلاته.
- ❖ التصريح بكل المقرات التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة.
- ❖ عدم المطالبة بالإشراف على المسائل المدنية للجزائريين المتواجدين في تونس.
- ❖ التبليغ عن أسماء جميع المسؤولين السياسيين.[182]
- ❖ التقيد بعدم اجراء أي ندوة صحفية دون الموافقة المسبقة من الحكومة التونيسية.

وقد أشار تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى أن السلطات التونيسية لم تلتزم بتنفيذ القرارات المنظمة لنشاط الجزائريين، وبدلا من إحترام مقررات اجتماع فيفري 1959م وجهت للولاة تعليمات تناف مع روح الإتفاق المبرم، هذا في حين كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة حريصة على الإلتزام بالقرارات المتخذة، وتدعوا إلى إحترام السيادة التونيسية، إذ لم تتوقف خلال عام 1959م عن إرسال البلاغات وتوجيه أوامر للقادة

179حبيب حسن اللولب، ص،180.

180عبد الله مقلاتي، العلاقات...، المرجع السابق، ص 265.

181نفسه، ص265.

نفسه، ص،266.

العسكريين من أجل التحكم في النظام بمناطق الحدود والحفاظ على العلاقات الودية مع التونسيين، وبدورهم إجتهد القادة العسكريين

في تنفيذ هذه الأوامر، فقد وجه قائد القسم الثاني لمنطقة الحدود علي بوحجة إعلانا لجنوده جاء فيه أنه بناءا على حسن الإتفاق الذي يرأس العلاقات الجزائرية التونيسية يطلب من أعضاء القيادة والجنود التحلي بالصبر والطاعة إتجاه التونيسيين وإظهار الطاعة اللازمة حفاظا على المصلحة العامة، وشدد البلاغ بأن عقوبات ستتخذ ضد كل فرد يثير بطريق مباشر أو غير مباشر سوء تفاهم أو خلاف مع السلطات التونسية[183].

ويبدو أن الأزمات والمشاكل التي عرفها جيش الحدود وصراع النفوذ على السلطة زاد في تفاقم المشاكل بتونس، لقد أدت سياسة الرائد إيدير في إخضاع الجنود للتدريب، وإعادة هيكلة وحدات الجيش إلى حالات فوضى وتمرد وفرار، وشعر الضباط القدامى بالتهميش وطالب الجنود بإطلاق سراح قادتهم المعتقلين في السجون التونيسية، وهذه المشاكل التي لم تحل إلا بمجيء هيئة الأركان العامة استغلتها السلطات التونيسية للضغط على قيادة الثورة ودفعها للإنصياع لتوجيهاتها السياسية.[184]

4.أزمة صائفة 1959م:

لقد تعودت السلطات التونيسية عند إثارتها المشاكل في وجه الثورة الجزارية إختيار الوقت المناسب ويكون في الغالب زمن تحسن العلاقات مع فرنسا، فكلما لاحت تباشير عودة العلاقات مع فرنسا افتعلت مشكلا مع الثورة الجزارية مثل الذي عرفته في صيف 1959م والمرتبط أساسا

183نفسه، ص، 266.

184نفسه، ص،267.

بمسألة الحضور الجزائري الذي كان قائما من قبل، وقد حصل في أفريل 1959م تجاوز خطير دون أن يعرض العلاقات للتأزم لكنه كان ممهدا لأزمة صائفة 1959م.[185]

حيث قامت القوات الفرنسية في الجزائر خططت لتنفيذ هجوم كاسح على تونس في ماي 1959م، وذلك بهدف القضاء على القوات الجزائرية المرابطة في الحدود، وعليه بحث بوالصوف مع محمد يزيد وزير الإعلام الخطوات الواجب اتخاذها فكان من المفيد اعلام السلطات التونيسية بالأمر، وكلف يزيد بالمهمة، فالتقى هذا الأخير يوم 21 أفريل مع وزير الداخلية التونيسي الطيب المهيري وأحمد التليلي وعرض عليها المعلومات الذي بحوزته ملتمسا موقف السلطات التونسية، وإنتظر يزيد أياما دون رد حاسم، وعندما لم يعد قادرا على الإنتظار أكثر نشر البيان في 28 أفريل 1959م وتدخلت السلطات التونيسية لتمنع اذاعته، وعقد الباهي لدغم والتليلي والمهيري وعبد الحميد شاكر جلسة تأنيبه لمحمد يزيد، لم تقتصر على مسألة نشر البيان بل تركزت على مخالفات جيش الحدود ضد السيادة التونسية.[186]

إان تدخل بورقيبة المباشر في التعليق على الحوادث التي كانت تقع في مناطق الحدود وبهذا الإنتقاد اللاذع والتهديد بالتدخل لقطع التضامن المغاربي اضافة إلى حساسية الشعب أصبحت مزعجة للمستقبل المغاربي، وهكذا أيضا الحكومة التونيسية وعن طريق القاضي الأول للجمهورية تتحمل مسؤولية تاريخية خطيرة أمام شعوب المغرب العربي من خلال خطاب 1959/01/23م.[187]

وقد أبانت بعثة الحكومة الجزائرية في تقريرها أن الإتهامات التونيسية التي حقق فيها وزير داخلية الحكومة الجزائرية المؤقتة لاتستند إلى أسس صحيحة، وأنها تشمل أمرين: إعتداءات جيش التحرير على المدنيين التونيسيين، والحوادث بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة التونيسية، وقد أفاد التحقيق في هاتين المسألتين أنه جرى إفتعال بعض الحوادث وبعض الوقائع التي كان بإمكان السلطات المحلية معالجتها دون تدخل رئيس الجمهورية ووضعه للجيش وقادته في قفص الإتهام، ومحاولته تاليب الشعب التونيسي ضدهم.[188]

ويدل التقرير على الطابع الإفتعالي لهذه الأزمة بتحضيرات قامت بها السلطات التونسية أسابيع قبل الأزمة منها مركزة القوات التونسية في الحدود وقد حذر بورقيبة من تدخل المسؤولين

185عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 275.

186نفسه، ص، 275.

187نفسه، ص،277.

188نفسه، ص، 278.

الجزائريين ودعوة الرأي العام التونسي لتوسيع المواجهة، وأكد أن ذلك يعد تدخلا في الشؤون التونسية ويعطي الحجة لفرنسا التي باتت تطالب بمراقبة الحدود.[189]

وقد إنتظر بروقيبة طويلا وعشية إنطلاق المفاوضات الفرنسية التونيسية استعد لتوجيه خطاب ناري ضد ما أسماه مخالفات جيش الحدود، وكان يهدف إلى مغازلة فرنسا وإعادة طرح الحضور الجزائري في تونس جزئيا، فقد تناول في الخطاب المطول 23 جويلية 1959م الأزمة الجزائرية من جوانبها المختلفة وانعكاسات تضامن التونسيين مع الجزائر، وندد بمساعي الجزائريين نقل الحرب إلى تونس من خلال اشتباكهم مع السكان والجنود التونيسيين وأن ذلك من شأنه أن يحرمهم من عطف الشعب التونسي وهم في أمس الحاجة إليه مادام أن الحرب ماتزال طويلة.[190]

ودعا بورقيبة الجزائريين إلى أن يفرطوا في رصيدهم أو أن يركبوا مركب الغرور باعتبارهم يملكون القوة والسلاح ولديهم جيشا كبيرا، وأكد بورقيبة أن الإشتباكات الأخيرة لا يمكن السكوت عنها بإعتبار الجزائريين اخوانا لنا..الشرط الأول الذي لا محيد عنها و ولا محيص من التزماته في علاقتنا معهم يتمثل في إحترامهم للسيادة التونيسية والبذلة التونيسية وممثلي السلطة التونسية من قضاة ومعتمدين وحرس وطني وبوليس وغيرهم..، وخلص للتحذير من مغبة إضطرار الحكومة التونسية إلى الدفاع عن سيادتها والضرب على أيدي الشعب التونيسي ذلك لأنه يكبل استقرار تونس وتثمينها، ولا يسمح بفرض السلطة والتوجيه السياسي للحزب الدستوري الحر، ويحتضن الأفكار والإيديولوجيات المناوئة للبورقيبية ويتهدد تونس في كل وقت ، وكل هذه المخاوف أوحت لبورقيبة سلوك سياسة حازمة إتجاه الجزائريين.[191]

إن مؤامرة لعمودي وإنفصال حنبلي وأزمة الحكومة المؤقتة وعدم القدرة على فرض النظام كلها مبررات كأنما بورقيبة لنبذ أعضاء الحكومة الجزائرية عندما إستقبلهم في أكتوبر1959م مؤكدا على تحفظاته بالقول لا أستطيع لنفسي أن أترك على الأراضي التونيسية جبهة عرضها ماتا كيلومتر، وجيشا من 15000 رجل ... وأنتم لا تسيطرون على جيشكم...[192]

وعلى الرغم من أن السلطات التونيسية أصبحت تتدخل بإستمرار لمضايقة نشاطات الثورة وتثير إستياء قادة الثورة وأن خلايا الحزب الدستوري الحر كانت تتدخل لمراقبة كل شيء إلا أن الحكومة الجزارية المؤقتة لم تحد من سياسة المهادنة حفاظا على نفوذها في تونس، وقد أكدت إنشغالها بمسألة الحضور الجزائري المتعاظم في

189عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 276.

190نفسه، ص، 277.

191عبد الله مقلاتي، **العلاقات ...**، المرجع السابق، ص، 281.

192نفسه، ص، 271.

تونس ورغبتها في تأطير العلاقات الجزائرية التونسية بشكل توافقي يأخذ في الإعتبار مسألة الإعتراف التونسي بشرعية الحكومة الجزائرية المؤقتة وماتخوله القوانين الدولية من إلتزامات إتجاه حكومة محاربة لاجئة في بلد شقيق، ومن أجل التأكيد على إمتيازات اللجوء السياسية أوضحت إلتزامها بمبدأ إحترامها الكامل للسيادة التونسية، وسعيها الدائم لتعزيز العلاقات وتدعيم الإستقلال التونسي [193].

ولقد تسببت أزمة صائفة 1959م في مضايقة شديدة لنشاط الثورة الحيوي في تونس، ففي مجال التسليح أعلن كريم بلقاسم في إجتماع مجلس الوزراء في أكتوبر 1959م أن ضغط التونيسيين لم يسبق له مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يدخل السلاح إلى تونس، يريدون أن يعرفوا إمكانياتنا العسكرية وماذا نأكل وكلما أطلعناهم عليها، عرفها الفرنسيون على الفور وأضاف محمود الشريف وزير التسليح والتموين إن مخزون الأسلحة في تونس يوجد تحت إشراف الحرس الوطني التونسي، ومنذ أفريل 1959م لم يجري الكشف على هذه الأسلحة و لم تراقب أنها حصيلة سبعة آلاف بندقية رشاشة وعشرة ملايين خرطوشة، فهل كانت هذه الإجراءات تدفع إلى القطيعة أم إلى الخضوع للتونسيين؟ لقد إستنفذ القادة الجزائريون كل جهودهم في إثناء بورقيبة عن مواقفه المعادية للثورة دون جدوى، وبلغت إحتجاجات قادة جيش الحدود على المضايقات التونيسية أوجها، ونذكر بعض الشهادات أن كريم بلقاسم أفصح لبعضهم أنه يفكر في خطوة إغتيال بورقيبة إنقاذا للموقف ولكنه عزف عن ذلك عندما أعرب بورقيبة عن مساندته للجزائريين في ثورتهم ولاشك أن هذه المواقف كانت تعبر عن خطورة الأزمة التي عاشتها الثورة الجزارية تحت طائلة الضغوط والتهديدات التونيسية، وعلى تغليب القادة الجزائريين جانب الحكمة والمهادنة في مواجهة بورقيبة وقد إعترف المسؤولون التونيسيون فيما بعد بخطورة الوضعية التي مرت بها العلاقات بين الطرفين وبالمواقف المسؤولة للقادة الجزاريين وأكد المصمودي ذلك بقوله: " ومن باب المعجزة أن الإخوة الجزائريين كانوا في تونس بجيشهم ومشاكلهم... ومع ذلك لم يحدث أي شيء بيننا وهنا أفتح قوسين لأهيب بإخواننا المسؤولين التونيسيين والجزائريين". [194]

وعليه نؤكد أن الحديث عن أزمة صافة 1959م والتدخلات البورقيبية في القضية الجزائرية وزيادة ضغوطاته أثرت على نشاط الثورة الحيوي في تونس خاصة في مجال التسليح ووضع مراقبة عليه ومنع خروجه إلى الجزائر، حيث كانت تقطع نسبة من الأسلحة كمقابل لتمريرها إلى الحدود الجزائرية. [195]

193عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 282.

194عبد الله مقلاتي، العلاقات...، المرجع السابق، ص، 290.

195نفسه، ص، 290.

III.الفصل الثاني : العلاقات التونسية الجزائرية من الدعم إلى الأزمات (1958م– 1960م).

IV.الفصل الثالث:

تحسن العلاقات التونسية الجزائرية (1960م-1962)

أولا :التضامن السياسي (التنازل عن بنزرت).

ثانيا:مشروع وحدة تونسية جزائرية.

ثالثا:مبادرات الرئيس بورقيبة لحل القضية الجزائرية(لقاءه مع ديغول).

تمهيد:

في بداية عام 1960م إستقرت الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس و لم يصحب ذلك إعلان رسمي خشية على العلاقات التونسية – الفرنسية وحفاظا على مصلحة الثورة بالدرجة الأولى، كونها قطعت شوط كبير ولا مجال للخسارة، بالإضافة إلى إعادة تونس لحساباتها والنظر في سياستها تجاه الجزائر حيث أعربت عن تقديم دعمها وبشكل غير متوقع حققت سياسة المهادنة واللين مع بورقيبة مكاسب كثيرة، وبهذا تغير مسار العلاقات التي كانت تسير بإتجاه التدهور، وبموجب هذا ألغيت التعليمات التي أعطيت لمضايقة الجزائريين وتعطيل نشاطهم.[196]

وقد توحد الموقف الجزائري إزاء السياسة الواقعية مع تونس بمجرد إنهاء أزمة صائفة 1959م، غير أن العسكريين اللذين تقوى نفوذهم ستكون لهم كلمتهم كذلك خاصة في ظرف الأزمات التي تطالهم وتدفعهم للضغط بإتجاه سياسة متجذرة مع تونس، ورغم وضوح أنانية السياسة التونسية وإنتهازيتها إزاء الثورة الجزائرية والتي سوف تظهر جليا من خلال دراستنا إلا أن السياسة المنتهجة للثورة الجزائرية ورجالها ظلت تؤكد على سياسة المهادنة وعدم المغامرة، بمصادمة ومواجهة النظام التونسي حفاظا على مصالح الثورة ومكاسبها على الأراضي التونسية، وهذا ما أوصى به تقرير بعثته الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس موضحا أن الحفاظ على الوضع أحسن بكثير من المواجهة، وأن تونس هي بورقيبة وليس بالإمكان تقويم السياسة البورقيبية التي هي شأن تونسي، وأنه يمكن الإستفادة بقناعة أو بديماغوجية بعامل الضغط الشعبي لمناورة النظام التونسي، وقد حرص التقرير على ضرورة توفير عوامل مساعدة لنجاح هذه السياسة بدأً بطمأنة النظام التونسي على تواجد قوات جزائرية فوق أراضيهم، خاصة وأن النخبة السياسية البرجوازية التونسية تخشى توسع الحرب وضياع مصالحها، إضافة إلى حرص الثورة على عدم إطلاع النظام التونسي بتطلعات الثورة الجزائرية إلى جانب حرصها على إحترام السيادة التونسية بشكل دقيق وذلك من خلالتخفيف الحضور الجزائري في تونس العاصمة خصوصا الذي طبعها بالسرية حتى لا يشعر النظام بوجود دولة داخل دولة ، كما أن الحكومة الجزائرية المؤقتة إنتبهت إلى نقطة مهمة جدا تمثلت في إتباع سياسة متجانسة مع التونسيين بتعزيز نشاط بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى كامل

---

[196] عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص،

التراب التونسي وذلك لربط العلاقات الجزائرية التونسية في إطار المشروع المغاربي كونه الأضمن فائدة وفعالية.[197]

ونتيجة لكل هذه الخطوات التي إنتهجتها الحكومة الجزائرية المؤقتة شهدت علاقتها مع الحكومة التونسية إنفراجا ملحوظا تجسد من خلال تقرب تونس من الثورة الجزائرية مجددا ومحاولة دعمها، هذا الدعم الذي شكك فيه الكثير من المؤرخين وإعتبروه دعما من أجل تحقيق مصالحها وللوصول إلى غاية في نفسها فقط، وبالرغم من كل هذا تمكنت كل من الحكومتين التونسية والجزائرية المؤقتة الخروج من الأزمة إلى بر المصالحة والتقارب من جديد.[198]

---

[197] عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 430،

[198] نفسه، ص، 430.

IV. تحسن العلاقات التونسية الجزائرية (1960م– 1962م).

أولا.التضامن السياسي (التنازل عن بنزرت):

لقد إستطاع مسؤولو الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال مباحثاتهم مع المسؤولين التونسيين في نهاية عام 1959م تجاوز الخلافات القائمة، وتهوين مخاوف بورقيبة خاصة بإظهار وحدة القيادة التي كرستها دورة المجلس الوطني للثورة، ووضوح أهداف وإستراتيجية الثورة في مرحلة المفاوضات، حيث عبروا عن رغبتهم في نقل مقر الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان إلى تونس، وأمام ظرف تدهور العلاقات التونسية – الفرنسية، قبل بورقيبة بإرساء سياسة تعاونية وتضامنية جديدة في هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة للثورة، وعول على وفاء الجزائريين لإلتزاماتهم حتى يحقق طموحات تونس الوطنية.[199]

ورغم سلسلة خلافات عامي 1958م – 1959م لم تتراجع الأهميةالحيوية لتونس سواءاً في المجال الحربي من خلال دعمها العسكري، أو في مجال المفاوضات لما تبديه من دعم سياسي ودبلوماسي، فإلى جانب مكانة تونس السياسية والإعلامية بإعتبارها قطبا إفريقيا وحليفا طبيعيا مناصرا للعالم العربي، فإن المكانة العسكرية للشريط الحدودي التونسي توضح أهميتها حيث تأكد في عام 1960م أنه لابد من أن تكون قيادة الثورة بالقرب من ميدان المعركة إن لم تكن في الداخل، وذلك لتشرف على شؤون الثورة المختلفة وتتمكن من معالجة مشاكلها في الوقت المناسب، وإن كانت بعض الأطراف حاولت ربط مسألة نقل المقر بالخلاف بين الثورة والسلطات المصرية، وبمساعي بورقيبة لإحتواء جبهة التحرير الوطني وإبعادها عن القاهرة إلا أن تكون الشهادات تؤكد على إستقلالية القرار الجزائري في هذه المسألة، وأنه إرتبط أساسا بقرب تونس الجغرافي للثورة الجزائرية[200].

حيث قدم بورقيبة مبادرة للفرنسيين لحل القضية الجزائرية وتتمثل في التنازل عن بنزرت التي تحتل موقعا إستراتيجيا وتحظى بمكانة وإهتمام كبيرين لدى الفرنسيين، أما المقابل فهو الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير وإسترجاع دولته وذلك في إطار مساعدة الشعب الجزائري في كفاحه التحريري من خلال خطاب ألقاه[201]: "نحن نعتبر اليوم إيجاد حل لقضية بنزرت يكون تنازلا منا لفائدة فرنسا بشرط أن تقبل الحكومة الفرسية لحل قضية الجزائر على

---

[199] **تونس تتحدث عن الجزائر في الجلسة العامة، خطاب بورقيبة**، جريدة المقاومة الجزائرية، ط3، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2012، ص 3.

[200] نفسه، ص 3.

[201] جريدة المجاهد، ع 72، 11 جويلية 1960م، ص، ص،2، 6.

أساس الإستقلال فإذا كنا نستطيع إعانة إخواننا الجزائريين بفضل بنزرت، نحن مستعدون لقبول الحل الوسط الذي يكون من نتائجه منح حد للحرب الجزائرية من جهة والتعجيل بتحقيق وحدة شمال إفريقيا من جهة أخرى وإن العرض يبقى قائما حتى يوم 17 جوان 1959م[202].

وبالرغم من الموقع الإستراتيجي وقيمة العرض إلا أن فرنسا رفضته شكلا ومضمونا وبمرور المهلة أصبح ملغى[203].

لقد غير بوقيبة من سياسة تجاه علاقته بالثورة الجزائرية من خلافات عميقة في صيف 1959م بسبب ثقل الحضور الجزائري إلى الترحيب بالقيادة السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية، وقد حاول مسؤولو الثورة تفهم هذه السياسة، فخلصوا إلى أنها موجهة بحسابات دقيقة وبراغماتية صرفية، وهذا ما أثبتته بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس بالقول "الملاحضون لاحضوا أن الأزمة الجزائرية – التونسية الأخيرة إندلعت في نفس الوقت الذي إفتتحت فيه المفاوضات الفرنسية والتونسية هل هذه مصادفة، لقد حاولنا أن نستنتج (والسوابق تساعدنا) بأن القادة التونسيون يفتعلون أزمة جزائرية تونسية في كل مرة طمعا في الحصول على بعض التنازلات الفرنسية، وبالمقابل يأملون في تقارب جزائري تونسي كلما كانت العلاقات الفرنسية – التونسية متأزمة"، ويمكننا التأكد أن هذه القاعدة وجهت السياسة التونسية في علاقتها مع الثورة الجزائرية، وأن العلاقات التونسية الجزائرية تسوء كلما حصل التقارب بين تونس وفرنسا والعكس صحيح، وعندما ندقق جيدا في دوافع تحسن العلاقات في بداية عام 1960م نجدها ترتكز أساسا في عدة نقاط هي[204]:

- ❖ تيقن بورقيبة من أن مسألة إستقلال الجزائر أصبحت مسألة وقت فقط وأنه بإمكانه لعب الدور الرئيسي في تسويتها بما يخدم المصالح التونسية.
- ❖ تحسن صورة تونس بإظهار تضامنها مع الثورة الجزائرية والطعن في النظام الناصري وإهتمامه بالمتاجرة في القضايا العربية بدل دعمها.[205]
- ❖ تحضير الأجواء لمطلب تعديل الحدود والمشاركة في إستثمار الصحراء والضغط على فرنسا من أجل الجلاء عن بنزرت.

---

[202] عبد الله مقلاتي، العلاقات...، المرجع السابق، ص، 426.

[203] محمد السعيد عقيب، **الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت (تونس)، جويلية 1961م**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م7، ع2، 2014، ص، ص، 11، 12.

[204] محمد سريج، **البعد العربي والإفريقي للدبلوماسية المغاربية تجاه الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح**، الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع 14، جوان 2015، ص، ص، 63، 69.

[205] نفسه، ص، 69.

❖ الإستفادة الإقتصادية من نشاط الثورة الجزائرية خاصة مدخول الضرائب من السلع والتجهيزات بما في ذلك المساعدات المقدمة للاجئين.

وهكذا إجتمعت مصلحة الطرفين على بناء علاقة قوية كانت مفيدة في خدمة إستراتيجية الثورة الجزائرية، وعول عليها بورقيبة كثيرا، وقد فهم من سياسة التقارب هذه أن المسؤولين الجزائريين أصبحوا تحت رحمته وبإمكانه إحتوائهم، فخطط مليا في دفعهم لتبني المذهب البورقيبي في حل المشكلة الجزائرية وفي كسبهم لمطالبه الصحراوية، وسوف تجد الحكومة الجزائرية المؤقتة نفسها في مواجهة النظام التونسي وفق معطيات جديدة أهمها أنها في ظيافته، وفي أشد الحاجة إلى ضمان مساندة موقفه.[206]

وعلى الرغم من كل هذا كانت سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة دقيقة، وعلاقتها حذرة مع النظام التونسي، فهي تعرف جبدا المبادئ البورقيبية وطموحاتها في إستغلال القضية الجزائرية حيث أرادت أن ترمي بكل ثقلها للعب أوراق السياسة التونسية، وبواسطة سياسة المهادنة إستطاعت أن تكسب الموقف التونسي لرفع الحواجز والضغوط التي تواجه نشاط الثورة في تونس خاصة تمرير الأسلحة وتموين جيش الحدود وإستقبال مساعدات دولية، وكذلك توفير الدعم السياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية إلى جانب التضامن الشعبي التونسي، وقد حدث في 19 سبتمبر 1960م أن وقعت مع الحكومة الجزائرية المؤقتة إتفاقية تعاون، تقضي بإعفاء سلع وتجهيز الحكومة الجزائرية المؤقتة وجيش التحرير والهلال الأحمر الجزائري من الرسوم الجمركية[207].

وهكذا أتيحت الفرصة لتموين جيش الحدود وتحديثه وتنظيمه في قيادة موحدة إستقرت في غار الدماء وكانت تراقب الحدود التونسية، حيث قبلت الحكومة التونسية بدخول الأسلحة ما بين فيفري 1960م وماي 1961م[208].

ونسقت الحكومة الجزائرية المؤقتة نشاطها السياسي والدبلزماسي مع الحكومة التونسية، خاصة في المجال الإفريقي المعول عليه كثيرا وقد إحتضنت تونس منذ عام 1960م عدة مؤتمرات إفريقية، وحققت الثورة الجزائرية مكاسب ثمينة على ضوء دور تونس المتنامي في إفريقيا، وأما التضامن الشعبي فمثل دعامة قوية للثورة الجزائرية إعتمدته خلال المناسبات والإحتفالات لتأييد القضية الجزائرية[209].

---

[206] المغرب محمد الميلي، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص، 24.

[207] المقاومة الجزائرية، ع2، 15 نوفمبر 1958م، ص، 12.

[208] عبد الله المقلاني، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 309.

[209] ELMOUDJAHID, n 63(25 avril 1960), T3 , P, P, 70, 71 .

ولقد بذل بورقيبة مساعي كبرى لحث طرفي النزاع على الدخول في المفاوضات، وفي ظل تأزم العلاقات مع فرنسا وعدم إجابتها على المطالب التونسية إنتقد بورقيبة سياسة ديغول في الجزائر وطالب بتنفيذ تصريح 16 سبتمبر 1959م ميدانيا بدل المماطلة، كما رحب بالعروض التي تضمنها خطاب ديغول يوم 14 جوان 1960م مؤكدا أنها خلت من الشروط التي تمس الكرامة وعندما تجاوبت الحكومة المؤقتة مع دعوة فرنسا لإجراء المفاوضات المباشرة، إستشارت تونس في المبادرة فإعتبرها الرئيس بورقيبة "من الأحداث المهمة في سبل تحرير الشعب الجزائري وإنهاء الحرب الضروس" حيث أعلن الحزب الدستوري الحر في بيان له أن جواب الحكومة الجزائرية المؤقتة بالشروع في المفاوضات يعد خطوة جريئة نحو تحقيق السلم وتمكين الشعب الجزائري من ممارسة سيادته، وبلغ الإهتمام التونسي بالمبادرة أن صدرت دعوة مجلس الأمه للإجتماع ومباركة المبادرة فقد ناقش أعضاؤه تطورات القضية وأصدرت لائحة جاء فيها " إن مجلسالأمة في هذا الطور الدقيق من الكفاح التحريري يؤكد للشعب الجزائري الشقيق مساندته المعهودة حتى تتحقق الغاية المنشودة في وحدة المغرب العربي الكبير بتجسيد كرامة الشعوب في الحرية والإزدهار".[210]

وقد أثار فشل أولى المفاوضات المباشرة في مولان حفيظة الموقف التونسي، وأظهر بورقيبة مساندته لوجهة نظر الطرف الجزائري في إجراء مفاوضات عادلة وبدون شروط وقد ندد بالمناورات الفرنسية الرامية لخلق صنائع جزائرية مؤكدا فشل هذا المخطط في الهند الصينية وتونس والمغرب وأنه لا حل إلا بالخروج من العهد الإستعماري وتمكين الشعوب المغلوب على أمرها من سيادتها، كما أشاد بإبقاء الحكومة الجزائرية المؤقتة باب المفاوضات مفتوحا وهكذا حصل التوافق التونسي الجزائري على التنديد بصيغة مفاوضات مولان، وإعتبار قضية الجزائر قضية تصفية للإستعمار تحل في إطار المفاوضات المباشرة أو الأمم المتحدة بما يكفل حق الجزائريين في الإستقلال، وهذا ما أكدته المحادثات التي جرت بين فرحات عباس وبن طوبال وبورقيبة في أوت 1960م التي دلت على تقارب وجهات النظر بين بورقيبة والحكومة الجزائرية المؤقتة، خاصة فيما يتعلق في رفع القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة وتنسيق العمل المشترك لدعم القضية الجزائرية، وبلغ تعاونه إلى حد تقبل دعوة المتطوعين الأجانب للمشاركة في الثورة الجزائرية، وقد إندفع فجأة إلى طرح مشروع غريب لإشارة وحدة تونسية – جزائرية وإلى إنتقاد السياسة

[210] المجاهد، ع 58، 28 سبتمبر 1960م، ص، 09.

الفرنسية وموقف الغرب من القضية الجزائرية، وسوف نتعرض على ملابسات هذا المشروع في المبحث الموالي[211].

ثانيا.مشروع وحدة تونسية جزائرية:

أدى فشل مباحثات مولان والتخوف إلى التفكير في حلول للقضية الجزائرية وأمام تعنت السياسة الفرنسية وعدم تجاوبها مع المطالب التونسية، إلتفت بورقيبة إلى توطيد العلاقات مع المسؤولين الجزائريين والإستجابة إلى مطالبهم العريضة، بما في ذلك قبول تجنيد المتطوعين الأجانب، وقد كان يفكر في مشروع للوحدة بين تونس والجزائر، وعندما أعلن عنه في خطاب مطول في مجلس الأمة في أكتوبر 1960م إندهش أمامه التونيسيون، و لم يلق تجاوب المسؤولين الجزائريين.[212]

لقد كانت فكرة غريبة أن تضحي دولة مستقلة لتتحالف مع حركة ثورية تكافح من أجل إستقلالها، وقد تم التراجع عن مشروع الوحدة المغاربية بسهولة من قبل، فهل الفكرة مبادرة ظرفية أم أنها مخطط مدروس؟[213]

في سبتمبر 1960 أعلن بورقيبة بالمهدية عن مشروع ربط مصير تونس بمصير الجزائر لتقريب نهاية الحرب، وعقد إجتماعا مع مسؤولي الحكومة الجزائرية المؤقتة لتبليغهم بفكرته وبعدها بدأت الصحف الفرنسية تتداول المشروع وتقرأ أبعاده، فعرض جان دانيال ملامحه في ليكسبراس قائلا: " إن تونس والجزائر تستعدان لإعلان وحدتهما، وأن الطرفين يأملان إما في تعميم الحرب وتدويل القضية، أو تعميم السلام بفرض إستقلال الجزائر مؤكدا أنا الولايات المتحدة الأمريكية مطلعة على المشروع وأن بورقيبة يحمل تطمينات لفرنسا بالحفاظ على بعض إمتيازاتها ضمن مجموعة المغرب العربي" وأعطت جريدة " لوموند" تأويلات مختلفة للمشروع، وقد جاء للإعلان الرسمي عن المشروع من قبل بورقيبة في السابع أكتوبر 1960م مخاطبا المسؤولين التونيسيين وأعضاء مجلس الأمة في أمر إنشاء هذه الوحدة موضحا أن قضية الجزائر دخلت منعرجا خطيرا بخيبة أمل

---

[211]عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 478.

212محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص، 364.

213حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص، 430.

في قيام ديغول بمفاوضات جدية مع القادة الجزائريين والتهديد الذي يلوح به العسكريون والمعمرون في الجزائر، والتخوف من الإحتضان السوفياتي والصيني للقضية الجزائرية تغله في إطار الحرب الباردة وأعلن بورقيبة عن خيبة أمله في الغرب وترحيبه بالتدخل الروسي والصيني في الجزائر لإنهاء الإستعمار ولو أدى إلى أخطاء وإنقلابات في كامل الشمال الإفريقي "ذلك أن حرب الجزائر يجب أن يتحرر معها مهما كانت الوسائل ومهما كان الثمن"،

وقد نوه بورقيبة أن دورة الأمم المتحدة ستحسم المشكلة الجزائرية إما بإتجاه الحرب أو إشاعة السلام أو الدعم الإفريقي الذي ستلقاه القضية الجزائرية سيكون كبيرا، وبعد هذا التمهيد عرض بورقيبة فكرته بإقامة وحدة جزائرية تونسية قائلا بأنها مشروع قديم يندرج في إطار وحدة مغاربية، وأنه عرض فكرته على رئيس الحكومة المغربية في 20 أوت 1960م فأقره عليها، على أن ينظم المغرب بعد أن تستقر أحواله إلى هذه الوحدة، و لم يشر إلى تداول الفكرة مع المسؤولين الجزائريين، وقد تناول بورقيبة في مطالبه بالمهدية الموضوع مشيرا إلى أنه محل بحث وتفكير ولخص بورقيبة الدوافع وراء طرح المشروع مشجعا على أهمية المشروع في تجسيد الوحدة المغاربية في هذا الوقت بالذات وخاصة بعد تواصل الحرب طوال هذهالسنوات بعد اليأس من تعقل فرنسا وإنسداد الأفق والأبواب مؤكدا أن هدف إنشاء هذه الوحدة قبل إنتهاء الحرب هو إنهاء للحرب ذاتها ولتقريب ساعة الخلاص وتسهيل الإستقلال الجزائري[214].

وأكد بورقيبة أن الفكرة هي مجرد مشروع في طور البحث، وأنه شخصيا لا يستعجل الأمر ولا يقدم إلا بعد موازنة دقيقة للمغانم والأخطار، وبعد توفير كامل الشروط الضامنة لنجاح الفكرة الذي سيبدأ فيها بلدان ثم تلتحق بها البلدان الأخرى.

وفي مسعى منه للتشجيع على قبول الفكرة أوضح أنها ستصير ضرورية إذا ماتدخل المعسكران الشرقي والغربي في القضية، وأنها توفر مخرجا سلميا من هيمنة أحد المعسكرين على المنطقة المغاربية.[215]

ويبدو أن بورقيبة أراد أن يركز على البعد الاعلامي للمشروع لترهيب المعسكر الغربي وفرنسا من خطورة الوضع، وتبليغ الحكومة الفرنسية إنشغاله بقضية الجزائر، وأن بورقيبة قد أعلن

214عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 431.

215نفسه، ص، 482.

جهازه بأن الأسلحة ترد إلى الجزائر من آسيا والصين، وأن بلاده لا يمكنها أن تمنع مرورها خشية على أن تتهم بالإنحياز إلى الإستعمار، وإن تمادي فرنسا في إنهاء المشكلة معناه خلق بؤرة صراع بين المعسكرين في شمال إفريقيا شبيهة بتلك القائمة في الكونغو.[216]

وأن هذا التخوف المفرط لبورقيبة من إمتداد حرب الجزائر إلى تونس ومن المساعدات الروسية والصينية وحملات المتطوعين الأجانب أكدت أن تدخل المعسكر الشرقي سيكون حاسما، وعلى حساب الغرب والمذهب البورقيبي، وقد إعتقد بورقيبة أن مجرد التخويف بمشروع وحدة مع الجزائر يضمن مكاسب مهمة لتونس منها: تأكيد إظهار التضامن التونسي مع الجزائر ودفع الفرنسيين للتفكير جديا في محاورة تونس والتجاوب مع مطالبها، ولعل بورقيبة تصور أنه بالإمكان إيجاد حلول لمطالبه هذه في إطار الوحدة، إذ أن المعسكر الغربي يخطط أكثر بإتجاه الإنسحاب من بنزرت وإستقلال الجزائر، والجزائريين سيجازون تونس بإقتطاعها فضاءا صحراويا أصبح حلما أساسيا لبورقيبة[217].

لم تستغ الحكومة الجزائرية المؤقتة هذا المشروع، و لم توله أهمية كبرى بإعتباره يهدف إلى إحتواء الثورة الجزائرية وهي في عامها السادس، ولا يمكنه أن يحقق أهداف الثورة في الإستقلال التام، وإنما يخفي نوايا قطرية وشخصية لبورقيبة، وقد حاول بطريقة ديبلوماسية التهرب من بحث المشروع جديا من خلال لقائه مع المسؤولين التونسيين، الأول في 5 نوفمبر 1960 والثاني في 12 نوفمبر 1960م، وقد بذلا لدغم ولمقدم جهدا كبيرا في الإجتماع الأخير لإقناع فرحات عباس وبن طوبال بتقبل المشروع ولو ظاهريا[218].

ويمكننا على ضوء هذه الظروف والمطامح البورقيبية أن نستنتج أن بورقيبة لم يكن جاداً في التشاور حول وحدة حقيقية، وأنه رسم أهداف عدة من وراء خرجته هذه، ولقد هدف بورقيبة للضغط على فرنسا بكل السبل من أجل الإعتراف بمبدأ الجلاء عن بنزرت وتسوية قضية الحدود الصحراوية، وقد زاد عدم تجاوب فرنسا مع المطلبين في تأزم العلاقات، خاصة عندما أعلنت فرنسا في أول سبتمبر 1960م التوصل إلى إتفاق مع المغرب يقضي بإنسحاب قواتها من كامل الأراضي المغربية قبل ماي 1961م، فقد إغتاض بورقيبة على منع ديغول العاهل المغربي ما رفضه له، وطلب من وزارة الخارجية توجيه برقية شديدة اللهجة تحث على الإقرار بمبدأ الجلاء والتفاوض مع تونس،

216عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 433.

217نفسه، ص، 433.

218نفسه، ص، 432.

ولما تبين له أن الأمل ضئيل في إقدام ديغول على التفاوض مع تونس، تبين مشروع الوحدة الذي يضمن له إستكمال تحرير بلاده، ولفت الأنظار إلى مشكلة بترزت[219].

ورمي بورقيبة من وراء مشروع الوحدة إلى تأكيد الإشتراك الجغرافي في الصحراء وقد ألح في خطابي 7 أفريل 1960م و 7 أكتوبر 1960م على مطالب تونس في تعديل الحدود بما يضمن لها الإنفتاح على فضاء صحراوي، وأمام تمادي فرنسا كان لابد من كسب الحكومة الجزائرية المؤقتة والأطراف الدولية لهذا المطلب، خاصة عندما يلجأ إلى محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة، وكانت ثروة البترول تشجع بورقيبة للإشتراك في حرب الجزائر، وبحكم يأسه الشديد من مناصرة المعسكر الغربي لمطالبه، بدأ بورقيبة في مغازلة المعسكر الشيوعي، وإحتوائه لمواقف الدول الإفريقية لأن ذلك يضمن له دعم المعسكرين الكفيل بنصرة مطالبه، وكذا مؤازرة دول الحياد المتعاظم شأنها.

وكان بورقيبة يهدف كذلك إلى فرض توجيهه السياسي على الثورة الجزائرية، خاصة وأن تدفق الأسلحة والمعونة الروسية والصينية والإستعانة بالمتطوعين الأجانب يزيد في تقوية الثورة الجزائرية وهيمنتها على المنطقة، وأما إنهاء المشكل على يده وبطريقته الخاصة سيساعده على تتويجه زعيما مغاربيا وعالميا[220].

وأمام إدراكها لأهداف السياسة البورقيبية لم تتحمس قيادة الثورة الجزائرية للمشروع خاصة وأن بورقيبة لم يلح على فرضه بل أدى الخلاف حول وسائل حل القضية الجزائرية إلى تباعد الموقفين و لم تكن إيدولوجية هذه الوحدة واضحة، وقيل أنها مبادرة أمريكية لإحتواء توجه الثورة الجزائرية ولأن المشروع لم يكن نزيها وصادقا فقد حاولت الحكومة المؤقتة إستغلاله لمزيد من التضامن المغاربي، بتأكيدها من جديد على أهمية وحدة المغرب العربي ودعوتها للتضامن أكبر مع قضيتها في مرحلة المفاوضات الحاسمة، غير أن عدم جدية الطرح التونسي وإنتهازيته وإنشغال المغرب بقضاياه الداخلية، وبالخلاف الموريطاني مع تونس لم يساعد على بعث مشروع الوحدة المغاربية[221].

وفي مرحلة تحسين العلاقات الجزائرية التونسية كانت طلبات الثورة الجزائرية تأخذ طريقها إلى التنفيذ، فبعد أن تردد بورقيبة أصبح يسمح بمرور الأسلحة والفنيين القادمين من الصين

219نفسه، ص، 433.

220عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 435.

221نفسه، ص، 434.

وبتدريب فرق المتطوعين الأجانب على الحدود التونيسية الجزائرية، لاشك أن هذا الموقف كان يهدف إلى كسب القادة الجزائريين لمقترحاته التفاوضية، كما أنه يخدم الوضعية الإقتصادية لتونسن ويظهر هالة التضامن التونسي، وقد أعلن بورقيبة جهارا أنه أصبح يسمح بمرور الأسلحة التي ترد إلى الجزائر من الصين وروسيا معتبرا ذلك ورقة ضغط على فرنسا لتسريع فض المسألة الجزائرية "وإننا لا نستطيع أمام إخواننا الجزائريين وأمام ضمائرنا أن نمنع مرورها من ترابنا فإن منعا كهذا يجعلنا ننحاز لا قدر الله إلى الإستعمار الفرنسي خصوصا وقد أصبحنا نعتقد أن فرنسا عاجزة على إنهاء الحرب الجزائرية"[222].

وقد حصل نسيق مثمر لدعم القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة الخامسة عشرة والتي ترأسها المنجي سليم وبذلت تونس جهودا معتبرة لحشد المؤازرة الإفريقية لصالح القضية الجزائرية و إفشال مؤامرة ديغول الإفريقية التي هدفت إلى توسيط المجموعة الإفريقية المستقلة لإقناع الجزائريين بهدنة كان ديغول بأمس الحاجة إليها، حيث أظهر لدغم ولمقدم تفهما لوجهة النظر الجزائرية، وهكذا أجواء التضامن تنسيقا وتفاهما بين الطرفين ولا تتحرج إلابعودة العلاقات الفرنسية التونيسية في بداية عام 1961م[223].

222عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 435.

223نفسه، ص، 435.

ثالثا.مبادرة الرئيس بورقيبة لحل القضية الجزائرية:

لقد كثر الحديث عن (لقاء بورقيبة–ديغول) يوم 27 فيفري 1961م وعن دوره في عودة المفاوضات الفرنسية الجزائرية، هل كان له تأثير على القضية الجزارية وعلاقته مع جبهة التحرير الوطني؟

بعد التفويض الذي حصل عليه ديغول وتسليم حكمه للجزائر بدأ بحثه عن مشروع لإستقلال الجزائر، ورأى أن بورقيبة يمكنه لعب الدور الحاسم في هذه المسألة بضغطه على المسؤولين الجزائريين للقبول بحل شكلي أو مرحلي للقضية، ومن جهته شعر بورقيبة أن الوقت قد حان لتحقيق مطلب الجلاء الفرنسي من بترزت والجنوب الصحراوي، وأن وساطته بين طرفي التزاع ترتكز على هذا الأمر.[224]

وأمامنا اليوم الكثير من الوثائق والشهادات التي ترفع الستار عن لقاء رامبواي وتوضح خبايا المطامح البورقيبية المتسترة وراء الدفاع عن القضية الجزائرية، يذكر الطاهر بلخوجة سفير تونس في باريس وقتئذ لقاء الفاتح فيفري 1961م مع ديغول والذي أعرب له فيه عن رغبته في إستقبال الرئيس بورقيبة رابطا الامر بمشكلة الجزائر، وتحسره على الجزائريين الذين يريدون كل شيء في آن واحد، وقد كان الخبر مفرحا لبورقيبة الذي كان خنقا على مستقبل العلاقة مع فرنسا ومغتاضا لعدم تقدير العالم الخبر لموافقته وتعنت فرنسا في رفض مطلب الجلاء.

224عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 440.

وكان واضحا من حديث ديغول ووزير خارجيته أن فرنسا تريد إجراء مباحثات غير مباشرة بخصوص القضية الجزائرية، وأن ديغول يطلب في التشاور مع بورقيبة في هذه المسألة، وبادر بورقيبة للإعلان عن دعوة ديغول وأرسل محمد المصمودي مبعوثا خاصا إلى ديغول لتهيئة الزيارة وترافق ذلك مع إنطلاق حملة الصحافة الفرنسية في التضخيم لحدث لقاء (بورقيبة –ديغول) المرتبط بحل المشكل الجزائري وبدورها رحبت جريدة الحزب الدوستوري "العمل" في يوم 5 فيفري 1961 بعودة العلاقات الفرنسية التونسية إلى التعاون والتفاهم، معتبرة أنها ستكون في صالح حل المشكل الجزائري حلا عادلا وشريفا.

وقبل سفره إلى جنيف للإستفتاء أجرى بورقيبة محادثة إستشارية يوم 9 فيفري مع القادة الجزائريين حضرها بوصوف ومهري ومحمد يزيد وبوزيدة وشارك فيها من الجانب التونسي الباهي لدغم والطيب لمهيري وأعرب خلالها بورقيبة في رغبته طرح المشكلة الجزائرية على ديغول دون أن يناقش معهم تصوره لمفهوم الوساطة الجديد.[225]

وقد أبدت الحكومة الجزائرية المؤقتة إنشغالها من تضخيم لتونسيين للقاء رئيسهم مع ديغول خاصة وأنها باشرت المفاوضات السرية في لسيرن منذ أيام وقد أستدعي فرحات عباس وكريم بلقاسم إلى تونس لتداول المسألة، وعقد المصمودي والمسؤولون التونسيون إجتماعا مع فرحات عباس وأحمد فرنسيس وبن طوبال ويزيد وأحاطهم المصمودي علما بالإتصالات المفيدة التي أجراها بباريس ورغبة ديغول فيالتشاور مع بورقيبة لإيجاد حل مشكلة الجزائر.[226]

وتداول المسؤولون الجزائريون الأمر فيما بينهم وخلصوا في البداية إلى إظهار ترحيبهم بقمة باريس والحيطة من مناورات ديغول ومطامح بورقيبة، وإثر توضيح كريم للمطامح الفرنسية والبورقيبية من وراء القاء تقرر وضع حد للتدخل التونسي في القضية الجزائرية، وعقد فرحات عباس مقابلة مع الباهي لدغم يوم 16 فيفري، أبلغه فيها بموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة المبدئي بضرورة الإتفاق على تنسيق الموقف والإتفاق على مباركة لقاء باريس من جهة والتأكيد إنفراد الجزائريين بحل قضيتهم دون وساطة، وأجبر الباهي لدغم على الموافقة على مبادئ معلنة تحدد إطار الوساطة التونسية فيما يلي:

- لا يمكن حل المسألة الجزائرية إلا بالتفاوض المباشر بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وفرنسا.
- إن جبهة التحرير ليست بحاجة إلى وسيط ولا ينوي بورقيبة أبدا التكلم بإسمها.

---

[225] نفسه، ص، 441.

[226] نفسه، ص، 441.

❖ إن كل مايقنع ديغول بالتفاوض المباشر يكون مقيدا ومن هذا المنظور، يمكن أن يكون لزيارة بورقيبة تأثيرا إيجابيا.[227]

لقد بدأت المفاوضات في ليسرن يوم 20 فيفري فما الذي يدعو ديغول للقاء بورقيبة وتدارس امشكلة الجزائرية، بدأت شكوك الحكومة الجزائرية تحوم حول نوايا الرجلين، وقد إستطاعت في غياب بورقيبة أن تنتزع من التونسيين الضمانات المذكورة سابقا لتعتمدها في توجيه وساطة بورقيبة لكن هذا الأخير إغتاض من تصريح لدغم وقر أن لا يبالي به، وقد أعلن يوم 23 فيفري1961م عن توجهه مصرحا لإذاعة تونس بالقول:"إن تونس اليوم هي وحدها القادرة على تحقيق التقارب بين المتحاربين وعلى فهم المواقف المتبادلة.... وإني أتمنى أن يؤدي فيما بعد لقائي مع الجنرالديغول إلى لقاء بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية لإجراء مفاوضات صريحة وصادقة".[228]

وعندها توضح من لقاء ليسرن ومن تصريح ديغول أن أهداف فرنسا موجهة للصحراء وأن بورقيبة يمكن أن يتورط في القضية خدمة لمطامحه القطرية بدأت الحكومة المؤقتة تشعر بالخطر وتتابع الموضوع بترقب كبير، بل إن توتر العلاقة دفع بها إلى أن تعبر وديا للمسؤولين التونسيين عن رغبها في تأجيل مقابلة بورقيبة إلى وقت لاحق أملا أن يفسح المجال أمام لقاء قمة بين الجنرال ديغول والرئيس فرحات عباس، وقد وصف بلخوجة ذلك الحراك السياسي عشية القمة بالقول:" تعددت الإتصالات بين كل الأطراف وكشفت بعض الأهداف الخفية وضبطت بعض الإحتمالات" ولا شك أن السفير التونيسي الذي سجل ردود الفعل الباريسية التي تحدثت أن مقدم الرئيس بورقيبة إلى باريس هو من أجل قسمة الصحراء مع ديغول أراد أن يشير إلى طموحات بورقيبة دون أن يفصح عنها، وكانت ممثلة في أمرين الجلاء عن بتررت والمطالبة الصحراوية.

ومثلما أكد التونسيين في ذلك الوقت ذكر المصمودي في شهادته أن مقابلة رامبواي كان هدفها الأساسي التعجيل بإستقلال الجزائر بإجراء مباحثات فرنسية – جزائرية، وأكد أن مباحثاته مع ديغول وميشال دويري وديمرفيل تناولت قضية الجزائر بإستشارة بورقيبة بإعتباره قام بأشياء خارقة للعادة في إفهام الجزائريين شؤون الدولة خلال إقامتهم بتونس، وإن كان المصمودي إجتهد

227عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 485.

228نفسه، ص، 486.

في التستر على المطامح البورقيبية فإن مجرد الإشارة إلى رغبة ديغول في إستعمال بورقيبة تكفي للتأكد على تورط الرجل.[229]

وقد إغتاظ الجزائريون من عدم بحث بورقيبة الموضوع معهم مباشرة وتكليف لدغم والمصمودي بالمهمة، وإن كانو إستطاعو الضغط على الموقف التونسي لتوضيح مهمة وساطة بورقيبة وعبروا عبر "المجاهد" عن أمهلم في أن يكون اللقاء مفيدا في إستطلاع الموقف ومندرجا في نطاق الجهود الإيجابية المبذولة للإستجابة إلى مقترح التفاوض المباشر مشديدين على مسألة تضامن حكومات المغرب العربي لمواجهة المؤامرة الإستعمارية، وذلك في إشارة منهم إلى أن أي مناورة أو عرقلة من قبل بورقيبة للمفاوضات سيكون مآلها الفشل[230].

تقابل ديغول وبورقيبة في رامبواي على إنفراد يوم 27 فيفري 1961 ودام اللقاء خمس ساعات، وإستعرض بشهادة الرجلين كثير من القضايا، فما الذي دار خلال كل هذه الساعات وهل كان بورقيبة مخلصا في الدفاع عن القضية الجزائرية أم أنه إهتم لمطالبه الإستراتيجية؟

ظلت المقابلة تحت طي الكتمان، وقد صدر البيان بدبلوماسية محترفة دون أن يفصح عن ماهية الموضوعات المعالجة والقررات، ولكن بعض أولئك الذين إلتحقوا بطاولة المفاوضات من وفدي الطرفين أفصحو عن بعض الموضوعات، فقد حضر لمصمودي ولمقدم إلى جانب بورقيبة وميشال دويري إلى جانب ديغول،وإذا تصفحنا شهادة الرئيسين نجدها متناقضة، بورقيبة الذي قدم عرضا مشجعا عن مهمته أما مجلس الأمة في 7 أفريل 1961 ذكر أن المباحثات دارت أساسا حول المشكلة الجزائرية وسبل إنجاح عودة المفاوضات، وأن الجهد كله إنصب حول هذه القضية، أما الجنرال ديغول فقد صرح في 5 سبتمبر 1961 قائلا:" يجب القول أنه خلال محادثات رامبواي طالب رئيس الجمهورية التونسية فيما يخص الصحراء بتصحيح الحدود لصالح تونس وعلى حساب الجزائر" وفي مذكراته المنشورة في عام 1970 ذكر بأن بورقيبة ألح في إجراء مفاوضات مع الجزائريين وأعرب أنه سيقوم بمهمة التوفيق أثناء المجابهة وأنه طالب بالحصول على مكاسب لتونس، فلقد عرض قضية بترزت وكذلك مسألة ضمان توسيع بلاده في ناحية الحدود الصحراوية وأن هذه القضية الأخيرة كانت مصرف همة ومدار مباحثاته، كان بورقيبة يريد من وراء تعديل الحدود ضمان التوسع في العمق الصحراوي والإستفادة من نفط عجيلة، ولكن ديغول الذي وعده بحل

229محمد سريج، "**الموقف السياسي المغاربي تجاه الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح التونسية 1954–1962**"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جوان 2015، ص، 49.

230نفسه، ص، 50.

قريب لمسألة بتررت رفض التجاوب مع المطلب الحدودي لأنه لم يكن في صالح فرنسا تقسيم ثروات الصحراء، وكان مطمع فرنسا هو فصل الصحراء وإبقاؤها تابعة لفرنسا، وذلك بتعاون من دول الجوار الصحراوي وخاصة تونس[231]، أما بورقيبة فيريد نصيبا من تسمية الصحراء، ويطلب ذلك من فرنسا من وراء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأما مسألة إطلاق سراح أحمد بن بلة ورفقائه فلم يحصل إزاءها جديد والفرنسيون مصرون على وقف القتال لبدء مفاوضات جديدة غير أنهم يقترحون مشروعا مجزءا لإستقلال الجزائر قام على التقسيم وعلى فصل الصحراء، هذه المسائل عرضها بومبيدو في مباحثات ليسرن، فما الذي جد في لقاء رامبواي؟

إنه طموح فرنسي من أجل فصل الصحراء ورغبة في أن يساهم بورقيبة في الضغط على الجزائريين ليقبلو بالإستقلال على الطريقة التونيسية في هذا الإطار تشير الكثير من المراسلات الرسمية أن محادثات ديغول-بورقيبة كانت لها نتيجة إيجابية حيث إختصت بورقيبة بإرادة حسن النية الفرنسية، ولكنه لم يناقش معه القضية الجزائرية، وأوضحت مذكرات دويري ميشال الذي حضر اللقاء مع ديغول أن قضية الصحراء إستغرقت المباحثات وأن بورقيبة وعد بالمساهمة الفاعلة في حل القضية الجزائرية، وخرج راضيا من الإجتماع، وقد دافع المصمودي في شهادته عن موقف بورقيبة معتبرا أنه لم يتلكأ في الدفاع عن قضية الجزائر وإستقلالها،و أوضح أن بورقيبة طلب كذلك تسوية مشكلة الحدود الصحراوية، وتحدث عن حق تونس في فضاء صحراوي، ويؤكد بلخوجة ان الرئيس تحدث مطولا عن الصحراء وأن المطالب التونسية أدرجت و لم يحصل الإتفاق بشأنها، وأن ديغول عرض على بورقيبة مساعدته من أجل إحياء مشروع مغرب موحد شريك لفرنسا[232].

إن شكوك الحكومة الجزائرية المؤقتة كانت في محلها، فبورقيبة طرح مشكلة الصحراء بحدة لشعوره بقرب إستقلال الجزائر، وهو بذلك يخدم مشروع فصل الصحراء الفرنسي وبحول التضامن التونيسي مع الجزائر كان بإمكانه أن يصارح الجزائريين بطلبه ولا يختفي وراء خدمة القضية الجزائرية لتحقيق طموحاته وقد كان لدغم عشية لقاء رامبواي صريح في مخاطبته كريم وبن طوبال ومهري ويزيد: "نحن نطرح المشكلة اليوم طالما أن عنقكم تحت السكين فأنتم شعب صعب وقد يفوت الأوان غدا"، وعندما رجع المصمودي من رامبواي وإجتمع به وفد الحكومة الجزارية المؤقتة تظاهربأن لقاء رامبواي إستغرقته القضية الجزائرية وأنه كان مفيدا للمشكلة الجزائرية وأن ديغول

231محمد لطفي الشابي، "**لقاء لم يبح بكل أسراره، مجلة ليدزر العربية**"، ع4، 30سبتمبر 2015، ص، 4.
232نفسه، ص، 4.

مصمم على تسويتها هذه المرة، ولما سأله مهري هل أثرتم مسألة الصحراء؟ أجابه بتلكأ لقد أثرناهاعرضا[233].

وقد تحدثت الصحف الفرنسية مطولا عن اللقاء قبل إنعقاده وعلقت على زيارته بكثير من التكهنات إذ أوضحت صحيفة ليكسبراس:" أن بورقيبة كان متسرعا في إجابة ديغول وأن عدم إستشارته لقادة الجبهة أثار إمتعاض الجزائريين وشددت على أن الحكومة الجزائرية تريد إستطلاع الموقف الجزائري ومساعدة بورقيبة في الضغط على الجزائريين، وأن بورقيبة سوف يطلب مقابل ذلك نفوذا في الصحراء وشراكة في بترولها، وذكرت صحيفة لوموند " أن بورقيبة لم ينقل لفرحات عباس ورفاقه جديدا عن قضية الجزائر وأن ديغول وعده بأشياء كثيرة، ولن تكون مقابلة ديغول – عباس بالقريبة، وإذا كان لقاء رامبواي قد أفصح عن مطامح بورقيبة المضرة بقضية الجزائر فمال الجديد الذي قدمه لهذه القضية؟[234]

لقد أشار بورقيبة إلى وعود ديغول بتحسين العلاقات مع تونس، وحل قضية الجزائر وأما مسألة إطلاق سراح بن بلة ورفاقه فقد صدر بشأنها وعد، وحصل الإتفاق على ضرورة الإسراع في إجراء مفاوضات مباشرة، وبذلك يكون ديغول قد إستطلع وجهة نظر بورقيبة وإمكانية قبول الجزائريين بإستقلال جزئي في إطار التكافل مع فرنسا، بما أن المفاوضات قد شرع فيها فإن اللقاء لم يفد الجزائريين سوى في إستطلاع الموقف الفرنسي، ولفت الرأي العام لقضيتهم، كما أنه فتح شهية بورقيبة ليدافع عن مطامحه الصحراوية[235].

وقد إعتبر المسؤولون الجزائريون أن مطالب بورقيبة ومطامحه المتزايدة تضر بالقضية الجزائرية وأن عودة العلاقات الفرنسية التونيسية تنذر بتعكر العلاقة معهم، و لم يكن اللقاء المغاربي الذي عقد في الرباط إثر تشييع جنازة المرحوم محمد الخامس سوى مناسبة لتأكيد التضامن المغاربي والتبشير بقرب علاج القضية الجزائرية، و لم يسمح ضيق الوقت وللضروف بمفاتحة الرئيس بورقيبة الذي قرر العودة إلى إستجمامه بسويسرا، ولكن الأيام الموالية كانت كفيلة بتصديق تكهنات المسؤولين الجزائريين وكشف مطامح بورقيبة البراغماتية.[236]

233محمد الشريف سيدي موسى، "**الثورة الجزائرية في وسائل الإعلام العالم الثالث والكتلة الآفرو آسياوية**"، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي لمنظمة المجاهدين، ع 159، ص، 149.

234إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص، 115.

235عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 445.

236نفسه، ص، 445.

IV. تحسن العلاقات التونسية الجزائرية (1960م– 1962م).

بعد مباحثات ليسرن ردت الحكومة الفرنسية في 8 مارس 1961م، بالإيجاب على الشروع في المفاوضات الرسمية دون أي شروط، وبدا للكثيرين في ظل سريوة المفاوضات أن لقاء رامبواي، يقف وراء هذا التحرك السريع في حين أن اللقاء في الحقيقة لم يحم العلاقات التونيسية–الفرنسية من التدهور[237].

237عبد الله مقلاتي، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص، 446.

الخاتمة

الخاتمة

بعد التطورات السياسية التي شهدها الثورة التحريرية والشوط الكبير الذي قطعته، جاء تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، الذي ساهم في تفعيل القضية الجزائرية على الساحة الإقليمية والدولية وإخراجها من الحدود والحيز الضيق الذي رسمه المستعمر الفرنسي وإدراجها في المحافل الدولية من خلال إسماع صوتها وذلك لكسب تأييد الرأي العام العالمي، وبعد هذا العرض المتواضع يمكن لنا القول أننا خلصنا الى جملة من النتائج نذكرها فيمايلي:

- ❖ أولا: أن قرار تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية لم يكن وليد سنة 1958م، وإنما يرجع إلى سنة 1957م من خلال مؤتمر القاهرة، الذي أشير فيه إلى هذه القضية الأساسية، والتي كان لا بد من الإسراع في تنفيذها نظرا لجملة الظروف المحيطة بالثورة، حيث جاء تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة للقضاء على إدعاءات فرنسا بأنه لا يوجد ممثل شرعي ورسمي للشعب الجزائري حتى تتفاوض معه في قضيته.
- ❖ ثانيا: بعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة كانت هناك ردود فعل مختلفة حول تأسيسها بين مؤيد ورافض ومتحفظا، من بين المؤيدين فإن أغلب الدول العربية كانت قد سارعت للإعتراف بها، وقد كانت الجارة تونس هي السباقة للإعتراف حيث أنها بعد ساعة من إعلان التأسيس صرحت الحكومة التونيسية بإعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية المؤقتة.
- ❖ ثالثا: منذ تأسيسها حرصت الحكومة الجزائرية المؤقتة على ربط علاقات خارجية خاصة مع جيرانها الذين تشترك معهم في الحدود والمستعمر وبالأخص تونس على إعتبار أنها من البلدان الداعمة بالدرجة الأولى للثورة الجزارية حكومة وشعبا، حيث تعتبر هذه العلاقة من المحطات التاريخية المهمة في تاريخ البلدين على إعتبار أن تونس وقفت إلى جانب الشعب الجزائري بعد إستقلالها وإعتبرت أن هذا الإستقلال ناقص ما لم يتم تحرير الأراضي الجزائرية، فسارعت إلى مد يد العون من أجل تحقيق ذلك، من خلال إستقبال اللاجئين الجزائريين، وتواجد عدد من القوات الجزائرية على أراضيها إضافة إلى فتح حدودها لنقل المؤن والمساعدات.
- ❖ رابعا: إن العلاقات التونيسية الجزائرية لم تكن على وتيرة واحدة بل تميزت بالتذبذب حيث عرفت في السنتين 1958م-1960م تأزم في العلاقات نتيجة لجملة من العوامل خاصة بعد إبرام تونس لإتفاقية مع فرنسا في جوان 1958م، لتحويل البترول الجزائري عبر أنبوب نفط من آبار إيجلي مرورا بالأراضي التونيسية لتصديره عن طريق ميناء قابس، هذه النقطة الرئيسية إعتبرت السبب الرئيسي الذي أشعل فتيل سلسلة هاته الأزمات.

- خامسا: بعد جملة الأزمات التي شهدتها العلاقات التونيسية الجزائرية شهدت سنتي 1960م-1962م إنفراج في العلاقات، كان وراءها تعقل الساسة الجزائريين وإعتمادهم سياسة المهادنة اتجاه تونس على إعتبار أن الثورة قد قطعت شوطا مهما، وليس من مصلحتها أن تدخل في صراعات وأزمات إضافة إلى أن الرأي العام التونيسي والحركات النقابية العمالية بالتنسيق مع التنظيمات الإجتماعية والمهنية المتعددة المدعمة بتأثير من قادة سياسيين في الحركة الوطنية التونيسية واصلوا دعمهم للثورة الجزائرية و لم يتأثروا بجملة هذه النزاعات، وبعد هذه المتغيرات التاريخية تطور الموقف التونيسي ليساير الرأي العام التونيسي بما فيها الموافقة على تحويل النشاطات المكثفة للحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة إلى تونس العاصمة في المرحلة الأخيرة من الثورة، حيث كان مطلوبا من تونس المساندة المطلقة لحرب التحرير والضغط على فرنسا للإستجابة لمطالب الجبهة بحكم الموقع الجغرافي والجواري وعروبة النظام السياسي التونيسي، وبالتالي كان تأثير هذه الظروف على الحكومة التونيسية في تبني مواقف إيجابية خاصة السياسة والدبلوماسية مثلما حدث بعد الإعتداء الفرنسي على قاعدة بنزرت التونيسية عام 1961م التي شهدنا فيها إنتصار البعد الجماهيري على سياسة بورقيبة المهادنة للإستعمار الفرنسي.

وهكذا فإن العلاقات الجزارية التونيسية إبان مرحلة الكفاح المسلح في الجزائر إعتبرت نموذجا مميزا في المنطقة المغاربية والعربية معا، فرغم مامرت به من أزمات سياسية إلا أن العلاقة بين الشعبين لم تتأثر وبقيت على وتيرة واحدة.

الملاحق

ملحق رقم 1:

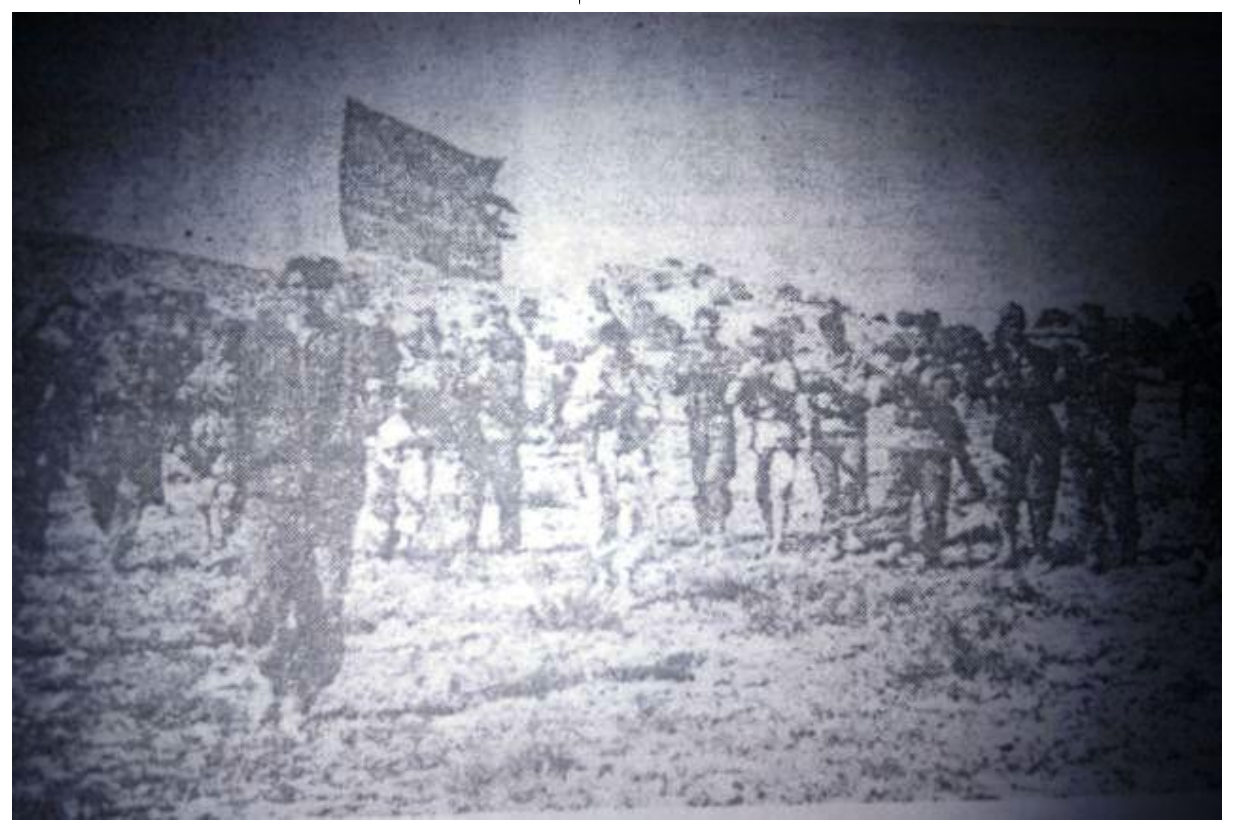
إعترافات الدول (الأولية) بالحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية حسب الترتيب الزمني

الرقم	إسم الدولة	تاريخ الإعتراف
1	العراق	19 سبتمبر 1958
2	ليبيا	19 سبتمبر 1958
3	المغرب	19 سبتمبر 1958
4	تونس	19 سبتمبر 1958
5	السعودية	20 سبتمبر 1958
6	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
7	مصر	21 سبتمبر 1958
8	اليمن	21 سبتمبر 1958
9	الصين	22 سبتمبر 1958
10	السودان	22 سبتمبر 1958
11	الفيتنام	26 سبتمبر 1958
12	أندونسيا	27 سبتمبر 1958
13	غينيا	30 سبتمبر 1958
14	منغوليا	15 ديسمبر 1958
15	لبنان	15 جانفي 1959
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959
17	غانا	10 جويلية 1959
18	الأردن	20 سبتمبر 1959
19	ليبيريا	7 جوان 1960
20	التوغو	17 جوان 1960
21	الإتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960
22	مالي	14 فيفري 1961
23	الكونغو	19 فيفري 1961
24	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
25	بلغاريا	29 مارس 1961
26	الباكستان	أوت 1961

صورة1 : جدول الإعترافات الدولية بتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة حسب الترتيب الزمني.[238]

[238] الدبلوماسية الجزائرية من 1830م – 1962م، الجزائر ملتقى سنة 1996م من تنظيم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1998م، ص، 302.

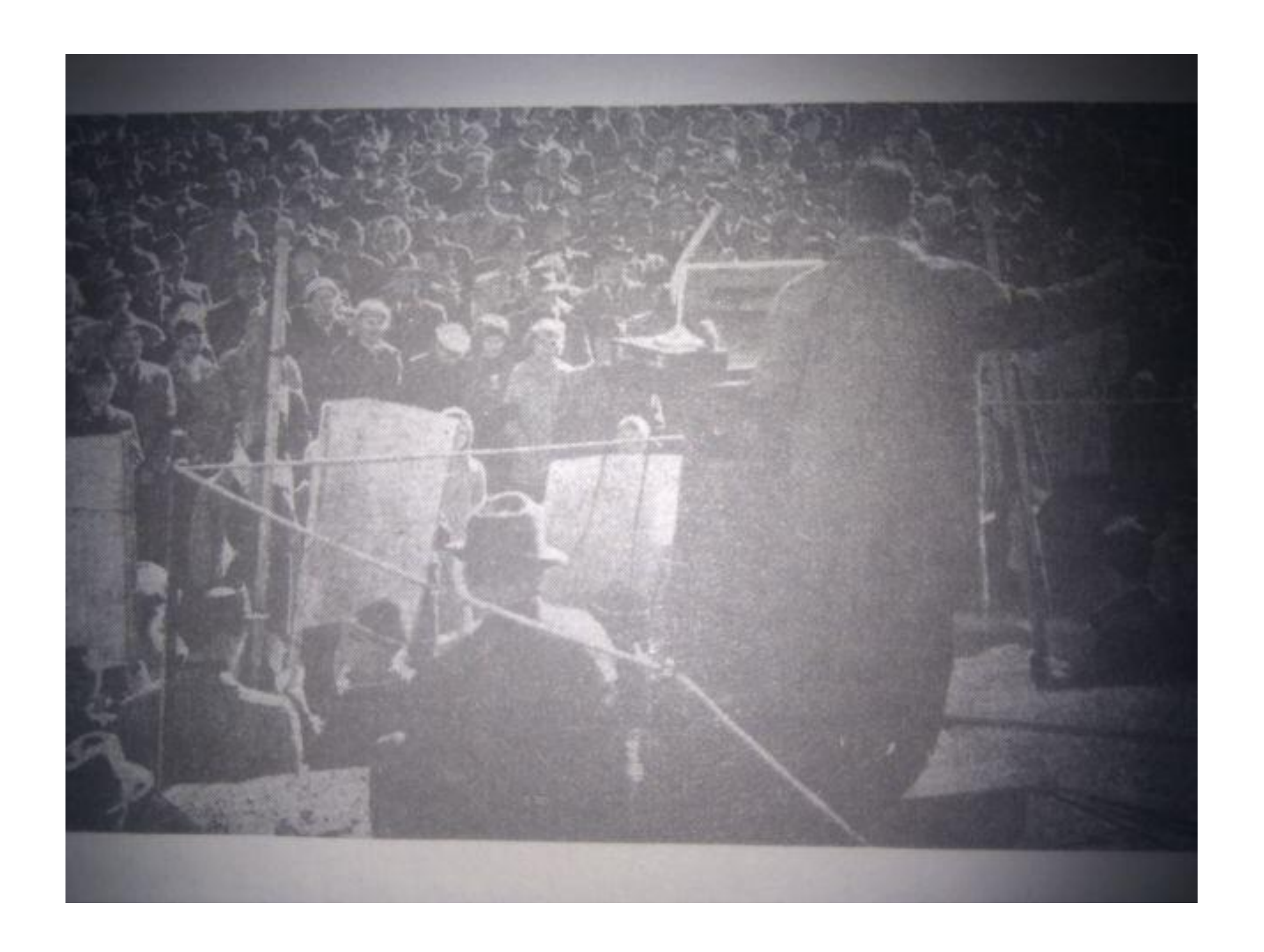
ملحق رقم2:



صورة 2: أفراح جيش التحرير الوطني بيوم إعلان الحكومة الجزائرية في كل أنحاء الجزائر. [239]

[239]جريدة المجاهد، ج 2، ع2، ص، 96.

ملحق رقم3



صورة 3: مظاهرات في السويد المستمعون أوروبيون والخطيب تونسي والموضوع قضية الجزائر.[240]

[240] مجلة المقاومة الجزائرية، ع3، دار الرائد للكتاب الجزائري، 15 أكتوبر 1958م، ص، 4.

ملحق رقم 4



صورة 4: وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة مع شخصيات صينبة ببيكين في حفلة شعبية أقيمت على شرفه.[241]

[241] المجاهد، ج2، ع2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص،3.

ملحق رقم 5:



صورة 5: السيد فرحات عباس رفقة الرئيس التونسي الحبيب بورقية ووفد من الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال إتفاقيات إفيان.[242]

[242] http ://www.alamy.com.farhat.htm.

تمت زيارة الموقع بتاريخ 12 ماي 2016، على الساعة20.00 .

ملحق رقم 6:



صورة 6: لقاء الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مع شارل ديغول في فرنسا.[243]

[243] نفسة، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 03 ماي 2016م، على الساعة : 11:30.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1.المصادر باللغة العربية:

الكتب.

1- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009.
2- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر، 1993.
3- فتحي الديب،عبد الناصر وثورة الجزائر،ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
4- فرحات عباس، (1899-1985م)حرب الجزائر و ثوراتها ،ليل الإستعمار، تر، أبو بكر رحال،دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011.
5- فرحات عباس، تشريح حرب، تر، احمد منغور، دار الملك، الجزائر، 2010.
6- الفضيل الورتلاني، الجزائرالثائرة، دار الهدى، الجزائر،دت.
7- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية و القانون1960-1961م،تر، علي خش، دار ليقظة العربية للتأليف و الترجمة و النشر، بيروت،2004.
8- محمد حربي، الثورة سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008.
9- محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا،المطبعة الرسمية البساتين، دم، 2007.

المذكرات الشخصية:

1- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
2- الشادلي بن جديد، مذكرات الرئيس الراحل 1929-1979م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.
3- الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التارخيين 1929-1962م، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
4- الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار اللأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
5- عبد العزيز بوتفليقة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م(نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
6- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي (من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1956-1962م)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

7- الهادي إبراهيم المشرقي، قصتي مع ثورة المليون...شهيد، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

2- مصادر باللغة الأجنبية:

1-Ali kafi, du militant politique au dirigeant militaire (memoir 1946-1962), casbah, alger, 2004.

3- مراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم مياسي، مقارباي في تاريخ الجزائر1830-1962م،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
2- إحسان الطاهر علية، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائرأ 1996م.
3- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 – 1956، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2010.
4- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، ط1، دار التنوير للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012.
5- إدريس خضير، تابحث في تاريخ الجزائر الحديث1830-1962م، ج2، دار العرب، الجزائر، 2005.
6- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار هومة، الجزائر،دت.
7- الأمين بشيبشي، تقديم، زهير إحدادن، أضواء على إذاعة الجزائر المكافحة ومحطات إذاعية أخرى متضامنة، منشورات أصالة ثقافة، دم، 2013.
8- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.
9- بشير كاشا الفرحي، مختصر وقائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، شركة الفرحي للنشر، دم، 2007.
10- بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954م – 1962م، م و ف م، الجزائر، 2013م.
11- بوعلام بن حمودة، ثورة أول نوفمبر 1954م و معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة و النشر و التوزيع، دم، 2012.
12- جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر، موجد شرار، منشورات ميموني، الجزائر، دت.

13- جمال قندل، خط موريس وشال وتأثيراهما على الثورة التحريرية1957-1962م، وزارة الثقافة، 2008.
14- حبيب حسن الولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
15- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
16- خليفة جنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، طبعة المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، دم، 1986.
17- زدار فوكوبيكار، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر ، تر، فتحي سعيدي، دار موفم للنشر، الجزائر،2011.
18- السعيد عبادو، من يوميات الثورة الجزائرية 1954 – 1962م، ط خاصة بوزارة المجاهدين، قالمة، 1999م.
19- شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية1954-1962م، دار هومة، الجزائر، 2003.
20- صالح فركوس محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912 – 1962م، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة، 2011.
21- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
22- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى عاية الإستقلال(المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005.
23- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954م – 1962م، دار الأمة للنشر والطباعة، الجزائر، 2014م.
24- الطيب بن نادر، الجزائر حضارة و تاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008.
25- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر، 1993.
26- عبد الكامل جويبة، قضايا ثورية للثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
27- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية،ج2،ط1،دار السبيل للنشر و التوزيع ،الجزائر،2009م.
28- عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
29- عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر و الثورة الجزائرية، مكتبة الجزائر، دت.

30- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الإستقلال، ط1، داردزار برانفو، الجزائر، 2013.

31- عثمان مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

32- علي زعدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية الإتصال و النشر و التوزيع، الرويبة، 2004.

33- علي زغدود، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متيجة للطباعة، 2006.

34- عمار بن سلطان، الدعم العربي للثورة الجزائرية،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث، الجزائر، 2007.

35- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

36- عمار رخيلة، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980م، ديؤان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

37- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1999.

38- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية(1954-1962م)، دار الإرشاد للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

39- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

40- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة في(1954-1962م)، م و ك ، الجزائر، 1985.

41- الغالي العربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954م – 1962م، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009م.

42- الغالي الغربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية "خلال الثورة"، الأسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2010.

43- المؤلف مجهول، الدبلوماسية الجزائرية من 1830م – 1962م، الجزائر ملتقى سنة 1996م من تنظيم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1998م.

44- مبروك بن لحسن، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر والقاهرة) 1954م – 1956م، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004.

45- محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر(مداخلات و خطب)، ط1، مطبعة الشروق، الجزائر ، د س.

46- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954م – 1962م، ج2، منشورات إتحاد كتاب العرب، الجزائر، د س.
47- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 - 1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
48- محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، ط1، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
49- محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003.
50- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
51- محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المركز الوطني، الجزائر، 1984م.
52- محمد بلقاسم، وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجبهة الشرقية 1954م – 1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، د م، 2007م.
53- محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا،واقع فكرة الوحدة1954-1975،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2013م.
54- محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، دار القصبة، الجزائر، 2010م.
55- محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية البساتين، 2007م.
56- محمد عباس، ثوار...عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005.
57- محمد عباس، نصر بلا ثمن،الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
58- محمد لحسن أوزغيدي، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962م، دار هومة، الجزائر، 2009.
59- مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، 1954-1962م، دار الحكمة، الجزائر، 2009.
60- مصطفى طلاس ومحمود العسيلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984.
61- موسى تواتي، رابح عواد، هجومات أوت 20 أوت 1955م، مطابع دار البحث قسنطينة، 1992م.
62- نبيل بلاسي، الإتحاد العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية،1990.
63- وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح(1954-1962م)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

64- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنيين 19 و20، ج2، ط2، منشورات متحف المجاهد، د م، 1996م.

65- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009.

66- يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954م – 1962م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

4 المراجع باللغة الأجنبية.

1- ELMOUDJAHID,n° 63 (25 avril 1960), T3.

2- Med harbi, le fln mirage et réalité, op,u, e, n, a, l, alger,1993.

5-الدوريات والمجلات.

1- جريدة المجاهد، ع28،أوت 1958م.

2- جريدة المجاهد، ع27، 22 جويلية 1958م.

3- جريدة المجاهد، ع27، 22 جوان 1958م.

4- جريدة المجاهد، ج2، ع2، دت.

5- مجلة الفكر، ع2، أكتوبر 1955م.

6- المقاومة الجزائرية، ع2، 15نوفمبر، 1958م.

7- جريدة المجاهد، ع30،أكتوبر 1959م.

8- جريدة المجاهد، ع72، 11جويلية 1960م.

6-مقالات منشورة.

01- الأمين بشيشي، دور الإعلام في معركة التحرير، مجلة الثقافة، ع104،الجزائر، سبتمبر وأكتوبر1994.

02- جمال قنان، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، ع4، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

03- الجمعية العامة للمعارك الكبرى عبر ولاية قالمة، هجومات 20 أوت 1955م عبر ولاية قالمة، 1996.

04- عبد الحفيظ موسم، الإمداد عبر تونس خلال الثورة التحريرية(1954-1962)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع29، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، 2015.

05- العربي بن صفية، ذكريات عن نقل الأسلحة عبر الحدود، مجلة أول نوفمبر، ع64، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984.

06- عمار رخيلة، الثورة الجزائرية و المغرب العربي، مجلة المصادر، ع2، المركز الوطني للدراسات و البحث،1999.

07- عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة و القانون الدولي الإنساني، مجة المصادر، ع14، المركز الوطني للدراسات و البحث، الجزائر، 2006.
08- الفضيل الورتلاني، حوادث الليلة الليلاء، البصائر، لسان حال جمعية العلماء المسلمين، ع292، 5 نوفمبر 1954م.
09- كاتب مجهول، التشكيلات الثلاث للحكومة الجزائرية المؤقتة ، مجلة الذاكرة، ملف خاص وثائق المتحف الوطني للمجاهد، ع3، 1998.
10- كاتب مجهول، تونس تتحدث عن الجزائر في الجلسة العامة، خطاب بورقيبة، جريدة المقاومة الجزائرية،ط3، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2012.
11- كاتب مجهول، ذكريات و مآثر الذكرى 39 لجزرة ساقية سيدي يوسف، مجلة أول نوفمبر، ع151-152، المنظمة الوطنية للمجاهد، الجزائر، دت.
12- كاتب مجهول، قضية أنبوب البترول بين إيجلي وقابس، جريدة المجاهد، ج1، ع1، متحف المجاهد، قالمة، دت.
13- كاتب مجهول، من الجيش الوطني الى جيش التحرير، جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطنيين، ع40، 16 أفريل 1959.
14- لمياء بوقريوة، اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية 1954-1962م، دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، دورية كان التاريخية، ع16، جويلية 2012.
15- محمد السعيد عقيب، الثورة الجزائرية و أزمة بنزرت، جويلية 1961م، مجلة الواحات، م7، ع2، 2014.
16- محمد الشريف سيدي موسى، الثورة الجزائرية في وسائل إعلام العالم الثالث والكتلة الآفروآسيوية، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي لمنظمة المجاهدين، ع158، دت.
17- محمد الصالح الجابري، الثورة الجزائرية في مجلة الفكر،مجلة الثقافة، ع91،جانفي 1986.
18- محمد سريج، البعد العربي والإفريقي للدبلماسية المغاربية تجاه الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح، ع14، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جوان 2015.
19- محمد سريج، الموقف السياسي الموقف السياسي المغاربي تجاه الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح التونسية 1954-1962م، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جوان 2015.
20- محمد شرقي،20 أوت في بعض مناطق الشمال القسنطيني، مجلة المعالم،مجلة تصدرها جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، ع1، 1987.
21- محمد لطفي الشابي، لقاء لم يبح بكل أسراره، مجلة ليدرز العربية، ع4، 30سبتمبر 2015.

7- المذكرات والرسائل الجامعية.

01- آمال شلي ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954-1962م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.

02- حنان عراب، الثورة الجزائرية من الإنطلاقة إلى مؤتمر الصومام 1954-1956م، مذكرة لنيل شهادة ماستر 2، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013.

03- مالك طارق، الإعلام ودوره في الثورة التحريرية, مذكرة لنيل شهادة ماستر 2، غ م، جامعة تبسة، 2009.

04- محمد شطيبي، العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية1945-1962م، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

05- مصطفى بوطورة، علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر1982.

06- وفاء مصباح، المواقف التونسية من الثورة التحريرية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماستر 2، جامعة8 ماي 1945، قالمة، 2013.

8-المواقع الإلكترونية.

1- http://www.alamy.com

الفهارس

فهرس الملاحق.

فهرس الموضوعات.

III. الفصل الثاني: العلاقات التونسية الجزائرية من الدعم إلى الأزمات (1958م -1960م)

أولا: الدعم التونسي للثورة الجزائرية:

1-الدعم الدبلوماسي والسياسي.

2-الدعم العسكري.

3-الدعم الإعلامي والدعائي.

4-الدعم الاجتماعي.

ثانيا: أهم الأزمات بين الحكومتين:

1-أزمة إيجلي.

2-أزمة الكاف.

3-أزمة الخلافات الحدودية.

4-أزمة صائفة 1959م

IV.الفصل الثالث: تحسن العلاقات التونسية الجزائرية (1960م-1962م)

أولا :التضامن السياسي (التنازل عن بنزرت).

ثانيا:مشروع وحدة تونسية جزائرية.

ثالثا:مبادرات الرئيس بورقيبة لحل القضية الجزائرية(لقاءه مع ديغول).